الصحيفة

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الثلاثون - يونيو ٢٠٢٠

مجهودات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان للحد من انتشار فايروس كورونا

تقرير ثان يفضح الانتهاكات الإماراتية لقرارات "العدل الدولية" للعام الثاني على التوالي

السيد جذنان الهاجري: تعاون كبير بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية المحامين القطرية

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

اليوم الدولي للسلام
21SEPTEMBER2020

(تشكيل السلام معاً)

الأمم المتحدة

QATARNHRC | NHRCQATAR

الصحيفة

مجلة حقوقية نصف سنوية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من دولة قطر

العدد الثلاثون - يونيو ٢٠٢٠

رئيس التحرير

مريم بنت عبدالله العطية

مدير التحرير

عائشة بنت عبدالله آل حنزاب

هيئة التحرير

عبدالرحمن سليمان الحمادي
فيصل ثامر القحطاني
وائل عبدالوهاب الدخيلي
هبه الشناوي
ضياء الدين عباس

إخراج وتصميم

أمجد بن عز الدين
مطابع الوراق

الخط الساخن: ٨٠٠٢٢٢٢ ٩٧٤+

عنوان المراسلة:

المحرر - مجلة الصحيفة
ص. ب. ٢٤٢٠٤ الدوحة - قطر
ت: ٩٧٤٤٤٠٤٨٨٤٤+ | ٩٧٤٤٤٤٤٠١٣+
البريد الإلكتروني: c@nhrc.org.qa

qatarnhrc qatarnhrc
nhrcqatar qatarnhrc

محتوى العدد 30

10 ورشة إقليمية حول اعتماد المؤسسات الوطنية

13 المري: مستمرون في حث الحكومة القطرية على مواصلة نهج الإصلاحات

14 مريم العطية:الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في الخصائص الإنسانية

16 في اليوم الثاني من منتدى الدوحة.. جلسة حول "صون حقوق الإنسان في أوقات الأزمات"

23 الجمّالي :مراقبة الشركات التجارية جزءًا لا يتجزأ عن مهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

24 نواب بالكونغرس الأمريكي يخاطبون وزير الخارجية "بومبيو" لوقف معاناة الشعوب الخليجية

25 ١٠٠٠ يوم من الفشل الذريع والانتقام الجماعي ضد الشعوب الخليجية

44 حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودور التشريعات الدولية في حمايتها

كلمة العدد

وسائل التواصل الاجتماعي بين الحماية وتقييد الحريات

كما هو معلوم أن منصات التواصل الاجتماعي غيرت من طبيعة التواصل في العالم. حيث اتسع نطاق فرص ممارسة الحقوق الأساسية وحريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والمشاركة في الحياة العامة على نحو لا مثيل له. وقد اصبحت وسائل الاجتماعي واحدة من الأدوات الإعلامية الموازية للإعلام التقليدي، بل يكاد تأثيرها يكون أكبر لما تتميز به من السرعة في الوصول إلى المتلقي وسهولة الاستخدام والقدرة على الانتشار الواسع بأيسر السبل. وهذا ما جعلها سلاح ذو حدين من حيث التأثير على المجتمعات وذلك لتناولها أدق التفاصيل وأكثرها خصوصية دون رقيب أو قوانين توازن ما بين حرية الرأي والتعبير وانتهاك الخصوصية. وفي الجانب الآخر تتعرض وسائل التواصل الاجتماعي نفسها إلى مهددات عدة ومن أهمها هي التعرض للاختراق وهجوم إلكتروني قد تتعرض له أنظمة الدول، في أنظمتها التشغيلية والدخول إليها بطرق غير مشروعة لأهداف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ...الخ. مما أبرز على السطح ما يسمى بالأمن السيبراني وهو مجموعة إدارية تقنية تنظيمية يتم استخدامها لمنع أية ممارسات مشبوهة. وبالرغم من توافر الحق المشروع للدول في حماية أنظمتها التشغيلية إلا أنه يترتب على الأمن السيبراني إجراءات فيها الكثير من انتهاك لحرية التعبير.

ووفقاً لهذه المعادلة الدقيقة التي تحتاج إلى تعامل في غاية من الحساسية فقد نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المؤتمر الدولي حول «وسائل التواصل الاجتماعي.. سبل دعم الحريات وحماية النشطاء» ويهدف هذا المؤتمر إلى مناقشة الفرص التي أوجدتها وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز حقوق الإنسان، واستكشاف أشكال التدخل المتكررة في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في هذا السياق، إلى جانب مناقشة الممارسات الجيدة للاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في إعمال حقوق الإنسان، واستكشاف تأثير القيود المفروضة على الخطاب عبر الإنترنت والتي تحددها القوانين والسياسات الوطنية على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك مناقشة تطبيق الأحكام المتعلقة بالتحريض على الكراهية في الممارسة واستخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي للتحريض على خطاب الكراهية ونشره، بما في ذلك ضد الأقليات الدينية.

فكان المؤتمر دعوة للوصول إلى تفاهم مشترك بين مختلف أصحاب المصلحة بشأن الفرص والمخاطر والممارسات الجيدة للعمل على توسيع الحيز المدني في وسائل التواصل الاجتماعي، وتطوير سبل معالجة التحديات والتهديدات التي يواجهها النشطاء على تلك المنصات؛ بالإضافة إلى تحديد الأنشطة المستقبلية التي لتوسيع الحيز المدني وتكوين شبكة للتعاون والتنسيق في المستقبل تتناول التشريعات والسياسات والأدوات التنظيمية أو غيرها من المبادرات لضمان الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي في اعمال حقوق الإنسان ؛ كما أسس المؤتمر لتكوين الشراكات والقدرات على معالجة خطاب الكراهية والتحريض على التمييز.

مريم بنت عبدالله العطية
رئيس التحرير

ورشة حول واجبات الأفراد والمسؤولية الاجتماعية للشركات في مكافحة فيروس كورونا

نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أولى ورشاتها التدريبية عن بعد، ضمن حملة "خلك فالبيت"، وذلك تحت عنوان " مُكافحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) : بين واجبات الفرد والمسؤولية الاجتماعية للشركات".

وقال السيّد عبد الله علي المحمود، رئيس وحدة العلاقات والإعلام في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إن تنظيم الورشة التدريبية عن بعد، يأتي ضمن الفعاليات والبرامج التوعوية التي استحدثتها اللجنة للتعامل مع الظروف الراهنة، الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد -١٩). وأضاف إن الورشة التدريبية عن بعد تأتي أيضًا للتوعية حول التداعيات الناجمة عن تفشي فيروس (كوفيد- ١٩) وعلاقتها بحقوق الإنسان الأساسية والتأكيد على ضرورة الاستجابة للإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الرسمية للتعامل مع الأزمة، مع ضمان احترام حماية حقوق الإنسان الأساسية.

ونوّه المحمود إلى أن الورشة شهدت إقبالاً لمواطنين ومقيمين ممن رغبوا في المشاركة قبل أيام من موعدها، وذلك من خلال الموقع الالكتروني للجنة الوطنية لحقوق الانسان وصفحاتها الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي، من مختلف التخصّصات، بينهم موظفون في عدد من الوزارات والجهات بالدولة من قانونيين وباحثين وكذلك ناشطين من المجتمع المدني وتخصصات مهنية أخرى، إلى جانب مشاركة موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ليصل إجمالي الحضور في هذه الفعالية إلى ٣٧ مشاركا.

وشهدت الورشة تقديم محاضرتين، متبوعة بنقاش عام. وقدم المحاضرة الأولى الأستاذ وائل الدخيلي، الباحث بقسم الدراسات والبحوث باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الانسان محاضرة، بعنوان "منظومة حقوق الانسان وواجبات الفرد في سياق مُكافحة مرض فيروس كورونا – كوفيد ١٩"، بينما قدم المحاضرة الثانية الدكتور محمد خالد المفتاح عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة وزارة الداخلية بدولة قطر وعضو مؤسس لمركز الفيصل للمسؤولية الاجتماعية، وجاءت المحاضرة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها المُرتقب في سياق مكافحة فيروس كورونا (كوفيد- ١٩)".

الدوحة: ١٥ مايو ٢٠٢٠

"حقوق الإنسان" تدعو لمزيد من الحملات التوعوية لحماية العمال من فيروس كورونا وتؤكد أن العلاج والدواء حق للجميع

أكد فريق الزيارات والرصد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات والحملات التوعوية اللازمة لحماية العمال والفئات الضعيفة، منوها إلى استمرار اللجنة في تزويد وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية بالحالات والشكاوى التي ترد للجنة في ظل الظروف الراهنة، للعمل على حلّها. كما أكّد فريق الزيارات والرصد خلال لقائه مع مسؤولين بوزارة الصحة العامة على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتوفير الخدمات الصحية اللازمة والحق في العلاج والدواء لكل المواطنين والمقيمين في قطر، على حّد سواء، لا سيّما الفئات الضعيفة، مثل المسنين وذوي الإعاقة وأصحاب الأمراض المزمنة، والعمال، وذوي الدخل المحدود، في ظل تفشي فيروس كورونا "كوفيد- ١٩".

جاء ذلك استمرارًا لسلسلة اللقاءات والزيارات الميدانية قامت بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المؤسسات العقابية ومراكز الاحتجاز، ومراكز الشرطة، والمنطقة الصناعية، وأماكن إقامة العمال ونزلاء الفنادق الموجودين قيد الحجر الصحي، لأجل الوقوف على تنفيذ الإجراءات الاحترازية التي أقرتها السلطات الرسمية لاحتواء تفشي فيروس كورونا "كوفيد-١٩".

وفي تصريح صحفي، أكّد الدكتور محمد سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن "لقاء لجنة الزيارات والرصد باللجنة مع مسؤولين بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية " إدارة علاقات العمل" جاء بهدف الاطلاع على تدابير وإجراءات الوزارة بشأن حماية حقوق العمال في ظل الأزمة الصحية الراهنة، ومدى تمتّعهم بحقوقهم الواردة في القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان".

ونوّه الدكتور الكواري إلى أن المسؤولين بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية قدموا لمحة عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن حقوق العمال ودفع أجورهم خلال أزمة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-١٩، ومن بينها حملة "واعي" التي أطلقتها الوزارة، ونفذت ما يقارب ٢٤٠٠ زيارة ميدانية، استهدفت ١٦٠ ألف عامل تقريباً.

وأضاف أن مسؤولي الوزارة أشاروا إلى أنها أصدرت جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الشركات، والتي تشمل تبادل المعلومات لزيادة وعي العمال ومراعاة النظافة الشخصية، وحصر التجمع بالحد الأدنى، وتخفيض الكثافة السكنية سواء في السكن أو مواقع العمل، إضافة لدور مشرف السلامة والصحة المهنية الذي حدّدته السياسة الخاصة بالإجراءات التي تطبقها الشركات للاستفادة من العيادات وإجراء الفحوصات للعمال للتأكد من سلامتهم وتخفيض السعة الاستيعابية لحافلاتهم إلى ٥٠ بالمئة، فضلا عن التأكيد مجدداً بأن إدارة

تفتيش العمل بالوزارة ستراقب مدى التزام الشركات بهذه السياسة".

وبشأن التسهيلات المقدمة للعمال، والأنظمة المتّبعة لتسهيل تحويل رواتبهم وأموالهم في ظل الإجراءات الاحترازية التي تتخذها الدولة، أوضح أن المسؤولون أكدوا أن "وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية نسّقت مع مصرف قطر المركزي بهذا الشأن نظراً للإجراءات الاحترازية وإغلاق محلات الصرافة، وذلك بتسهيل الاجراءات عبر توفير تطبيقات للتحويلات المالية، بالإضافة للتطبيقات الموجودة حالياً بالدولة.

وفي سياق متصل، أطلع فريق الزيارات والرصد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لدى لقائه مع مسؤولين بوزارة الصحة العامة على الإجراءات الاحترازية والخدمات الصحية التي قدّمتها المؤسسات الصحية لمواجهة تفشي فيروس كورونا "كوفيد-١٩ ورصد أوضاع وحقوق المواطنين والمقيمين، وبخاصة الفئات الضعيفة، مثل المسنين وذوي الإعاقة وأصحاب الأمراض المزمنة، والعمال، وذوي الدخل المحدود طبقاً للقوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الدوحة: ١٠ مايو ٢٠٢٠

حقوق الإنسان" تطلق حملة توعوية لعمال الشركات والعمالة المنزلية

أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتنسيق مع ممثلي مكاتب الجاليات التابعة لها، حملة توعوية تستهدف فئة عمال الشركات، بما في ذلك شركات توظيف العمال والعاملات بالمنازل .وتضمنت الحملة زيارات ميدانية للعمال المتواجدين على مستوى المنطقة الصناعية، وأم صلال، والوكرة، والدحيل، والثمامة، على أن تشمل مستقبلاً مناطق أخرى تتواجد بها العمالة الوافدة بحيث يتمّ في كل مراحلها توزيع ارشادات ومطويات ومطبوعات توعوية حول الإجراءات الوقائية اللاّزم اتباعها للوقاية من خطر الإصابة بوباء كورونا المستجد (كوفيد- ١٩)، وكذا توعية العمال بأهمية الخط الساخن الذي دشّنته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لاستقبال ورصد أي شكاوى لهم بشأن الانتهاكات التي قد تطال حقوقهم، لاسيّما بسبب تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد- ١٩).

وقال السيّد عبد الله علي المحمود، مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في تصريح صحفي إن الحملة التوعوية تأتي استكمالاً للزيارات الميدانية التي قام بها فريق الزيارات والرصد في اللجنة الوطنية منذ بداية شهر رمضان المبارك، واستهدفت عمال المنطقة الصناعية، وأماكن الحجر الصحي للعمال في أم صلال ومسيعيد وغيرها، ومراكز الشرطة والاحتجاز.

الدوحة: ٥ مايو ٢٠٢٠

الكواري: سنرفع تقريرًا للسلطات والمنظمات الدولية حول الإجراءات الاحترازية داخل المؤسسات العقابية

أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة زيارات ميدانية إلى عدد من المؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز، لأجل الوقوف على مدى التزام تلك المؤسسات بالإجراءات الاحترازية المتبعة لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد- ١٩" واحترام معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية خلال فترات الأزمات؛ في ظل الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم، جراء انتشاراً الوباء.

وفي هذا الصدّد، قام فريق الزيارات الميدانية في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة للسجن المركزي، قسمي الرجال والنساء، لرصد الأوضاع الإنسانية للنزلاء، تضمّنت إجراء جولة عامة في السجن، ومقابلات خاصة مع محتجزين يختارهم الفريق، والحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، فيما يتعلق بالتدابير التي اتخذتها إدارة المؤسسات العقابية لحماية النزلاء.

وفي تصريح بالمناسبة، قال سعادة الدكتور محمد سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الزيارات والرصد، إن "الزيارة الميدانية لفرق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأتي في إطار ممارستها لاختصاصاتها، المتعلق برصد ما يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة، والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها، وكذلك إعداد التقارير المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان ورفعها لمجلس الوزراء مشفوعة بمرئياتها وفقاً لنص المادة (٣) الفقرتين (٥، ٦) من المرسوم بقانون رقم ١٧ اسنة ٢٠١٠ بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان".

وأضاف سعادته: "تهدف اللجنة الوطنية من خلال زياراتها الميدانية أيضاً إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة لفئة النزلاء والمحتجزين، والرد على التقارير وفقاً للمادة ٣ فقرة ٦ من القانون المذكور أعلاه، والتي تنص على رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها".

ونوّه بأن "الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية وأماكن الاحتجاز تأتي أيضاً تجاوباً مع تقارير المنظمات الدولية وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المختلفة التي تطالب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتقديم تقارير حول طبيعة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لمواجهة جائحة كورونا ومدى موائمتها للمعايير الدولية".

وأكّد سعادة الدكتور محمد سيف الكواري، رئيس لجنة الزيارات والرصد أن "فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سيعدّ في ختام زياراته الميدانية تقريراً يرفعه إلى السلطات الرسمية في دولة قطر، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، يتضمن ملاحظاته وتوصياته حول الإجراءات الاحترازية التي تتبعها دولة قطر لمنع انتشار فيروس كورونا "كوفيد- ١٩ داخل المؤسسات العقابية، والتوصيات الممكنة لتطوير حماية حقوق المحتجزين والنزلاء داخل المؤسسات العقابية".

الدوحة يوم الاثنين ١٣ أبريل ٢٠٢٠

استمرارًا لجولاته الميدانية للاطلاع على الإجراءات الاحترازية لمواجهة فيروس كورونا..

فريق "حقوق الإنسان" في زيارة للمنطقة الصناعية وأماكن حجر العمال والفنادق

قام فريق لجنة الزيارات الميدانية والرصد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة للعمال في بعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، وعددٍ من أماكن الحجر الصحي للعمال في أم صلال وأم سعيد، إلى جانب عدد من الفنادق التي تأوي الخاضعين للحجر الصحي، لأجل الوقوف على الإجراءات الاحترازية المتبعة ونوعية الخدمات الصحية المقدّمة للحدّ من تفشي فيروس كورونا "كوفيد-١٠".

وعن أهداف الزيارة التي قادتهم إلى بعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، قال سعادة الدكتور محمد سيف الكواري، نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، رئيس لجنة الزيارات الميدانية والرصد: "إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومن منطلق حرصها على صحة وسلامة العمال، وكل من يعيش في دولة قطر، حرصت على زيارة مختلف أماكن التجمعات البشرية الكبرى، للوقوف على الإجراءات الاحترازية المتّبعة، من منطلق المهام المنوطة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتطبيقا للوائح والقوانين التي تنظم عمل اللجنة".

ونوّه الدكتور الكواري بأن "فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حصل على معلومات مستفيضة حول عدد العمال الموجودين في بعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، ومساحة المرافق السكنية، وظروف إقامة وسكن العمال، إلى جانب خدمات الإيواء، ونوعية الأغذية الصحية والمكمّلات الغذائية المقدمة للعمال الموجودين في الحجر الصحي بالمنطقة، خاصة من ذوي الأمراض المزمنة، والمتقدمين في السن. وخلال زيارة الفريق لبعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، تفقّد نقاط التوزيع الغذاء للعمال المحتاجين، وآلية العمل فيها"، مشيراً إلى "وجود نقاط توزيع للغذاء وبعض المستلزمات الصحية الضرورية، حيث توزّع على العمال سلل غذائية، إلى جانب أكياس بها معقمات وكمامات مجاناً لفائدة العمال للوقاية من الوباء".

كما لفت إلى أن "فريق لجنة الزيارات والرصد اطّلع أيضاً خلال لقاءاته بالمسؤولين على تنفيذ الإجراءات الاحترازية التي أقرّتها الدولة في بعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، وبخاصة عمليات التعقيم والتنظيف التي عرفتها المنطقة منذ بدء تطبيق الحجر الصحي، والخدمات الصحية المقدمة للقاطنين والعاملين بها".

وتابع قائلاً: "أخذنا علما أيضاً بالإجراءات المتّبعة لعلاج المصابين بالفيروس، والتجهيزات الطبية الوقائية التي تمّ توفيرها للعمال لحمايتهم من خطر انتقال الفيروس، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لعزل المصابين والمخالطين لهم، والخطط المتّبعة لضمان عدم انتقال الوباء داخل المنطقة الصناعية".

وحول نوعية الرعاية الصحية المقدمة للعمال المصابين في بعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي، نوّه سعادة الدكتور محمد سيف الكواري إلى أن "فريق لجنة الزيارات والرصد قام خلاله زيارته لبعض أجزاء المنطقة الصناعية التي خضعت للحجر الصحي بالاطلاع على عمل وحدات الفحص المتنقلة داخل المنطقة الصناعية، والتي تتولى فحص المتواجدين بها، والآليات المتّبعة لإجراء الفحوصات، إلى جانب الاطلاع على عملية توزيع الكمامات والمعقمات. كما زار فريق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من المجمعات التجارية ومحلات الأغذية، والصيدليات، ومكاتب الصرافة المفتوحة في المنطقة الصناعية". وتابع: "على الجانب الآخر، أبلغنا المسؤولون بالمنطقة الصناعية أن المراكز الطبية توزع الدواء مجانا على المحتاجين. وقد كانت الزيارة فرصة لاطلاعنا على تجهيز عيادة ميدانية جديدة للطوارئ ستفتح قريبا لاستقبال المرضى".

على الجانب الآخر، قام فريق لجنة الزيارات والرصد في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجولة ميدانية إلى منطقة الحجر الصحي للعمال المصابين بفيروس كورونا في أم صلال وأم سعيد. تحدّث الفريق إلى المسؤولين والمرضى المتواجدين بمركزي أم صلال وأم سعيد، وتلقى شروحات مستفيضة حول عدد المصابين، والوضع العام داخل أماكن الحجر الصحي، واحتياجات المتواجدين بها. وقد تبيّن وجود عناية فائقة من حيث الاهتمام والإيواء والنظافة، مع تسجيل مطالب العمال بتوفير خدمات إضافية مثل الانترنيت والكافتيريا، وغيرها". وأضاف سعادته: "تحدثنا مع العمال والمسؤولين وتمّ طمأنتنا بوجود عناية فائقة بخدمات إقامة النزلاء.

وفي جولة اخرى، تفقّد فريق لجنة الزيارات والرصد باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً من الفنادق التي تأوي مصابين بفيروس "كوفيد-١٩، أو المقيمين بها لقضاء فترة الحجر الصحي بعد عودتهم من السفر من خارج الدولة.

الدوحة: ٢٥ أبريل ٢٠٢٠

نظمها المكتب الإقليمي لـ (APF) بالدوحة.. ورشة عمل إقليمية حول اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان

د. المري: نحن أمام مسؤولية كبيرة، لأن نتقدم بمؤسساتنا نحو الأفضل ونحو الكمال مطلوب من المؤسسات الوطنية السعي لتأكيد شرعيتها ومصداقيتها

شاركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ورشة العمل التي نظمها المكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ-مقره الدوحة- حول (اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) في الفترة من ٢١ إلى ٢٢ يناير ٢٠٢٠ بحضور عدد من المؤسسات الوطنية الخاضعة للاعتماد وإعادة الاعتماد.

وقال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خلال كلمته الافتتاحية للورشة: لقد شهدت الفترة الأخيرة تحولاً جذرياً في النظام العالمي والعلاقات الدولية، لافتاً إلى أن الأمم المتحدة أخذت زمام المبادرة في تطوير الآليات الخاصة بحقوق الإنسان ووضعت مجموعة من الترتيبات القانونية والمؤسسية لحمايتها على المستوى الوطني.

واستعرض المري تاريخ نشأت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، منوهاً على الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل إيجادها، وقال: هذه الجهود تضعنا أمام مسؤولية كبيرة، أن نتقدم بمؤسساتنا نحو الأفضل ونحو الكمال وأن تسعى لتأكيد شرعيتها ومصداقيتها من خلال الالتزام بمبادئ باريس أولا، والتقدم للاعتماد، ثم الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات لجنة الاعتماد.

وانطلاقا من التجربة وعمله سابقا كعضو بلجنة الاعتماد، وحالياً كأمين عام للتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وكرئيس للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر التي اعتمدت على الدرجة "أ" لمرتين؛ أوضح سعادة الدكتور علي بن صميخ أن الاعتماد عملية يتم فيها تقديم معلومات ووثائق تساعد لجنة الاعتماد على تقييم امتثال المؤسسة لمبادئ باريس، بما يشكل من فرصة للمؤسسة لأجل إجراء تقييم ذاتي أولاً ولإخضاع عملها للمساءلة، بهدف تحسين أداء مهامها ورأب أي تقصير يعتري أداءها.

وقال: إن لجنة الاعتماد تنظر إلى ما يزيد عن عشرين معياراً، من ضمنها، قانون التأسيس وشروط العضوية، والاستقلالية، والحصانة، إضافة إلى البنية التحتية والتوظيف والميزانية، وتطبيق المؤسسات لمهامها واختصاصاتها الواردة في قانون إنشائها، ثم تنظر إلى دور المؤسسات في تشجيع الحكومة على الانضمام للاتفاقيات الدولية، وتطبيق توصيات الآليات التعاهدية والاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب القيام بدورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان، ونشر تقارير سنوية موضوعية وإصدار البيانات الصحفية والنداءات، وغير ذلك.

إن تنفيذ المعايير الخاصة بالعضوية يحتاج إلى المزيد من النقاشات والإضاءة بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية، مما آمل أن تركز عليه تلك الورشة، من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

ومن جانبها قالت الأستاذة أميرة الهدفة مدير المكتب الاقليمي للمنتدى إن هذه الورشة هي الأولى من نوعها ينظمها المنتدى بحضور رؤساء المؤسسات الوطنية الخاضعة لعملية الاعتماد للمرة الأولى والمؤسسات الوطنية التي ستخضع

لإعادة الاعتماد وتعنى الورشة برفع قدرات تلك المؤسسات وإحاطتها بمتطلبات الاعتماد وإعادة الاعتماد. وأشارت إلى أن الورشة ركزت بقدر كبير على كيفية تقديم المؤسسات وامتثالها للتصنيف وفقاً لمعايير ومبادئ باريس والتأكد من امتثالها لكافة الشروط التي تتمثل في الاستقلال عن الحكومة وتوفر قوانين أو تشريعات في الدولة تمنح الاستقلال القانوني والمالي للمؤسسة إلى جانب منح صلاحيات مناسبة لكي تتمكن من العمل بفعالية وتوفر موارد مالية وبشرية كافية علاوة على تحديد صلاحيات المؤسسة بوضوح بما في ذلك دورها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على مستوى العالم وقالت: طبقاً لمعايير باريس ومدى التزام المؤسسات بها يتم اعتمادها وتصنيفها إما على الدرجة (ب) أو الدرجة (أ) وهو أعلى تصنيف يمكن أن يمنح لمؤسسة وطنية، ويتاح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لم يتم تصنيفها المشاركة في أنشطة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بصفة مراقب.

د. المري يجتمع مع عدد من رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

وعلى هامش الورشة اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع عددٍ من رؤساء المؤسسات الوطنية والمسؤولين الحقوقيين، حيث اجتمع د. علي بن صميخ مع سعادة السيد جيرالد جوزيف رئيس المؤسسة الوطنية الماليزية وسعادة السيد عقيل جابر الموسوي رئيس المفوضية حقوق الإنسانية العراقية والسيد جاسم مبارك المباركي رئيس الديوان الوطني الكويتي. وسعادة السيد عصام أبو الحاج المفوض العام للهيئة المستقلة الفلسطينية وسعادة السيد وات تينقزاميتر رئيس المفوضية الوطنية في تايلاند وسعادة السيد عثمان هاشم رئيس المفوضية الوطنية الماليزية، وسعادة السيد يولوجوبيك مخامديف المفوض العام لحقوق الإنسان في البرلمان الأوزبكاستاني. وناقشت الاجتماعات حزمة من القضايا الحقوقية وأهم شروط اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى لجنة الاعتماد الدولية التابعة التحالف العالمي (GHANRI) وفقاً لالتزامها بمبادئ باريس.

إلى ذلك اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛ الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع عددٍ من رؤساء المؤسسات الوطنية. حيث التقى وناقش د. علي بن صميخ سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك إلى جانب أهم الشروط لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

الدوحة: ٢٠ يناير ٢٠٢٠

تدشين الخط ضمن الإجراءات الاحترازية والوقائية للحد من انتشار (كورونا)

دشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطها الساخن بمركز الاتصال الموحد (٨٠٠٢٢٢٢) لضمان تقديم خدمات متكاملة ومستمرة، وذلك في إطار الإجراءات الاحترازية والوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد-١٩.

ويغطي الخط الساخن خمس لغات تخدم شريحة كبيرة من الجمهور بالدولة هي العربية والإنجليزية والأوردو والتي تغطي بدورها اللغات الهندية والنيبالية والسريلانكية، إلى جانب اللغتين الفلبينية والسواحلية.

وقال السيد عبد الله المحمود رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن اللجنة تحرص دائما على تقديم خدماتها المتكاملة لجمهورها وإيجاد الحلول للتواصل معهم في ظل التحديات الراهنة، لافتا إلى أن مركز الاتصال (٨٠٠٢٢٢٢) يتكفل بتلقي جميع أنواع المكالمات باللغات الخمس المتاحة المذكورة، من قبل فريق العمل المختص التابع للجنة.

وأكد أن الخدمة ستظل مستمرة حتى بعد انتهاء جائحة فيروس كورونا، موضحا أن هذه المبادرة تمكن من الوصول إلى أداء وظيفي أكثر كفاءة وفعالية، بالإضافة إلى سهولة الوصول للعملاء، إلى جانب إتاحة الفرصة للجمهور للتفاعل مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل أسرع. كما تسمح للمسؤولين التنفيذيين بالوصول إلى الأدوات التي تعزز عملية صنع القرار على نحو أفضل.

وأشار المحمود إلى أن مركز الاتصال (٨٠٠٢٢٢٢) هو الخط الساخن الرسمي والموحد الذي يدعم الخدمات الإلكترونية على مدار ٢٤ ساعة ويمكن للشركات، والمواطنين، والمقيمين، والزوار الاتصال على رقمه في أي وقت للاستفسار حول كافة المعلومات القانونية والاستشارية أو تقديم شكوى الالتماسات.

وأوضح أن خدمة التواصل مع الجمهور ستكون متاحة من خلال المركز بناء على المعايير العالمية لمراكز الاتصال وخدمات العملاء. كما أن من شأن الرقم الموحد لمركز الاتصال (٨٠٠٢٢٢٢) أن يرفع مستوى الخدمات المقدمة لجمهور المواطنين والمقيمين وتزويدهم بمصدر موحد للرد على جميع الاستفسارات المتعلقة بعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأضاف أن تدشين هذه الخدمة يندرج تحت سياسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لتحقيق التواصل والتفاعل المباشر والدائم مع كافة شرائح المجتمع القطري، كما يأتي تكريسا للنهج الذي اختطته منذ تأسيسها عام ٢٠٠٢، بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

الدوحة في ٩ أبريل ٢٠٢٠

بيان رقم (٠١/ لسنة ٢٠٢٠) حول إجراءات مواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد ١٩"

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

تُعرب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر عن ارتياحها، بشأن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة قطر ولا تزال؛ لمواجهة تفشي جائحة كورون (COVID-١٩)، وتؤكد على ضرورة تضافر جهود الحكومة والمجتمع بكل فئاته على حد السواء في إعطاء الأولوية للحق في الصحة للجميع واحترام حقوق الإنسان دون تمييز.

وإذ تتابع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الخطوات الحكومية المتخذة من إجراءات احترازية واسعة لتعزيز الوقاية وحماية المجتمع من التداعيات المحتملة، منذ تسجيل أول حالات الإصابة به، وحتى الآن. فإنها تؤكد على أهمية الحملات التوعوية التي تقوم بها وزارتا الصحة والداخلية، والجهات المعنية الأخرى لتوعية السكان حول أهمية التزام منازلهم ومنع التجمعات في الأماكن العامة، وغيرها من الإجراءات بهدف توفير الوسائل الكافية للحد من انتشار هذا الوباء .

هذا وتحث اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجهات المختصة بالمضي قدماً بإجراءاتها في إطار توسيع نطاق الاستجابة لمواجهة هذا الوباء، وعلى أن تتسق هذه التدابير مع معايير حقوق الإنسان وتتناسب مع حجم المخاطر التي تهدد صحة المجتمع .

وتنبه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بأن هذه الإجراءات والقيود المتخذة هي من قبيل التدابير الاستثنائية التي تتخذ فقط عندما يكون ذلك مبرراً وضرورياً، مع تأكيدها على أهمية تأمين وصول الغذاء والماء والسلع الأساسية وتوفير الرعاية الصحية والخدمات اللازمة للجميع دون تمييز، على أن يشتمل ذلك تعزيز إجراءات حماية الفئات الأكثر ضعفاً في هذا الظرف الاستثنائي لاسيما الأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة وكبار السن وذوي الإعاقة، فضلا عن العمالة الوافدة.

وبدورها، فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستكثف عملها بالتنسيق مع الجهات المعنية، على القيام بالزيارات الميدانية، للأماكن المخصصة للحجر الصحي وأماكن الاحتجاز ومساكن العمال، للتأكد من توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتشيد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الوقت ذاته، بالوعي المجتمعي وبالتجاوب الواسع من قبل المواطنين والمقيمين مع الإجراءات الاحترازية، كما تؤكد على تعزيز روح التضامن بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرهما من أصحاب المصلحة، والمعنيين بالجهود التوعوية والوقائية.

ختاماً، لا يفوت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر توجيه خالص الشكر والامتنان للطواقم الطبية، وكذلك اللجنة العليا لإدارة الأزمات وجميع موظفي الأجهزة الحكومية والأهلية ذات العلاقة على جهودهم المبذولة في مواجهة فيروس كورونا.

حُرر في يوم الإثنين ١٣ شعبان ١٤٤٤هـ، الموافق ٦ / ٠٤ / ٢٠٢٠

الدوحة - قطر

خلال حفل استقبال بمجلس الأعمال القطري الأمريكي:

المري مستمرون في حثّ الحكومة القطرية على مواصلة نهج الإصلاحات

أكّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستمرة في حثّ الحكومة القطرية على الاستمرار في نهج الإصلاحات التي تقوم بها لحماية والدفاع عن حقوق المواطنين والمقيمين بدولة قطر، على حدٍّ سواء.

وخلال حفل استقبال نُظم على شرفه بمجلس الأعمال القطري الأمريكي، أكّد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن "حماية حقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر ركيزة أساسية في عمل اللجنة الوطنية التي لم تتوقف عن مطالبة الحكومة القطرية بمزيد من الإصلاحات".

اعتراف الاتحاد والبرلمان الأوروبيين ومنظمات دولية

وعن الإصلاحات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة القطرية لحماية حقوق الوافدين، قال سعادته: "كما تعلمون؛ فإن منظمة العمل الدولية رحّبت بإصلاحات دولة قطر لفائدة العمالة الوافدة. ومنظمات حقوقية عديدة أيضا شجعت الحكومة القطرية على المضي في نهج الإصلاحات. ونحن من جانبنا، رحبنا بالإصلاحات والتشريعات الجديدة، وما زلنا نحثّ الحكومة عبر مختلف التقارير والتوصيات التي تصدرها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة المضي في نهج الإصلاحات بلا توقف".

وحول حقوق العمال العاملين في المنشآت المتعلقة بمونديال قطر ٢٠٢٢، قال الدكتور المري: "لا شكّ أنكم اطلعتم على تقارير العديد من المنظمات الحقوقية التي تثمّن الإجراءات التي اتخذتها السلطات القطرية لتوفير بيئة عمل سليمة وآمنة لهؤلاء العمال. ونحن في اللجنة الوطنية طالبنا دوماً بتحسين ظروف إقامة وعمل هؤلاء العمال، لأن قناعتنا راسخة بأن حقوق العمال والإصلاحات التي تحفظ كرامتهم، يجب أن تكون دائمة ومستمرة حتى بعد انتهاء المونديال. وبعد الحصار ظهرت تحديات أخرى واجهة عمل اللجنة الوطنية تخص القطريين والمقيمين".

وأشار سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد من البرلمان الأوروبي ووفد من الاتحاد الأوروبي برئاسة سعادة السيد ايمون غليمور، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان إلى عدد من منشآت المونديال، ولقاءاته مع العمال والمسؤولين من مختلف الجهات المعنية في دولة قطر، مثل وزارة الخارجية والتنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية، حيث أكد سعادة السيد ايمون غليمور في نهاية زيارته تقديره للجهود التي تبذلها دولة قطر بإدخال تحسينات وتشريعات جديدة لإنهاء قانون الكفالة، بما يخدم حقوق العمالة الوافدة، مثمنا درجة التقدم والتحسن أيضا في ظروف العمل والعمال في دولة قطر.

ترحيب دائم بزيارات المنظمات الدولية

ونوّه الدكتور المري إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنسق مع الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية حول كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في دولة قطر، وهناك نقاش مستمر بين اللجنة الوطنية والحكومة القطرية والهيئات الدولية".

كما أشار سعادته إلى أن "اللجنة الوطنية ما فتئت ترحب بكل الزيارات التي تطلبها المنظمات الدولية إلى الدوحة. وأن دولة قطر من قلائل الدول التي وجهت دعوة مفتوحة للمقررين الخواص بالأمم المتحدة لزيارة دولة قطر. كما أن دولة قطر رحبت مرارا بكافة المنظمات الدولية لزيارة الدوحة والوقوف على أوضاع حقوق الإنسان فيها، بما في ذلك لقاء ممثلين عن ضحايا الحصار، والاستماع لشهاداتهم حول المعاناة التي يتعرضون لها منذ نحو ثلاثة أعوام كاملة!".

الحصار فرض تحديات جديدة

وعلى الجانب الآخر، قدم سعادة الدكتور علي بن صميخ خلال نقاشاته مع الحاضرين نبذة عن تداعيات الحصار المتواصل منذ ١٠٠٠ يوم كاملة، محذّراً من الآثار الجسيمة الناجمة عن استمرار المعاناة الإنسانية لآلاف المواطنين والمقيمين، ليس في قطر فحسب، بل في كل دول مجلس التعاون الخليجي".

وحثّ سعادته على ضرورة "زيادة الوعي لدى المجتمع الأمريكي وكافة المجتمعات بخطورة الإجراءات العقابية التي تمعن فيها دول الحصار"، مشدّداً على أنه "لا توجد انتقائية في مجال حقوق الانسان ولا حسابات. كما أن الانتهاكات لا جنسية لها، وقضية الضحايا هي مسؤولية المجتمع الدولي دون تمييز".

ورداً على استفسارات أعضاء مجلس الأعمال القطري الأمريكي بشأن التحديات الجديدة التي تواجهها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان جراء عن حصار قطر، قال سعادة الدكتور المري: "الحصار فرض علينا تحديات جديدة، وأصبحت اللجنة الوطنية تتلقى شكاوى مضاعفة من طرف مواطنين ومقيمين متضررين من الانتهاكات الجسيمة التي فرضتها دول الحصار، لكن ذلك لم ولن ينسينا دور اللجنة الوطنية الأساسي في الدفاع عن حقوق الإنسان ككل، بما في ذلك حماية حقوق المواطنين القطريين والمقيمين، وحقوق العمالة الوافدة في دولة قطر، على حد سواء"

واشنطن الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٢٠

خلال ندوة الحماية القانونية والقضائية للمرأة والطفل

مريم العطية: الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في الخصائص الإنسانية. مطلوب التوافق مع المواثيق الدولية لحقوق المرأة والطفل بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية

منى المطوع: قطر خطت خطوات حثيثة نحو إقرار حقوق المرأة والطفل

أكدت السيدة مريم بنت عبد الله العطية الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الإسلام أنزل المرأة منزلة رفيعة وساوى بينها وبين الرجل في الخصائص الإنسانية، كما جاء في قول الله تعالى: "ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن واسألوا الله من فضله إن الله بكل شيء عليم". منوهةً إلى أنّ الإسلام كرم المرأة وصان عفافها وحفظ لها حريتها وكرامتها، وكفل لها كثيرًا من الحقوق التي يؤكدها القرآن الكريم والسنة النبوية حق المرأة في العمل والتعليم مع الالتزام بقواعد وضوابط عمل المرأة التي وضعتها شريعة الإسلام حفاظًا على كرامة المرأة المسلمة. وطالبت العطية بأهمية تقوية المنظومة القانونية والحقوقية من أجل توفير الحماية اللازمة للمرأة والطفل، وتفعيل منظومة العدالة الشاملة في التشريعات الوطنية وتوافقها مع المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة والطفل بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

جاء ذلك في الكلمة التي القتها السيدة مريم العطية في افتتاح أعمال ندوة " الحماية القانونية والقضائية للمرأة والطفل " التي شاركت في تنظيمها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع "رابطة محامو قطر" وعددٍ من الجهات المختصة في الدولة في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة.

وقالت الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: إن ما تواجهه المرأة والطفل من انتهاكات وتحديات عديدة في بقاع كثيرة من العالم يعود إلى أسباب تاريخية متجذرة في المجتمعات أو اقتصادية بسبب الفقر ونقص الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها، بالإضافة إلى النزاعات المسلحة التي تشهدها العديد من الدول، خاصة في منطقتنا العربية. وأوضحت أن الندوة تأتي تجسيداً للاهتمام البالغ من الجميع بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والطفل بصفة خاصة، لافتةً إلى أن الندوة تفتح المجال أمام الباحثين والخبراء والإعلاميين لإجراء المزيد من الدراسات والمناقشات حول الجوانب التشريعية والقانونية

والاجرائيــة للنهــوض بأوضــاع المرأة والطفــل وضــمان حمايــة فعالــة لحقوقهــما كما هــو متعــارف عليه دوليــاً وكــما هــو مكــرس في اطــار التجــارب والممارســات المختلفــة .

وأوضحــت الســيدة مريــم بنــت عبد للــه العطيــة أن الحمايــة القانونيــة والقضائيــة للمــرأة والطفــل لا تــزال تحتــاج إلى بــذل جهــود صادقــة من العديد من الــدول والمنظمات الدولية والإقليميــة لتســليط الضــوء عــلى أهمية تقويــة المنظومــة القانونية والحقوقيــة مــن أجل توفــير الحماية اللازمــة لهــما. وقالــت: إن دولة قطر وضعت مســألة كفالة حقــوق المرأة والطفــل في مقدمــة اســتراتيجيتها الوطنيــة ورؤيــة قطــر الوطنيــة ٢٠٣٠، وذلــك من خــلال تهيئــة البيئة التشريعيــة والمؤسســية المتخصصة والفاعلــة، مؤكــدة في الوقــت نفســه أن دولــة قطر حققــت العديد مــن الإنجــازات في مجــال حقــوق المــرأة والطفل على مســتوى ســن تشريعات جديدة وتعديــل التشريعات القائمــة، وإزالــة العوائــق العمليــة وحســم العديد من الإشــكاليات التي تحظــر أو تعرقــل أو تحول بــين المرأة والطفــل وبــين التمتــع بحقوقهــما الإنســانية، إلى جانــب العمــل عــلى التثقيــف بأهمية تطويــر التشريعات التــي تنظم حقــوق المــرأة والطفل، وتمكين المجتمع المــدني من القيام بدور مؤثر في هذا الشــأن وتســهيل وتحســين الولــوج للعدالــة؛ حمايــة لكافة حقــوق المــرأة والطفل ووضع حد للانتهاكات الماســة بهما وانــزال العقوبات الرادعــة عــلى كل من ينتهك هــذه الحقوق .

واعتــبرت العطيــة أن الاحتفــال الســنــوي "باليــوم العالمــي للمــرأة"، المنــاسبة هامة تعــبر عن التقدير الكبــير لجهود النســاء في تحقيــق التقــدم والتنميــة المستدامة في مجتمعهن. وقالت: لا شــك إن هــذا اليــوم هو مناســبة هامة يســلط خلالهــا العــالم الضوء عــلى أبــرز الإنجــازات التــي حققتها المــرأة في مختلــف نواحــي الحيــاة وعلى كافــة المســتويات الاقتصادية والسياســية والاجتماعيــة، كــما أنــه فرصة مناســبة لتقييم التقدم المحرز في تمتع المــرأة بحقوقها على أرض ا لوا قع .

وفيــما يتعلق بحماية حقــوق الطفل أكــدت العطيــة أن الاتفاقيــة الدولية لحقوق الطفل كرســت ضــمان الحفاظ عــلى الكرامة الإنســانية الأساســية لجميــع الأطفــال وأهميــة تمتعهم بكافــة حقوقهــم والعمــل عــلى رفاههم ونمائهــم وإعلاء مصلحتهم ا لفضلى .

مــن جانبهــا قالــت الأســتاذة منــى يوســف المطوع عضو رابطــة محامو قطــر: إن الرابطة مدعومــة بأعضائها درجــت عــلى تنظيــم الفعاليــات والندوات الداعمــة للتثقيف القانوني وترســيخه، وإثــراء الوســط القانوني بالنقاش والدراســات التــي تخدُم هذا الوســط وتخدُم المجتمع بصفة عامة، لمــا للجانــب القانــوني مــن أهمية قصوى في الواقع المعــاش إذْ أصبح وبحــق الأســاس لكل عمــل في كافة ضروب النشــاط الإنساني وأضافت: لقد ازدادت تلــك الأهميــة بإيمــان الدول والأشــخاص بأهميــة رفــع الوعــي القانــوني والعمــل على الارتقــاء به، وهــو مــا فطــن لــه (محامــو قطر) مشاركة ومســاهمة منهم في خلق ذلــك الوعي ودعمــه، ولإيمانها بدور المؤسســات المجتمعيــة في تكوين الصــورة التكامليــة الهادفــة لخدمة المجتمــع بكافة أطيافه وســعيا وراء كل ما يجعل العمــل المجتمعي نافذا و فعا لاً .

وأوضحــت المطــوع أن دولــة قطــر خطــت خطــوات حثيثــة نحــو إقــرار حقــوق المــرأة والطفــل في كافــة الميادين وفقًا للتوجيهات الســامية لحــضرة صاحب الســمو الشــيخ تميم بن حمــد آل ثاني أمير البــلاد المفدى ورؤيتــه الثاقبة نحــو ترســيخ وإقرار حقوق المــرأة والطفــل، ونوهت إلى أن التوجيهــات الســامية لأمــير البلاد المفــدى دفــع بالجهــود المبذولــة إلى مصاف التطبيــق العملي. وقالت: إن المــرأة القطريــة أُســندت إليهــا المناصــب القيادية ابتداء مــن الوزارة ورئاســة الجامعــة وفي مجــالي القضــاء والنيابة العامة كما مارســت المحامــاة بكل كفــاءة واقتــدار، فضلاً عــن ارتيادهــا العمــل الدبلومــاسي والنيابي. وكــذا الطفل الذي أُنشــئت لــه المراكــز ودور الدعــم الثقــافي والاجتماعــي والصحــي.

يذكــر أن النــدوة ناقشــت في جدول أعمالهــا العديد من المحــاور وأوراق العمل حيــث جــاءت الجلســة الأولى تحــت عنــوان "الاتفاقيــات والمواثيق الدوليــة" واســتعرضت الجلســة عدداً مــن أوارق عمــل حــول" حقــوق الطفــل.. دعــوة للعمــل" وحقــوق المــرأة والطفــل في الاتفاقيــات والتشريعات المقارنــة" و " الاتفاقيات الدوليــة ومــدى مواءمتهــا مــع التشريعات والقوانــين الوطنية. بينما جــاءت الجلســة الثانيــة تحــت عنوان " القوانــين ،التشريعــات الوطنيــة" وتناولــت الجلســة " انعــكاس رؤيــة قطــر الوطنيــة ٢٠٣٠ عــلى القوانين المتعلقــة بالمرأة والطفــل" و" نظرة القانون للمــرأة العربيــة.. بين الواقع والمأمــول" وتمكــين المــرأة في المجــال القانــوني" و"الأم الحاضنــة في القانــون القطــري".

الدوحة في ٩ أبريل ٢٠٢٠

في اليوم الثاني من منتدى الدوحة..

جلسة حول "صون حقوق الإنسان في أوقات الأزمات"

قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إنه بعد مرور أزيد من ٣٠ شهراً عن الحصار الجائر المفروض على قطر، ماتزال دول الحصار ماضية في انتهاكاتها، مشدّداً على أنه من غير المقبول أن تواصل تلك الدول اتخاذ العوائل رهينة تزجّ بها في صراع سياسي.

وشدّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري في مداخلته خلال جلسة بعنوان "صون حقوق الإنسان في أوقات الأزمات"، خلال اليوم الثاني من في منتدى الدوحة على أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لن تتخل عن المطالبة بحقوق الضحايا والمتضررين من الأزمة، مهما كان مصير الأزمة السياسية.

ولفت إلى أن اللجنة الوطنية ستصدر الشهر المقبل تقريراً عن استمرار الانتهاكات الإماراتية لحقوق المواطنين والمقيمين في دول قطر.

وعن سؤال حول تعامل اللجنة مع أزمة الحصار وطلبات القطريين المتظلمين، قال الدكتور المري: "دورنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن نرصد تلك الانتهاكات ونرفع التوصيات اللازمة ونبلغ الآليات الدولية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوكالات المتخصصة عن تلك الخروقات والانتهاكات، وقد صدرت العديد من المواقف والتصريحات الدولية التي تنتقد تلك الانتهاكات، لا سيّما من طرف المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة".

وأضاف: "منذ بداية أزمة الخليج أكدنا أن الدول لها حق سيادياً في قطع العلاقات مع قطر، ولكنها تعدتها إلى اتخاذ إجراءات تعسفية أحادية الجانب، ترقى إلى عقوبات جماعية وعدوان اقتصادي. وما تزال الانتهاكات بعد مرور نحو ٣٠ شهرا".

وتابع قائلاً: "بعض تلك الدول تقول إنها عالجت بعض الانتهاكات، لكن على الأرض ما تزال الانتهاكات متواصلة، ولاسيّما من قبل دولة الامارات، وقد رفعنا تقارير للجهات الدولية بشأن ذلك، وسننشر تقريرا مفصّلا حول استمرارا انتهاكاتها، خلال الشهر المقبل".

وشدّد قائلاً: "نأمل أن تتوقف دول الحصار عن الزجّ بالأسر في الصراع وتنحيهم عن الخلافات السياسية، ولا أعرف سبب اصرارها على الاستمرار في تلك الإجراءات العقابية".

حماية حقوق العمال

وعن سؤال حول معاملة قطر للعمال المهاجرين، والقوانين التي أصدرتها لتحسين ظروف عملهم وإقامتهم، قال سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: "هناك تحديات قائمة في منطقة الخليج فيما يخص ظروف العمالة الوافدة، لكن هناك العديد من الإجراءات التي تم اتخاذها في قطر، وما تزال بعض التحديات قائمة".

وأوضح قائلاً: "في السابق، كان هناك الكثير من التحديات مثل قانون الكفالة وتأخير الرواتب وصعوبة تغيير رب العمل وفرض وثيقة الخروجية، كما أن بعض العمالة الوافدة وقعت فريسة لمكاتب التوظيف بسبب حصولهم على عقود زائفة، وكانت هذه أبرز التحديات في بلدان المنشأ والوصول معاً، ودورنا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هو حماية وتعزيز حقوق الإنسان".

وأضاف: "لقد ركزنا منذ نشأة اللجنة عام ٢٠٠٤ على

موضوع حقوق العمال، ورفعنا توصيات لإدخال تعديلات على القوانين والتشريعات، وبدأت الحكومة في بذل جهود حثيثة وأدخلت إصلاحات حول تأخير الرواتب. ووزارة العمل أنشأت نظاما لحماية الأجور، بعدما كانت الشركات تمنح الرواتب يدا بيد، فأصبحت عبر حسابات مصرفية تحت مراقبة وزارة العمل. حققنا إصلاحات كثيرة، ولا تزال هناك صعوبات بسبب شركات متعثرة خرجن من السوق، ولكن الغالبية تستفيذ من النظام الجديد. كما أن الحكومة أنشأت صندوقاً للعمال الوافدين، وألغن نظام الكفالة عام ٢٠١٥ وعوضته بقانون للعمل يرتب العلاقة بين العمال وأرباب العمل بموجب عقد قانوني يتعين على الطرفين احترامه. وتلا ذلك إلغاء نظام الخروجية لنسبة ٩٥٪ من العمال، وهذه إصلاحات في غاية الأهمية، خاصة تنظيم دخول وخروج الوافدين".

واستطرد قائلاً: "هناك تحديات وصعوبات لا ترتبط بدولة قطر، بل بدولة المنشأ المصدرة للعمالة، حيث يتم خداع العمال بعقود وهمية وتعدهم بالحليب والعسل، ولأجل التصدي لذلك، تم إنشاء مراكز توظيف في بلد الأصل، حيث ينهي العامل عقدة وإجراءات سفره قبل الوصول الى دولة قطر، وهذا من شأنه إنهاء مشاكل العقود الوهمية. كما وافق مجلس الحكومة على مسودة تقر لأول مرة بوضع حدّ أدنى للأجور، وكلها إجراءات ترمي إلى تخطي هذه الأمور والعبرة بالتنفيذ".

حماية الصحافيين

وعن التحديات التي تواجه حرية التعبير وحماية الصحافيين، قال رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان: "الصحافيون يلعبون دورا مهماً، ونحن من جانبا نساعد على حمايتهم عبر العديد من الآليات، مثل تنظيم مؤتمر دولي للدفاع عن حرية التعبير، وهناك قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية الصحافيين في أوقات الأزمات".

وأضاف: "في فبراير المقبل، سيكون هناك مؤتمر للحديث عن أنشطة الصحافيين من خلال التواصل الاجتماعي، وكيف نحمي الصحافيين والنشيطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لأنه من خلال هؤلاء وعبر تلك المؤتمرات والأنشطة نزيد الوعي ونعرف أين يكمن المشاكل، وكيف نحمي حقوق الصحافيين التي لا تنفصل ن حماية حقوق الإنسان".

التحالف العالمي جهة مستقلة

وعن دور التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، قال سعادة الدكتور المري- الأمين العام ونائب رئيس التحالف: "عندما نتحدث عن الشبكة الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان؛ فإنها تضم ١١٠ مؤسسة وطنية أنشأت بموجب مبادئ باريس التي تشجع كل الحكومات على إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل بلد، وفي الوقت نفسه على تلك المؤسسات أن تتعاون مع المؤسسات الدولية.

وأضاف: "إننا في التحالف العالمي نعتبر حماية حقوق الإنسان مؤشرا هاماً تحقيق التنمية المستدامة في أي بلد، ورغم أننا في التحالف العالمي لم يكن لدينا نفاذ للجمعية العامة للأمم المتحدة سابقا، فقد صدر أخيرا قرارا بإعطاء المؤسسات الوطنية أحقية العمل مع الأمم المتحدة".

وختم قائلاً: "نحن مؤسسات حقوقية ولسنا تابعين للحكومة ولا للمجتمع المدني، بل في منطقة وسط، ونعمل مع جهات حكومية وغير حكومية، والمنظمات الحقوقية ومع منظومة الأمم المتحدة، ونظام المقررين الخواص والأسرة الدولية لأننا جهة مستقلة، ودورنا الأساسي دعوة وتشجيع الحكومات للمصادقة على الاتفاقيات المرتبطة بحقوق الإنسان، والعمل مع الحكومة لضمان ملاءمة التشريعات مع العهود الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان".

الدوحة في ١٦ ديسمبر ٢٠١٩

في أول اجتماع سنوي لمكتب التحالف منذ انتخابه أميناً عاماً د. علي بن صميخ المري:

نلتزم بجعل التحالف العالمي أكثر قوة وفعالية في علاقته بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

أكّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري الأمين العام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التزامه بالاستمرار في بذل كافة الجهود من أجل جعل التحالف العالمي أكثر قوة وفعالية في علاقته بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق الهدف الأسمى المتمثل في حماية حقوق الإنسان عبر جميع أرجاء العالم. ونوّه سعادته بأن التحالف العالمي قد قطع شوطاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية وحظي بالاعتراف الدولي، وتحقّقت الكثير من الإنجازات، الأمر الذي مكّنه من أن يصبح الواجهة الرئيسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والمتحدث بصوت واحد بالنيابة عن أعضاءه.

جاء ذلك، خلال مشاركة الدكتور علي بن صميخ المري في الاجتماع السنوي لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في كولومبيا أيام ٢٠، و٢١، و٢٢ نوفمبر الجاري، لأول مرة منذ انتخابه أميناً عاماً نائباً لرئيس التحالف العالمي.

وفي كلمته للحاضرين خلال الاجتماع السنوي لمكتب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بمدينة ميديلين الكولومبية، قال سعادة الدكتور علي بن صميخ: "بداية، أود أن استغل هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر إلى السيّد رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وحمايتها وفريق العمل الخاص به على تنظيم واستضافة هذا الحدث التاريخي فيما يتعلق بمستقبل منظمتنا. كما أو أن أتقدم بالشكر إلى السيد عمدة مدينة ميديلين على استضافتنا في مدينتكم الجميلة التي استقبلتنا بحفاوة بالغة وبصدر رحب ووفرت لنا المساحة اللازمة لإجراء الحوارات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما أود أن أعرب عن امتناني لأعضائنا الكرام لحضورهم اليوم، وعلى مدى التزامهم وإرادتهم المستمرة من أجل جعل منظمتنا أكثر تشاركية وأكثر تمثيلاً وأكثر قوة من أي وقت مضى".

كما تقدّم سعادته بشكر خاص إلى "شركائنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان على دعمهم والشراكة طويلة الأجل مع التحالف العالمي في مجال حماية حقوق الإنسان عبر جميع أنحاء العالم. وأخيراً أود أن أتقدم بالشكر إلى المقر الرئيسي للأمم المتحدة في مدينة جنيف على مجهوداتهم اليومية في دعم التعاون والتآزر اللازم بين مكتب الرئيس ومكتب الأمين العام من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة".

وتابع سعادته: "وإلى جانب امتناني البالغ لجميع الحضور، أود أن أعرب عن مدى فخري للمشاركة في اجتماع المجلس بصفتي أمين عام للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتالي أود أن أعرب عن مدى الشرف الذي يغمرني للمساعدة في دعم منظمتنا".

إنجازات بارزة للتحالف العالمي

وخاطب سعادة الدكتور المري الحاضرين في الاجتماع السنوي، قائلاً: "كما أكد رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فإن حقوق الإنسان ليست مجرد كلمات، ولكنها بمثابة التزامات تحمل في طياتها المسؤولية بشأن المشاركة في اتخاذ إجراءات فاعلة وملموسة. وقد قطع التحالف العالمي

شوطاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، كما أنه نما بشكل مستمر ليصبح أكثر وضوحاً للعيان وحظيت بالاعتراف على الصعيد العالمي. وقد تحققت الكثير من الإنجازات حتى الآن. وتمكن التحالف العالمي من أن يصبح الواجهة الرئيسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، والمتحدث بصوت واحد بالنيابة عن أعضاءه".

وعرض سعادته بعضا من الاستحقاقات والإنجازات التي حقّقها التحالف العالمي، بدءاً بالتوقيع شهر مايو ٢٠١٩ على الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من مشروع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان – الاتحاد الأوروبي.

وختم قائلاً: "نؤمن تماماً بأن دعمنا المتبادل هو العامل الرئيسي للنجاح على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى أننا سنواصل بذل المجهودات من أجل جعل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها يحظى بتحالف أكثر قوة

وفعالية مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يذكر أن التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استهل اجتماعه مكتبه السنوي، أيام ٢٠، ٢١، ٢٢ نوفمبرالجاري في كولومبيا، بمناقشة استراتيجية التحالف خلال السنوات المقبلة ٢٠١٩-٢٠٢٢، بعد انتخاب المكتب الجديد للتحالف العالمي، وذلك بحضور سعادة كارلوس ألفونسو نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف، وسعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان-الأمين العام ونائب رئيس التحالف العالمي لحقوق الإنسان. استمع المشاركون إلى عرض قدمه سعادة كارلوس ألفونسو نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي عن عملية التخطيط الاستراتيجي، وتلاه عرض لمناقشة مسودة الخطة الاستراتيجية (٢٠٢٠-٢٠٢٢).وقدم رئيس التحالف العالمي عرضا حول الاجتماع السنوي المقبل للتحالف العالمي (٢٠٢٠)، تطرق فيه إلى المخرجات المتوقعة: وقدم أفكار حول برنامج الجمعية العامة والمؤتمر السنوي، وموضوع المؤتمر السنوي، والأحداث الموازية.

بينما ترأس سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، أمين عام التحالف العالمي لحقوق الإنسان الجلسات التي تطرقت لعدد من البنود، أبرزها مناقشة التقارير والتحديثات من اللجنة الفرعية المعنية باعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

الدوحة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٩

(حقوق الإنسان) تستقبل المقررة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية وكره الأجانب

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها السيدة/ السيدة إي. تينداي أشيومي المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب، والوفد المرافق لها حيث اجتمع معها الدكتور/ محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة. وتناول الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل آليات نقل التجارب والخبرات خاصة فيما يتعلق بأفضل الممارسات للقضاء على كل أشكال ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وتم خلال الاجتماع تقديم عرض تعريفي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها وطبيعتها القانونية وآليات عملها وأساليبها في تلقى الشكاوى وطرق حلها. كما استعرض الاجتماع دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز التسامح والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من تعصب؛ واحترام التنوع الثقافي كوسيلة من أجل منع العنصرية والتمييز العنصري. وفي ذات السياق استعرض المسؤولون باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دور اللجنة في حث الدولة على الانضمام للاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى جانب رفع توصياتها بشأن التشريعات الوطنية ذات الصلة بحماية وتعزيز الثقافة الحقوقية.

وأشار المسؤولون باللجنة إلى أن دولة قطر تقوم بمجهودات مقدرة من أجل مناهضة الأشكال المعاصرة للعنصرية من خلال التزاماتها بتنفيذ إعلان إعلان وبرنامج عمل (ديربان)، في إطار عملية نشر التوعية بحقوق الإنسان، وضرورة احترام حقوق الآخرين، وتعزيز التضامن في المجتمع، وإقامة ثقافة قوامها التسامح والسلام. كما يستضيف سنوياً مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان (مؤتمر الدوحة لحوار الأديان) الأمر الذي من شأنه إيجاد أرضية مشتركة لخلق مجتمعات عادلة، ويؤكد على أهمية مناهضة العنصرية المؤسسية، لافتين إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدعوا دائماً لمزيد من العمل في إطار مناهضة التمييز العنصري بكافة أشكاله وللارتقاء بثقافة التسامح والسلام لا سيما أن دولة قطر من أكبر الدول المستقبلة للعمالة الوافدة في الشرق الاوسط.

يذكر أنّ ولاية المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب تختص بالنظر في الحوادث المتعلقة بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري ضد الأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي والعرب والآسيويين والمنحدرين من أصل آسيوي والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية، بالإضافة إلى الحالات التي يشكل فيها الإنكار المستمر لحقوق الإنسان

المعترف بها للأفراد المنتمين إلى جماعات عرقية وإثنية مختلفة، نتيجة التمييز العنصري، انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان؛ علاوة على معاداة السامية وكراهية المسيحية وكراهية الإسلام في مختلف مناطق العالم والحركات العنصرية والعنيفة القائمة على العنصرية والأفكار التمييزية الموجهة ضد العرب والأفارقة والمسيحيين واليهود والمسلمين وغيرهم من الجماعات؛ فضلاً عن القوانين والسياسات التي تشيد بكافة أوجه الظلم التاريخية وتؤجج الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتدعم حالات عدم المساواة المستمرة والمزمنة التي تواجهها الجماعات العرقية في مختلف المجتمعات. بالإضافة إلى النظر في حالات التحريض على الكراهية بكافة أشكالها بما في ذلك نشر الأفكار بشأن التفوق العنصري أو التحريض على الكراهية العنصرية.

الدوحة في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩

خلال جلسة استماع بالبرلمان الأوروبي..

رئيس اللجنة الوطنية حقوق الإنسان":

تقرير ثان يفضح الانتهاكات الإماراتية لقرارات "العدل الدولية" للعام الثاني على التوالي

كشف سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن إصدار تقرير جديد، مع بداية العام المقبل، بشأن استمرار انتهاكات الإمارات العربية المتحدة لقرار محكمة العدل الدولية، للعام الثاني على التوالي، منذ بدء الحصار.

وقال سعادته إنه يتوقّع إدانة قوية للإمارات ومطالبتها بتعويضات لضحايا التمييز العنصري؛ لافتاً إلى أن الشكويين اللّتين أودعتهما قطر ستبيّن جرائم التمييز العنصري التي ترتكبها الإمارات بحق الشعب القطري.

جاء ذلك، خلال جلسة الاستماع التي عقدها سعادته بمقر البرلمان الأوروبي بالعاصمة البلجيكية بروكسل؛ والأولى من نوعها التي تعقد في البرلمان الأوروبي بعد انتخاب أعضاءه الجدد، وبخاصة في اللجنة الفرعية لحقوق الانسان؛ وسط حضور إعلامي بارز لمراسلي الصحف ووسائل الإعلام المعتمدين لدى البرلمان الأوروبي. كما اجتمع سعادته مع السيد غابريل فينالس مدير عام شؤون الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهيئة العمل الخارجي في المفوضية الأوروبية، والسيد ماركو موريتني، نائب رئيس قسم شبه الجزيرة العربية، العراق، والسياسات الاقليمية في هيئة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي.

أبرز تحديات حقوق الإنسان في قطر

في مستهلّ كلمته، وجّه الدكتور علي بن صميخ المري الشكر للسيّدة ماري أرينا، رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالبرلمان الأوروبي على حرصها ودعمها لعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى تجديد العمل بالاتفاق المبرم بين اللجنة الوطنية والبرلمان الأوروبي. كما أطلع سعادته نواب البرلمان الأوروبي على أوضاع حقوق الإنسان وأهم التطورات والتحديات في دولة قطر، مؤكداً التزام اللجنة الوطنية على العمل مع الحكومة لتطوير وتعزيز حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار؛ قدم الدكتور المري لمحة عن أبرز التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في قطر، لاسيّما ما تعلّق بالتطور الذي تشهده القوانين والتشريعات المتعلقة بحقوق العمال والوافدين عموماً، بعد إلغاء قانون الكفالة، في سابقة هي الأولى من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، والتطور الذي سجّلته دولة قطر على مستوى الآليات، وبخاصة إنشاء لجنة لفضّ المنازعات العمالية، واستحداث صندوق التعويضات، إلى جانب الشراكة المتينة مع منظمة العمل الدولية، والتي توّجت بافتتاح أول مكتب للمنظمة على مستوى الخليج، إلى جانب الشراكة المتينة مع الاتحاد الدولي للنقابات. كما لفت سعادته إلى الزيارات المتوالية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية لدولة قطر، مشيراً في هذا الإطار إلى زيارة وفد عن الاتحاد الدولي للنقابات، وزيارة وفد الفريق المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة، بدعوة من دولة قطر، على سبيل المثال لا الحصر.

٣ سنوات من "الحصار الظالم"

تطرق سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال جلسة الاستماع بالبرلمان الأوروبي إلى تداعيات أزمة الحصار، واستمرار الانتهاكات، وقدم خلفية عن كافة القضايا المطروحة في المحافل الحقوقية الدولية لوقف الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر، لافتاً إلى أهمية الاستمرار في الإجراءات القضائية والقانونية لدى هيئات التحكيم الدولية، والمحاكم الدولية ولجان الأمم المتحدة التعاقدية، لوقف انتهاكات دول الحصار، وإنصاف الضحايا.

وكشف سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن إصدار تقرير، مع بداية العام المقبل، يتضمن استمرار الانتهاكات الإماراتية لقرار محكمة العدل الدولية للعام

الثاني على التوالي، بعد التقرير السابق الذي وثّق بالأرقام والحالات انتهاكات سلطات أبو ظبي لحقوق المواطنين القطريين، ضاربة عرض الحائط التزاماتها المعلنة أمام المحكمة.

كما رحّب بقرار اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف، بشأن قبول الشكويين، من حيث الاختصاص، اللتين تقدمت بهما دولة قطر، لافتاً إلى أن "الشكويين سوف تبيّنان للعالم جرائم التمييز العنصري التي ترتكبها الإمارات بحق الشعب القطري، وإننا نعتقد بأنه ستكون هناك إدانة قوية للإمارات ومطالبتها بتعويضات لضحايا التمييز العنصري".

مونديال ٢٠٢٢ فرصة لتطوير حقوق الإنسان بالمنطقة

وفي ردّه على استفسارات النواب بشأن المخاوف التي تثار حول أوضاع العمال في قطر، موازاة مع استعداداتها لتنظيم مونديال ٢٠٢٢، ودور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية العمال المستخدمين في منشآت المونديال، صرّح الدكتور علي بن صميخ، قائلاً: "إن تنظيم كأس العالم في قطر وفّر لنا فرصة كبيرة لتطوير أوضاع حقوق الانسان ليس فقط في قطر فحسب، بل في المنطقة بكاملها. وإننا في اللجنة الوطنية لا نهتم فقط بمسألة حقوق العمال في منشآت كأس العالم، بل إننا نولي أيضاً أهمية بالغة لحماية البيئة، والتزام حكومة دولة قطر بتنفيذ تعهدات في هذا الإطار".

إشادة باستقلالية اللجنة وحضورها المميّز في البرلمان الأوروبي

وفي ختام الجلسة، أشادت السيّدة هانا نيومان- رئيسة لجنة شبه الجزيرة العربية في البرلمان الأوروبي بعمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، داعية لأن تكون قُدوة لباقي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نهجها وحرصها على الحوار، وتعاونها الدائم وحضورها المميّز في البرلمان الأوروبي.

وبدوره، ثمّن ماركو موريتني أهمية الحوار القطري الأوروبي الذي بدأ في ٢٠١٨، مشيراً إلى انعقاد جولة أخرى من الحوار بين الطرفين في الأسابيع القادمة. وأشاد موريتني بمكانة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإنجازتها، منوّها في الوقت ذاته بالاحترام والاستقلالية التي تحظى بها اللجنة من قبل الحكومة القطرية.

دعوة نواب البرلمان الأوروبي لزيارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

وخلص الدكتور المري في ختام جلسة الاستماع التي خصّصها له البرلمان الأوروبي إلى دعوة نواب ومسؤولي حقوق الإنسان بالبرلمان الأوربي إلى زيارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الدوحة، لأجل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات، والاطلاع عن قرب على المهام والجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في قطر، ومن ثمّ، تقصي آثار الحصار المفروض على قطر، والاستماع لشهادات عدد من المتضررين من الانتهاكات الناجمة عن استمرار الحصار، للعام الثالث على التوالي.

وأكد سعادته في تصريحات صحافية، على هامش جلسة الاستماع أنه لمس لدى نواب البرلمان الأوروبي التزامهم بالدفاع عن كافة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، حيثما وُجدوا في العالم، بما في ذلك ضحايا الانتهاكات الناجمة عن حصار قطر.

الدوحة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٩

(حقوق الإنسان) تستقبل وفد الصداقة الفرنسية الخليجية بمجلس الشيوخ

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفداً من جمعية الصداقة الفرنسية الخليجية بمجلس الشيوخ وكان لدى استقباله سعادة الدكتور/ محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة إلى جانب عدد من مدراء الإدارات والخبراء القانونيين.

ورحب سعادة نائب رئيس اللجنة بالوفد الفرنسي وتم خلال الاجتماع تقديم عرض تقديمي تعريفي حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة.

وتناول الاجتماع جملة من القضايا الحقوقية من بينها جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة في حماية وتعزيز حقوق العمال. كما رد المسؤولون باللجنة على استفسارات الوفد حول دور اللجنة في نشر ثقافة حقوق الانسان بالدولة.

الدوحة: ٢١ أكتوبر ٢٠١٩

(حقوق الإنسان) تستقبل مسؤولة حقوقية بوزارة الخارجية الألمانية

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها سعادة السيدة/ بريل كوفلر ممثلة الحكومة الاتحادية لسياسات حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية بوزارة الخارجية الألمانية والوفد المرافق لها وكان لدى استقبالها سعادة الدكتور/ محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة وسعادة السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة إلى جانب عدد من مدراء الإدارات والخبراء القانونيين.

ورحب سعادة نائب رئيس اللجنة بالسيدة كوفلر ووفدها وتم خلال الاجتماع تقديم عرض تقديمي تعريفي حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها ودورها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الطفل والمرأة.

وتناول الاجتماع جملة من القضايا الحقوقية من بينها جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اللجنة في حماية وتعزيز حقوق العمال. كما رد المسؤولون باللجنة على استفسارات الوفد حول دور اللجنة في نشر ثقافة حقوق الانسان بالدولة.

الدوحة في ١٣ نوفمبر ٢٠١٩

(حقوق الإنسان) تستقبل وفداً من الكونجرس الأمريكي

استقبلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها وفداً من كبار العاملين بالكونجرس الأمريكي وكان لدى استقباله سعادة الدكتور/ محمد بن سيف الكواري نائب رئيس اللجنة إلى جانب عدد من مدراء والخبراء القانونيين.

وتناول الاجتماع جملة من القضايا الحقوقية من بينها جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية تعزيز حقوق العمال إلى التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وما ينظم هذا التعاون ويحدده من مذكرات التفاهم. وقدم المسؤولين باللجنة شرحاً لتشكيلة الاعضاء حيث أوضحوا أنها تتشكل من ١٣ عضوا ٩ منهم ممثلين للمجتمع المدني و٤ يمثلون وزارات حكومية. لا يحق لهم التصويت في القرارات التي يتخذها الأعضاء. ويتم اختيار رئيس اللجنة ونائبه من بين الاعضاء الممثلين للمجتمع المدني. وتساءل الوفد حول دور اللجنة في نشر ثقافة حقوق الانسان بالدولة تم إفادة بأن للجنة خطة استراتيجية لمدة ٥ أعوام تتضمن تنظيم المحاضرات والبرامج التي تستهدف العمال وأصحاب العمل، ويتم تنظيمها في عدد من الأماكن التي يتواجد بها العمال. إلى جانب انشاء مكاتب الجاليات باللجنة وذلك لتيسير معالجة الشكاوى، والخط الساخن الذي يعمل ٢٤ ساعة على مدار أيام الأسبوع، إلى جانب الدور الذي يقوم به قسم الاستقبال والتسجيل بإدارة الشؤون القانونية والذي يقدم استشارات قانونية مجانية إلى جانب استقبال الشكاوى والالتماسات.

الدوحة في ٦ سبتمبر ٢٠١٩

(حقوق الإنسان) تقدم محاضرات تثقيفية للباحثين الجدد بوزارة العدل

اختتمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقرها المحاضرات التثقيفية التي قدمتها لـ ٧٣ من منتسبي ومنتسبات الدورة التدريبية الإلزامية السابعة عشرة للباحثين القانونين الجدد ٢٠١٩ بوزارة العدل في إطار التعاون المشترك بين اللجنة ومركز الدراسات القانونية والقضائية بالوزارة وذلك خلال الفترة من ١٧ نوفمبر إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩م.

وجاء الجدول التنظيمي على أربعة محاضرات قدمها خبراء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأربعة مجموعات مختلفة من الباحثين القانونيين. حيث تناولت المحاضرة الاولي حقوق الانسان: النشأة والتطور والمصادر والمعايير تم خلالها استعراض التطور التاريخي: الحضارات القديمة والأديان السماوية – أنواع حقوق الانسان وخصائصها ومعاييرها ومصادرها والإعلانات والاتفاقيات الإقليمية والدولية. واستعرضت المحاضرة الثانية: آليات حماية حقوق الانسان الدولية التعاقدية وغير التعاقدية. فيما تناولت المحاضرة الثالثة تعريفاً للقانون الدولي الإنساني وآلياته ومصادره والتحديات التي تواجهه كما تم تقديم تعريفاً آخر للقانون الدولي الإنساني العرفي. وتطرقت المحاضرة الرابعة لآليات الحماية الوطنية لحقوق الانسان.

كما قدم خبراء اللجنة شرحاً مفصلاً للآليات الوطنية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتقسيماتها إلى آليات حكومية كالقضاء والبرلمان والحماية الدبلوماسية في الخارج للمواطنين، والآليات غير الحكومية كمؤسسات المجتمع المدني وغيرها وآليات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تتمتع بطبيعة قانونية خاصة. حيث تم شرح آلية البرلمان ودورة في حماية حقوق الإنسان بشقيه التشريعي والرقابي. بالإضافة إلى آلية القضاء الوطني ودورة في حماية حقوق الإنسان بنظاميه المزدوج والموحد إلى جانب دور القضاء الجنائي في كفالة حق الدفاع للمتهم وتطبيق قاعدة الشك تفسر لصالح المتهم، وتطبيق الأصل في الإنسان البراءة وإلقاء عبء إثبات الاتهام على النيابة العامة. وتناول الخبراء خلال المحاضرة الخاصة بالآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان آلية الحماية الدبلوماسية في الخارج للمواطنين وشروطها بالإضافة إلى آلية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ودورها في تعزيز وضمان التناسق بين القوانين واللوائح والممارسات الوطنية والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعتبر الدولة طرفاً فيها وتعمل على تنفيذها بطريقة فعّالة. فضلاً عن دورها في تشجيع الدولة على التصديق على الصكوك أو على الانضمام إليها وكفالة تنفيذها. والمساهمة في إعداد التقارير التي يجب على الدولة تقديمها إلى هيئات ولجان الأمم المتحدة وكذلك إلى المؤسسات الإقليمية تنفيذا لالتزاماتها التعاهدية. كما استعرض الخبراء آلية مؤسسات المجتمع المدني ونشأتها في دولة قطر.

الدوحة في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٩

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءًا من وسائل الانتصاف غير القضائية

الجمّالي: مراقبة أداء الشركات التجارية جزءًا لا يتجزأ من مهام مؤسسات حقوق الإنسان

دورٌ هامٌ للمؤسسات الوطنية في تأمين الانتصاف بطريقة غير تمييزية

أكد السيد/ سلطان بن حسن الجمّالي الأمين العام المساعد للجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن عمل المؤسسات الوطنية لا يقتصر فقط على استقبال المظالم. موضحاً أن عاتق هذه المؤسسات العديد من المهام، والواجبات من جهة تقديم جهود استباقية كاستعراض أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في "البلد" التي يُعتقد أن المؤسسات التجارية ترتكبها أو قد تتورط بها؛ إلى جانب مراقبة أداء الشركات التجارية لمسؤولياتها، والتعرف على أثر الاتفاقات الاستثمارية وقانون الشركات وتنظيم الأوراق المالية على سياسات حقوق الإنسان؛ وأية مواضيع أخرى ذات صلة كقوانين العمل وحماية البيئة وغيرها.

وخلال كلمته في اجتماع المشاورة العالمية بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف من انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية والذي ينظمه الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسة الاعمال في الفترة من ١٠ إلى ١١ أكتوبر الجاري بقصر الأمم المتحدة بجنيف قال الجمّالي: تعد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جزءاً من وسائل الانتصاف غير القضائية ضمن إطار المبادئ التوجيهية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان "الحماية والاحترام والانتصاف". ونوه إلى أن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل لمبادئ باريس دوراً هاماً في مساعدة الدول على تحديد ما إذا كانت القوانين ذات الصلة متماشية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان وما إذا كانت تُنفَّذ بفعالية، وفي تقديم الإرشادات بشأن حقوق الإنسان إلى المؤسسات التجارية. وأكد على دور المؤسسات الوطنية الهام في تأمين الانتصاف بطريقة غير تمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق واحتياجات الأفراد المنتمين لجماعات أو فئات سكانية قد تكون معرضة لخطر مضاعف، كالعمال، والنساء والأطفال، سواء كانت الشركات التجارية عبر وطنية أو غير عبر وطنية، بغض النظر عن حجمها وقطاعها وموقعها وملكيتها وهيكلها. وتقديم تقارير علنية رسمية.

واستعرض الجمّالي تجربة "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر"، وقال: أخذنا في الاعتبار المبادئ التوجيهية للأعمال وحقوق الإنسان وحرصنا أن تكون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شرعية حيث صدرت بقانون يوضح اختصاصاتها وتمويلها لتحظى بالثقة. مؤكداً أن الممارسة العملية وتعبر عن نزاهة سير عمليات التظلم؛ حيث نص قانون اللجنة على اختصاصها بالنظر في انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات بش انها والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها. وأضاف: بوصفها آلية دائمة ومنظمة لتلقي شكاوى المواطنين والمقيمين والتعامل معها؛ خصصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطاً ساخنا لتلقي الشكاوى بعدة لغات، إلى جانب استقبال المشتكين في مقر اللجنة وتقديم خدمات الاستشارة القانونية المجانية وفتح ملفات لتوثيق الحالات والتعامل معها، إلى جانب عقد اللجنة اتفاقية مع مجموعة من ٣٠ محاميا، على تقديم استشارات مجانية وتمثيل قانوني مجاني امام المحكمة المختصة للقضايا العمالية.

وأشار الجمّالي أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان يسّرت عملية الوصول إليها حيث أنها معروفة لدى جميع فئات أصحاب المصلحة ، و توفر المساعدة لمن يواجهون عوائق خاصة تحول دون وصولهم إليها؛ وذلك من خلال استضافتها لمكاتب الجاليات الأفريقية، والهندية، والباكستانية، والإندونيسية، والنيبالية في مقرها، تسهيلا لوصول المتضررين وللقضاء على عوائق اللغة والثقافة.

وقال الأمين العام للجنة الوطنية لحقوق الإنسان تتوفر في اللجنة إجراءات واضحة ومعروفة مع إطار زمني إرشادي لكل مرحلة من المراحل، فمرحلة التحرك لعلاج شكوى أسبوع واحد، والمتابعة مع الجهات الحكومية لا تتجاوز شهر. كما أن اللجنة منصفة وتسعى إلى ضمان سبل معقولة لوصول الأطراف المتضررين إلى مصادر المعلومات، وأن تكون لديهم المشورة والخبرة اللازمة لبدء عملية تظلم مستنيرة ومتسمة بالإنصاف والاحترام؛

ذلك من خلال وجود الموظفين المؤهلين والخبراء وتقديم الاستشارات القانونية ونشر المعلومات وتحديثها. لافتاً إلى ان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حريصة على الشفافية وتُبقي المتضررين على علم بأي تقدم يحرز في العملية، وتوضح لهم النتائج المحتملة وسبل الانتصاف الأخرى المتاحة. وأكد في ذات السياق اللجنة حرصاً منها على أن تكون متماشية مع الحقوق فهي تعمل وفقاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛ وتقوم على المشاركة والحوار حيث أنها تستشير أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمواضيع حقوق الإنسان التي تخصهم، وتناقش معهم الإجراءات والممارسات، كذلك التحديات والفرص، وتستمع إلى مقترحاتهم من أجل ضمها إلى التوصيات التي تقدم إلى الحكومة. منوهاً إلى تعاونها الوثيق مع المجتمع المدني من خلال عدد من مذكرات التفاهم لتوحيد الرؤى حول قضايا حقوق الإنسان، وتبادل المعلومات، ورفع القدرات، والتعاون لحل إشكاليات المتضررين ومناقشة الحالات وأفضل السبل لتقديم المساعدة.

جنيف:١٠ أكتوبر ٢٠١٩م

د. المري يكشف عن مخاطبة نواب بالكونغرس لوزير الخارجية "بومبيو" لوقف معاناة الشعوب الخليجية

طالب سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، تحمّل مسؤولياته في معالجة الأزمة الإنسانية المتواصلة جراء استمرار حصار قطر منذ ١٠٠٠ يوم، مؤكداً "استعداد اللجنة الوطنية لتسليم الأمين العام الجديد ملفا كاملا عن تداعيات الحصار، وما يسبّبه من معاناة إنسانية منذ ١٠٠٠ يوم، نأمل أن يتم إنهاؤها فوراً، كأولوية قصوى، بغض النظر عن الجهود والمبادرات لحل الأزمة سياسياً".

وفي تصريح على هامش زيارة العمل التي يقوم إلى العاصمة الأمريكية واشنطن، قال سعادة الدكتور علي بن صميخ المري: "إننا نأمل أن يتمكن سعادة الدكتور نايف فلاح الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من لعب دور فعّال لحل الأزمة في جانبها الإنساني بدرجة أولى، وفقا لما تمليه عليه مهامه والنظام الداخلي لمجلس التعاون، وأن يتدارك الفشل والعجز التام للآليات الخليجية والعربية لحقوق الانسان في إنصاف الضحايا وجبر الضرر عنهم منذ بداية الحصار المفروض على قطر في يونيو ٢٠١٧".

وأضاف: "إننا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مستعدون أن نتعاون مع الأمين العام لمجلس التعاون ونسلّم ملفاً كاملاً عن التداعيات الإنسانية للأزمة، والانتهاكات الموّثّقة لحقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، ودول الخليج ككل".

وشدّد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على أن "الحصار سيظلّ نقطة سوداء في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، ليس بسبب آثاره الإنسانية العميقة على المجتمع الخليجي فحسب؛ بل أيضاً لأن المواطنين الخليجيين أصيبوا بصدمة جرّاء عجز مؤسساتهم الرسمية عن حلّ الأزمة ورفع الضرر عن الضحايا. فقد سجّلنا بكل أسف استسلاما وفشلاً ذريعاً، بل وغياباً تاما للآليات الخليجية والعربية لحقوق الانسان في إنصاف الضحايا وجبر الضرر عنهم".

وختم قائلاً: "بغض النظر عن مصير المفاوضات والمسار السياسي للأزمة، فإنّه على مجلس التعاون الخليجي إعادة النظر في منظومته الحقوقية التي فشلت في معالجة الانتهاكات الجسيمة والخطيرة في حق شعوب المنطقة".

وضمن سلسلة لقاءاته الرسمية في واشنطن، اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري مع عدد من أعضاء مجلس النواب الأمريكي، حيث تحادث مع كل من النائب تيم بورشيت، أقدم عضو في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، وعضو اللجنة الفرعية المعنية بأفريقيا والصحة العالمية وحقوق الإنسان، والنائب بيلي لونغ، الرئيس المشارك في تجمع العلاقات الاستراتيجية الأمريكية القطرية،

والنائب راجا كريشنمورتي، عضو اللجنة الدائمة لمجلس النواب، والسيد جيم لانجيفين، رئيس اللجنة الفرعية التابعة للجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، والسيّد لريك لارسن، عضو لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب، والنائب اريك سواليول، المرشح الرئاسي السابق، وعضو في اللجنة الفرعية للتكنولوجيا الاستراتيجية والبحوث المتقدمة بمجلس النواب الأمريكي،

إلى جانب السيّد آدم سميث رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة القوات المسلحة سابقاً بمجلس النواب الأمريكي.

كما عقد سعادته اجتماعاً مع النائب آلان لوينثال، عضو تنفيذي في لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان.

كما اجتمع سعادته مع النائب آلان لوينثال، عضو تنفيذي في لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، حيث قدم له الشكر على مواقفها السابقة، داعياً اللجنة إلى مزيد من التحركات وتوعية المجتمع الأميركي بتداعيات الحصار المفروض على قطر.

وخلاله لقاءاته بأعضاء مجلس النواب الأمريكي، قدّم سعادة الدكتور علي بن صميخ المري نبذة عن تداعيات الحصار المتواصل منذ ١٠٠٠ يوم كاملة، محذّراً من الآثار الجسيمة الناجمة عن استمرار المعاناة الإنسانية لآلاف المواطنين والمقيمين، ليس في قطر فحسب، بل في كل دول مجلس التعاون الخليجي.

1 يوم

من الفشل الذريع والانتقام الجماعي ضد الشعوب الخليجية

ورداً على أسئلة الأعضاء بمجلس النواب الأمريكي حول التحرّكات التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قدم الدكتور المري نبذة من الجهود التي تبذل في المسارين القضائي والحقوقي، لافتاً إلى أن "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ملتزمة بوعودها للضحايا بعدم التراجع عن مقاضاة دول الحصار وإدانتها، إلى أن يتم تعويض الضحايا وجبر الضرر عنهم".

وأضاف: "نحن اليوم في قطر نعيش ١٠٠٠ يوم من الانتهاكات في حق الشعوب الخليجية، و١٠٠٠ يوم من التعنّت في الإضرار بالمواطنين والمقيمين، و١٠٠٠ يوم من الإجراءات الانتقامية والعقوبات الجماعية التي فشلت دول الحصار في إيجاد مبرّر لها، عدا التحجّج بالانتقام من دول قطر بحجة خلافات سياسية معها. لقد صرنا لا نحصي حجم الضرر والمعاناة التي تتكبّدها شعوبنا جراء قرارات انتقامية لدول الحصار التي تحاول التغطية على فشلها بمعاقبة مدنيين لا ذنب لهم في خلاف سياسي بين الحكومات".

نتطلع إلى دور أكبر لبرلمانات العالم لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان.

وحول الدور المنتظر من مجلس النواب في الكونغرس الأميركي لوقف معاناة المتضررين من الحصار، قال سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إن "نواب البرلمانات في العالم منوط بهم مسؤولية كبيرة للدفاع عن الشعوب التي تتعرض لانتهاكات خطيرة لحقوقها، ومن هذا المنطلق، زرت الولايات المتحدة الأميركية مرارا لدق ناقوس الخطر، وأعود إليكم اليوم للحديث معكم عن استمرار تلك الانتهاكات، وأنا أثق في قدرتكم على بذل مزيد من الجهود والتحرّك لدى الإدارة الأميركية لحثّها على اتخاذ إجراءات فعالة والضغط على دول الحصار لوقف انتهاكاتها المستمرة منذ ١٠٠٠ يوم..!".

وختم سعادته قائلاً: "إنّنا نتطلع إلى دور أكبر لبرلمانات العالم لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وفي الوقت نفسه، نؤكد ثقتنا التامة بأن الإجراءات القانونية التي اتخذناها أمام الهيئات الدولية ستفضي لا محالة إلى إدانة دولية وتعويض الضحايا".

واشنطن يوم السبت ٢٩ فبراير ٢٠٢٠

التقى مساعدي وزير الخارجية الأمريكي بمناسبة مرور ١٠٠٠ يوم من الحصار: المري من واشنطن: "لجنة التمييز العنصري" "والعدل الدولية" ستدينان الرياض وأبو ظبي لا محالة

أكّد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التزامها بالاستمرار في اتخاذ الإجراءات الحقوقية والقانونية اللاّزمة لإدانة دول الحصار بسبب انتهاكاتها المستمرة منذ ١٠٠٠ يوم، مشدّداً على أن دول الحصار، وبخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لن ينجوا من الإدانة الدولية للجنة القضاء على التمييز العنصري ومحكمة العدل الدولية، وستثبت الهيئتان تعرض المواطنين القطريين للتمييز العنصري.

وشدّد سعادته على أن "اللجنة الوطنية بعد مرور نحو ٣ سنوات من الحصار الظالم، لن يهدأ لها بال حتى يتم تعويض الضحايا وجبر الضرر عنهم، بغض النظر عن مصير الأزمة سياسياً".

العمل التي قادته إلى واشنطن، وأجرى خلالها سلسلة لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية شملت كلاً من السيّد داف ستيف جيلين، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشؤون العمل الدولية في مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في وزارة الخارجية، وسعادة تيم ليندر كينغ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج العربي بمكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية.

جاءت تصريحات سعادة الدكتور علي بن صميخ المري خلال زيارة تقويض حرية التنقل نتج عنه تشّتتاً للأسر الخليجية وأكّد سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال اجتماعه مع المسؤولين بالخارجية الأمريكية أن المواطنين والمقيمين في دولة قطر يواجهون منذ ١٠٠٠ يوم تمييزاً عنصرياً".

ونوّه بأن "إحدى أخطر أوجه المعاناة التي يتكبّدها المواطنون الخليجيون هي العراقيل والمعوقات التي تضعها دول الحصار – ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة- أمام حرية تنقل الأشخاص، والتي لم تستثن المرضى والاطفال وكبار السن، لافتاً إلى أن "تقويض حرية التنقل نتج عنه تشّتتاً للأسر الخليجية، وإجبار العديد من العائلات على الانفصال قسراً، بحجة أن أحد أفرادها يحمل الجنسية القطرية. إلى جانب انتهاك حق القطريين والمقيمين في ممارسة شعائرهم الدينية، مما تسبّب في حرمانهم من الحج والعمرة لثلاث مواسم متتالية!".

القول: إنه من بين أسوء أشكال الحصار الذي استهدف الشعوب، وتسبّب في حرمان آلاف المواطنين والمقيمين في الدول الخليجية من حقوقهم الأساسية، التي تتمادى دول الحصار في انتهاكها، غير آبهة بنداءات الدول والحكومات والمنظمات الحقوقية الدولية، وآخرها قرار محكمة العدل الدولية الذي يطالب دولة الإمارات العربية المتحدة بوقف إجراءاتها التمييزية في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، لكن سلطات أبو ظبي مستمرة في انتهاك التزاماتها لمحكمة العدل الدولية ".

وتابع قائلاً: "إننا اليوم في قطر نواجه حصاراً ظالماً. وليس مبالغة

المجتمع الخليجي مصدوم

وفي ذات السياق، استعرض المري لمحة عن سير القضايا المرفوعة أمام لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد السعودية والإمارات، والقضايا المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية ضد أبو ظبي، مشدّداً على أن "كافة القضايا المرفوعة أمام لجنة التمييز العنصري ومحكمة العدل الدولية سوف تبرهن للعالم أن ما تم ممارسته ضد القطريين هو تمييز

عنصري"، لافتاً إلى أن "المجتمع الخليجي مصدوم من هذه الممارسات العنصرية التي ترتكبها دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، في حق المواطنين والمقيمين في دولة قطر".

وأضاف: "إن الانتهاكات التي نتحدث عنها أقرتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والبرلمان الأوروبي والعديد من البرلمانات والمنظمات الحقوقية في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، ومن تمّ، نرى من الضروري أن يتم إدراج تلك انتهاكات دول الحصار في تقرير الخارجية الأمريكية حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم، لأن إدانة انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي أن لا تستثني أي منطقة في العالم، فما بالك منطقة الشرق الأوسط والخليج المشبعة بالصراعات والنزاعات وما يترتّب عنها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تهدد أمن واستقرار المنطقة، ومن تمّ، أمن واستقرار العالم أجمع.

واشنطن يوم: الأربعاء ٢٥ فبراير ٢٠٢٠

أعلن عن إصدار تقرير بشأن استمرار الانتهاكات السعودية لحقوق المواطنين والمقيمين في قطر قريباً..

المري من جنيف: ١٢١٢ انتهاكاً إماراتياً بعد عام ونصف من صدور قرار محكمة العدل الدولية

انتقد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بشدة، استمرار دولة الإمارات العربية المتحدة في انتهاكاتها لحقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، مشيراً إلى تسجيل ٢١٠٥ انتهاكاً إماراتياً منذ بدء الحصار المفروض على قطر، من بينها ١٢١٢ انتهاكاً لقرار محكمة العدل الدولية، بعد مرور عام ونصف من صدوره؛ معلناً في الوقت ذاته عن قرب إصدار تقرير بشأن تمادي السلطات بالمملكة العربية السعودية في انتهاك حقوق المواطنين والمقيمين في دولة قطر، وسيسّلم التقرير إلى لجنة مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري وكافة الآليات الدولية.

وشدّد الدكتور علي بن صميخ في تصريحات صحفية من جنيف، على أن سلطات أبو ظبي لم تنشئ آلية واضحة لتنفيذ قرار المحكمة لحماية مصالح الضحايا وضمان وقف الانتهاكات؛ ممّا يؤكد مجدّداً استمرارها في العراقيل والإجراءات العقابية والتمييزية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر.

وحذّر سعادته المجتمع الدولي من تزايد القلق على حقوق الضحايا جراء تمادي الإمارات في انتهاكاتها، مطالباً كلاً من محكمة العدل الدولية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر إلى الإسراع بالاستجابة للتوصيات التي تضمّنها ضمّنتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ختام تقريرها لأجل وضع حدٍّ للانتهاكات الناجمة عن استمرار الحصار منذ عامين ونصف.

تسليم التقرير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان

وخلال زيارة العمل التي قادته إلى العاصمة السويسرية جنيف، اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع عدد من المسؤولين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان وإدارة الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة، حيث قدّم نسخة من التقرير الثاني بشأن الانتهاكات الإماراتية للقرار الاحترازي لمحكمة العدل الدولية. كما سلّم سعادته نسخة من التقرير إلى مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس حقوق الإنسان.

ونوّه سعادته بأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ستخاطب الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس محكمة العدل الدولية، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الأممية لمناهضة التمييز العنصري، والمقررين الخواص للأمم المتحدة، ورئيس البرلمان الأوروبي، إلى جانب ٦٠٠ منظمة دولية؛ لمطالبتهم جميعاً بالتحرّك الفوري للضغط على دولة الإمارات، ومطالبتها بالانصياع لقرارات محكمة العدل الدولية ووقف انتهاكاتها. كما سيتم إرسال التقرير إلى كافة البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة.

انتهاكات الإمارات لقرارات "العدل الدولية"

وكشف سعادة المري النّقاب عن التقرير الثاني الذي أعدته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بشأن استمرار الانتهاكات الإماراتية لقرارات محكمة العدل الدولية الصادرة، بناء على الدعوى القضائية التي رفعتها دولة قطر أمام محكمة العدل الدولية بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٨ ضد دولة الامارات، على خلفية انتهاكها للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، باعتبار أن كلتا الدولتين طرف في الاتفاقية المذكورة. وكانت محكمة العدل الدولية قد أصدرت بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨ قرارها رقم

١٧٢ الذي تضمن مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة باحترام التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، كما ألزمتها باتخاذ تدابير مؤقتة بهدف الحيلولة دون تفاقم النزاع أو تمديده.

وأشار المري إلى أن "التقرير يتطرق إلى كافة البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الانتهاكات، وبصورة خاصة نماذج بعض الحالات التي تؤكد عدم امتثال دولة الامارات لقرار المحكمة وعدم إنشائها لآلية واضحة تعمل على تذليل الصعاب أمام الضحايا ورفع الضرر عنهم".

انتهاكات قديمة لم تعالج.. وحالات جديدة

ويشير التقرير إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تواصلت مع جميع الضحايا المذكورين في هذا التقرير للحصول على موافقتهم وتفويضهم لإدراج حالاتهم في التقرير وتأكيد التفاصيل والتحديثات الخاصة بحالاتهم واستمرار معاناتهم حتى بعد قرار محكمة العدل الدولية. كما اشتمل التقرير على حالات رصدتها ووثقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، خاصة بكل حق، قبل قرار محكمة العدل الدولية والتي تم الاتصال لمعرفة ما إذا تمت معالجتها بعد صدور القرار، إلى جانب رصد حالات جديدة تم رصدها بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية.

ويسلّط التقرير الضوء – في الجزء الأول منه – على انتهاكات حقوق الانسان المتضمنة في قرار محكمة العدل الدولية والتي أتت في شقين، الأول منهما الحق في لم شمل الأسر، والحق في التعليم، والحق في الوصول إلى المحاكم والهيئات القضائية الأخرى وقد بلغ عددها (١٢١٢) انتهاك، والشق الثاني هو الكف عن استمرار تصعيد الأزمة الخليجية من خلال نشر خطابات الكراهية والتحريض على العنف وبث خطابات التمييز العنصري ضد دولة قطر وساكنيها.

استمرار تمزيق النسيج الاجتماعي

يشير التقرير إلى أنه "بعد مرور عام ونصف من صدور قرار محكمة العدل الدولية ضد دولة الامارات العربية المتحدة، ما تزال الإجراءات والتدابير التعسفية أُحادية الجانب المتخذة ضد دولة قطر من قبل دولة الإمارات تعرقل لم شمل الأسر، مما أدى لتمزيق النسيج الاجتماعي للأسرة ا لخليجية .

حيث فرضت قيوداً مفاجئة على السفر للجميع دون مراعاة للحالات الإنسانية، في انتهاك واضح لحقوق الإنسان وخاصة حقوق الفئات الأولى بالرعاية كالأطفال والأمهات."

ويضيف: "تدعي السلطات الاماراتية أنها منذ ٥ يونيو ٢٠١٧، لم تتخذ أية تدابير إدارية أو قانونية لإبعاد المواطنين القطريين، لكن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تؤكد أن ذلك الادعاء ما هو الا تضليل احتوى على كثير من المغالطات الواضحة للعيان بغرض الهروب من المسؤوليات القانونية والحقوقية المترتبة على الانتهاكات التي قامت بها السلطات الاماراتية منذ بدء الحصار والمستمرة فيها حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية. وشدّد التقرير على أن "تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية يلزم دولة الامارات العربية المتحدة بإنشاء آلية واضحة لضمان إعادة لم شمل الأسر القطرية التي تضررت بسبب الإجراءات التعسفية أحادية الجانب والمستمرة حتى بعد صدور قرار المحكمة.

وخلص التقرير إلى القول: "إن حالات الانتهاكات المتعلقة بهذا الحق والتي بلغت (٩٠) حالة، لم تتم معالجتها، بل واجهت بعض تلك الاسر صعوبات جمة لمحاولتهم لم شمل عا ئلا تهم .

انتهاكات مستمرة للحق في ا لتعليم

وأكّد تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن الحق في التعليم حق أساسي، وغير قابل للتصرف، مشيرة إلى أنها لاحظت انتهاكاً صارخاً لهذا الحق على امتداد عام ونصف من التدابير التعسفية القسرية أُحادية الجانب التي اتخذتها دولة الامارات العربية المتحدة ضد دولة قطر حتى بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية الذي يؤكد على إتاحة الفرصة للطلاب القطريين لإكمال تعليمهم في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو الحصول على سجلاتهم التعليمية إذا كانوا يرغبون في مواصلة دراستهم في مكان آخر.

ونـوّه اللجنـة الوطنيـة إلى أن "دولة قطـر قامت منـذ بدايـة الحصـار بحل عدد مـن قضايـا الطـلاب المطرودين مـن دولة الامـارات العربيـة المتحدة، إلا ان ذلـك لا ينفي الـضرر الذي وقع بسـبب التدابـير القسرية، حيـث واجه الطلاب صعوبـات كثـيرة، أبرزها "عدم تجاوب دولة الامـارات العربية المتحدة أو جامعاتهـا مع الطـلاب الذين قاموا بتسـديد رسـومهم الجامعية كاملة، حيـث تـم طردهم بـدون مسـوغات قانونية، وحذف مقرراتهم ودرجاتهم الجامعيـة، وإغـلاق حسـاباتهم الإلكترونيـة عـلى المواقع الرسـمية للجامعـات الاماراتيـة"، إلى جانـب "صعوبـة الحصول على مسـتنداتهم الجامعيـة التـي تحـدد مسـتواهم الأكاديمـي، والمـواد التـي قامـوا بدراسـتها، من أجل استئناف دراستهم في دولة أخرى"، وكـذا "تأخر تخرجهم لإعادة تسـجيلهم في جامعات خارجية أخرى، نظـرا لاختلاف أنظمة القبول في كل جامعـة، رغـم أن بعضهم لم يتبق له سـوى الجلوس للامتحـان النهائي ليتخـرج في جامعته الأصـلي"، وصولاً إلى "عـدم وجـود التخصصـات التـي درسـوها في الجامعـات التـي كانوا يدرسـون بها سـابقاً واضطروا للقبول بتخصصات مشـابهة وهذا ما أدى إلى تأخر دراسـة الطالب، أو اضطـراره إلى اخذ مـواد إضافيـة لصفوف دراسـية أدنى مسـتوى قد تشـكل عبئا عليه".

ولفتـت اللجنة إلى أن المقـرر الاممي الخـاص بالحـق في التعليـم قـام بزيارتـين لدولـة قطـر في شـهري ينايـر وديسـمبر٢٠١٩، والتقـى بعدد مـن ضحايا الانتهـاكات الخاصـة بالحق في التعليـم نتيجة الحصـار المفروض مـن دولة الامـارات، وقد خاطـب دولة الامـارات مرتين لحمايـة حقوق الطلاب القطريين ولكـن لم تسـتجب لنداءاته وطلباتـه. وخلصـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الانسـان إلى التأكيـد أنهـا رصدت حالات قليلـة لانتهاك الحق في التعليـم، تم حلُها وبصعوبـة بعد قرار محكمـة العـدل الدولية.

غيـاب آليـة لحماية حـق في الوصول إلى المحاكـم، وأوضـح التقريـر أن انتهـاكات الامارات بسـبب الإجـراءات والتدابـير التعسـفية أُحاديـة الجانب المتخـذة ضد دولـة قطر منـذ عامين ونصف امتدت لانتهـاك حق المواطنين القطريين في الحـق في الوصول إلى المحاكـم والهيئات القضائيـة الأخرى (الحـق في التقـاضي)، وفي الدفـاع عن أنفسـهم أمام المحاكم الإماراتية (الحـق في المحاكمـة العادلة). وذلك عـلى الرغـم مـن أن دولـة الامـارات العربيـة المتحـدة ملزمـة بموجـب الاتفاقيـات والمعاهـدات الخاصـة بمحكمة العـدل الدولية بتنفيذ الأحكام الصـادرة لصالح أي طرف مـن الأعضاء.

وحذّر التقرير مـن أن "عدم تنفيذ دولة الامارات لأحـكام محكمة العدل الدولية هـو خـروج عـلى الشرعيـة الدولية وانتهـاك للقانون الـدولي والمواثيق والمعاهـدات الدوليـة، وهو سـابقة خطيرة غير معهـودة، ان تنفيذ قرارات المحاكم سـواء كانت وطنيـة أو دولية يجب ان يتم بشـكل فوري وينبغي ان تفصـل دولة الامارات بـين تنفيذ أحكام القانون وقـرارات المحاكـم والأهواء السياسـية تحقيقاً للعدالة".

ورصـدت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الانسـان عـدم إنشـاء دولـة الامارات آليـة واضحـة لتنفيـذ قـرار المحكمة لحمايـة مصالـح الضحايـا. وذلـك منذ صـدور قـرار محكمـة العـدل الدولية وحتـى تاريـخ صـدور التقرير.

تصعيد لحمـلات الكراهية والتحريض ضد سكان قطر

وأكـد التقرير الثـاني أنه "منـذ صدور قرار محكمة العـدل الدولية الذي يلزم الطرفين في شـقه الثاني بعدم اتخاذ أي اجـراء قد يـؤدي الى تفاقم النزاع أو تمديـده أمام المحكمـة أو يزيد من صعوبة حله»؛ اسـتمرار دولـة الامارات في حمـلات الكراهيـة والتحريض على العنف وذلك من خلال وسـائل إعلامها المرئيـة والمكتوبة ووسـائل التواصل الاجتماعي حيث اشـملت تلك الحملات عـلى الإسـاءة إلى رموز داخـل دولة قطـر، كـما تضمنـت تلفيـق اتهامات كاذبـة بضلـوع دولـة قطـر في دعم الإرهـاب، بالإضافـة للسـب والشـتم والتطـرق للأعـراض وشـن حمـلات تشـويهية ضد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسـان والتشـكيك في مصداقيتها وإصـدار الافـتراءات عليهـا واتهامها بتزويـر الحقائق".

انتهاكات أخرى

واستعرض التقرير انتهاكات أخرى لدولة الإمارات العربية المتحدة، لم ينص عليها القرار الاحترازي لمحكمة العدل الدولية، إلاّ أن اللجنة الوطنية ارتأت ذكرها، وذلك لارتباطها ارتباطاً وثيقاً وبطريقة مباشرة وغير مباشرة بالحقوق الواردة في قرار محكمة العدل الدولية. حيث أشار التقرير إلى أن إجمالي الانتهاكات الاماراتية بلغت ٢١٠٥ انتهاكاً منذ بداية الحصار، خلال الفترة من (٥ يونيو ٢٠١٧ إلى غاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)؛ منها ٩٦٧ انتهاكا للحق في التقاضي، و٥١٤ انتهاكاً للحق في الملكية، و٣٦ انتهاكاً للحق في التنقل والإقامة، و ١٥٥ انتهاكاً للحق في التعليم، و٩٠ انتهاكاً للحق في لم شمل الأسر، و ٨ انتهاك للحق في العمل، و ٤ انتهاكاً للحق في الصحة، و ١ انتهاك متعلقا بمعاملة حاطة بالكرامة، و ٢ انتهاك للحق في استخراج الوثائق الرسمية، و ١ انتهاك خاص بالاختفاء القسري.

وأكّد التقرير الثاني الذي كشف عنه سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن ما قامت به دولة الامارات يعدّ خرقاً فاضحاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ولكافة القواعد والقوانين والاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية من خلال عدم امتثالها بعد عام ونصف لقرار محكمة العدل الدولية، وذلك بعدم اتخاذها تدابير مؤقته تعمل على تذليل الصعوبات أمام ضحايا الحصار على دولة قطر وتدابيرها التعسفية القسرية أُحادية الجانب.

استنتاجات التقرير

خلص التقرير الثاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى التأكيد على استنتاجاتها السابقة حول تداعيات الحصار في قطر، ومضمونها أن "الاجراءات والتدابير التعسفية القسرية الأحادية الجانب المتخذة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة تسببت في جملة من الانتهاكات لحقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية". كما أشار إلى "استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الإجراءات والتدابير التعسفية والقسرية الأحادية الجانب المتخذة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة في ٥ يونيو ٢٠١٧ وحتى تاريخ هذا التقرير، وعدم اتخاذها لتدابير مؤقتة تعمل على حل قضايا المتضررين ورفع الضرر عنهم هذا بعد عام ونصف من قرار محكمة العدل الدولية".

ونوّه التقرير بأن "الإجراءات المتخذة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة لمعاقبة المواطنين والمقيمين في دولة قطر ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي أُستخدمت كأداة للضغط السياسي ووسيلة لإدارة الخلافات السياسية، وبما يرقى إلى عقوبات جماعية تطال الأفراد والممتلكات". وأكد أن "الإمارات لم تنشئ آلية واضحة لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية، وذلك من خلال التعريف أو الإشهار عن أي آلية متخذة يتم اللجوء اليها من قبل الضحايا وتسوية أوضاعهم، بالإضافة إلى عدم إنشائها خطوطاً ساخنة لهذا الغرض". كما أن "الإجراءات التمييزية المتخذة من قبل دولة الامارات العربية المتحدة وخطاب التحريض والكراهية الذي ينحو دائما نحو احتقار الشعب القطري والإساءة إليه، والتجاوز في حق رموز الدولة كل ذلك يرقى إلى مرتبة التمييز العنصري".

وأشار التقرير إلى "استمرار عدم تمكين الضحايا من الوصول إلى العدالة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وممارسة حقهم في التقاضي والمحاكمة العادلة يشكل مانعاً من إنصاف هؤلاء الضحايا وتعويضهم واسترجاع حقوقهم رغم محاولاتهم العديدة، كما ان قانون تجريم التعاطف الذي أصدرته السلطات الاماراتية في ٧ يونيو ٢٠١٧، والذي ينص على أن التعاطف مع قطر يعد جريمة معاقبًا عليها، أدى إلى عرقلة تنفيذ هذا الحق حيث رفض العديد من مكاتب المحاماة الإماراتية توكيلات قطريين خوفا من وقوعهم تحت طائلة العقوبات المقررة في القانون المشار إليه".

وأوضح التقرير أن "الغرض من

تاريخ الإحصائية	الانتهاك البلد	لم شمل الأسرة	التعليم	الملكية	التنقل والإقامة	الصحة	العمل	معاملة مهينة/ حاطة بالكرامة	اعتقال/ احتجاز تعسفي	استخراج الوثائق الرسمية	اختفاء قسري	الحق في التقاضي	الإجمالي
31 ديسمبر 2019	قطري	73	142	495	325	2	4	1	-	1	1	893	1.937
	غير قطري	17	13	19	38	2	4	-	-	1	-	74	168
	المجموع	90	155	514	363	4	8	1	-	2	1	967	2.105

الاجـراءات المتخذة من دولـة الامارات العربيـة المتحـدة في المجـال الاقتصـادي والتجـاري والاسـتثماري هـو اسـتهداف وضرب البنيـة التحتية للاقتصاد الوطنـي لدولة قطر، وإلحاق الأضرار بالحقـوق الاقتصاديـة للأفـراد والمجتمعـات في سـابقة خطيرة قد ترقـى إلى جريمـة العـدوان".

وخلص التقرير في اسـتنتاجاته إلى أنّ السـلطات القطريـة لم تتخـذ إجراءات تعسـفية مشـابهه لما اتخذتـه دولة الامـارات العربية المتحدة، كما سـعت جاهـدة لاحتـواء الأزمـة وتداعيتهـا السـلبية على المواطنين والمقيمين الذين من بينهـم رعايا دولـة الامارات العربيـة المتحدة".

قلق متزايد على حقوق الضحايا..!

وقدمـت اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في تقريرهـا ٣ توصيات إلى محكمـة العـدل الدولية، داعيـة إياها إلى أن "تتخـذ إجـراءات لإلـزام دولـة الإمارات العربيـة المتحدة باتخاذ جميع الخطـوات اللازمة للامتثـال لتعهداتها والتزاماتها بموجـب الاتفاقية الدولية للقضاء عـلى جميـع أشـكال التمييز العنصري وتنفيـذ بنود القـرار الصادر منها ".

كـما طالبـت المحكمة بـضرورة "إلزام الأطـراف بوضـع آليـة عمل مشـتركة واضحـة وشـفافة لكافـة الضحايـا ومتابعـة تنفيذهـا"، وضرورة "الأخـذ بعين الاعتبار لمـا ورد في هذا التقرير في القضايـا المرفوعة أمام المحكمة وجعلهـا مـن الوثائق الرسـمية في القضية". بينـما أوصت دولـة الإمارات العربيـة المتحـدة بضرورة

"الرفـع الفـوري للحصـار عـن دولة قطـر"، "وأهميـة الالتـزام بتنفيـذ كل مـا جـاء في قـرار محكمـة العدل الدوليـة ضدها فـوراً"، "وإلغـاء كافة

التدابير التعسـفية القسريـة الأحادية الجانـب، واحـترام تعهداتهـا وفقـاً لاتفاقيـة القضـاء على كافة أشـكال التمييـز العنـصري وإنصـاف ضحايـا الانتهـاكات". كـما دعـت حكومـة أبو ظبي إلى "إنشـاء آليات فعاله واضحة وشـفافة وذات مصداقيـة بالتعـاون مـع الحكومـة القطريـة لمعالجـة حـالات الانتهـاكات وإنصـاف الضحايا، والسـماح للضحايا باللجوء إلى العدالة الوطنية واجراءات التقاضي لاسـترجاع حقوقهـم"، وضرورة "الكـف الفوري عـن الحمـلات التشـهيرية وخطـاب الكراهيـة والدعـوات التحريضيـة ومحاسـبة المتسـببين في ذلـك"، وصـولاً إلى توصية بـضرورة "التوقف عـن اختـلاق الحجـج الواهيـة والـلا قانونية لاعتقال واحتجـاز القطريين او المقيمـين من دولـة قطـر والحد من الاجـراءات العنصرية تجاههـم"، إلى جانـب "السـماح للمنظـمات الدولية والبعثـة الفنيـة التابعـة للمفوضية السـامية لحقوق الإنسـان والمقررين الخـواص للقيام بزيـارة ميدانية لدولة الإمارات العربية المتحـدة للتأكد ورصد ومعالجة الانتهـاكات الناجمة عن حصار دولة قطـر."، وأخـيراً توصيـة بضرورة "الكف الفوري عـن أي تصعيد للأزمة".

وفي توصياتهـا إلى الحكومـة القطريـة، طالبـت اللجنـة الوطنيـة لحقوق الإنسـان بضرورة "التواصل مع الجانب الإمـاراتي للتباحث في إنشـاء آليـة مشـتركة لتنفيـذ قـرار محكمة العـدل الدوليـة والعمـل عـلى رصد كافـة الانتهـاكات الحاصلة بعـد عام ونصف مـن هذا القـرار"، والعمل على رصد كافة الانتهـاكات الحاصلة بعد هذا القـرار وتزويد محكمة العـدل الدولية واللجنة الأممية لمناهضة كافة أشكال التمييز العنـصري". إلى جانب "مطالبة الحكومة القطرية بسرعـة التعاقد مع مراكز متخصصة لتقييم الأضرار المادية والنفسـية وتقديمها لكافـة الجهات المختصـة وعـلى رأسـها محكمـة العدل الدولية ولجنـة مناهضة التمييز العنـصري بغـرض تعويـض الضحايا"، وأخيراً "تقديم تقريـر مفصل عن مدى التزام دولة الامـارات العربية المتحدة بعد عـام ونصـف مـن قـرار محكمة العدل الدوليـة لكل من الأمـين العام للأمم المتحـدة، ورئيس محكمة العدل الدوليـة، ومجلـس الأمـن، ومجلـس حقـوق الإنسـان، واللجنـة الأمميـة لمناهضـة التمييـز العنصري".

واشنطن: ٢٨ يونيو ٢٠١٩

نظمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشركاء دوليون

مؤتمر دولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي .. سبل دعم الحريات وحماية النشطاء"

إعلان عالمي لحماية نشطاء التواصل الاجتماعي وتوسيع الفضاء المدني

تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، انطلقت أعمال المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات و حماية النشطاء"، والذ نظمته في ١٦- ١٧ فبرير ٢٠٢٠ على مدى يومين، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالتعاون والتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والفيدرالية الدولية للصحافيين والتحالف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وناقش المؤتمر ما يزيد عن ٤٠ ورقة عمل خلال جلسات نقاشية تفاعلية ومجموعات عمل موزاية، شارك فيها أكثر من ٣٠٠ منظمة دولية وجامعات ومراكز فكرية وكبرى الشركات المتخصصة وشبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مشاركة نوعية وقوية لنقابات الصحفيين عبر العالم، و١٠٠ وسيلة إعلامية من داخل وخارج قطر، منها نحو ٣٠ وسيلة إعلامية دولية و٢٥ صحفيا وإعلاميا من وسائل الإعلام المحلية و٥٠ من نشطاء التواصل الاجتماعي، سينقلون المؤتمر نحو مختلف أصقاع العالم.

وتوجه سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر والامتنان إلى معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، لرعايته لهذا المؤتمر. وأكد سعادته، في الكلمة التي افتتح بها المؤتمر، أن القيود على حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن تخرج على حدود ما تسمح به الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، وتفسيرات لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ونبه في ذات السياق إلى أن تقييد الحريات لا يمكن أن يجلب الاستقرار وتحقيق السلم، وأن سبل تحقيق الرخاء والتنمية والديمقراطية لا يتم إلا حين تتحقق الحريات كفضاء للتعبير والنقد والإبداع. وطالب الدكتور المري، على صعيد متصل، بإعلان عالمي لحماية نشطاء التواصل الاجتماعي، وأن يؤخذ في الحسبان حين يتم تطوير أو اعتماد جديد لاتفاقيات حقوق الإنسان مسألة توسيع الفضاء المدني وحماية النشطاء. ولفت في هذا الخصوص إلى أنه قد أضحى من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام الدولي بهذه القضايا، من خلال جعلها أحد المواضيع الأساسية في الحوارات العالمية، وأجندات المنظمات الدولية بما فيها أجندة اجتماعات مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي.

كما دعا سعادته التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية إلى الاهتمام بموضوع توسيع الفضاء المدني وحماية النشطاء ضمن استراتيجية وبرامج العمل للتحالف. وقال الدكتور علي بن صميخ، في كلمته، إنه خلال العام المنصرم قامت دولة قطر بالعديد من المبادرات النوعية لمناهضة الجرائم السيبرانية والقرصنة، وقال إن "مؤتمرنا هذا يأتي لدعم تلك

المبادرات، وغيرها مـن المبادرات العالمية في سـياق احترام حقـوق الإنسـان وتحديـد المسـؤوليات". ونـوه المـري بأن المؤتمر الدولي حول "وسـائل التواصل الاجتماعـي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشـطاء" بالغ الأهمية والحيويّة، كونه يهدف لمناقشـة الفـرص التي أوجدتها وسـائل التواصل الاجتماعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسـان، واستكشاف أشكال التدخل المتكررة في اسـتخدام هذه الوسـائل، كما يشكل أيضا منـبرا عالميا يتيح فتـح حوار مسـؤول وبناء بـين شركات إدارة التواصل الاجتماعي والمنظـمات الحقوقية والنقابات الإعلامية والمنظـمات الدوليـة للتوصل إلى الاسـتخدام الأمثل لشـبكة التواصـل الاجتماعـي وتوفـير الضمانـات والحمايـة النوعية للنشطاء. وأوضح سـعادته أن منصات التواصل الاجتماعي غيرت من المفاهيـم السـائدة في التواصل الثقـافي والاجتماعي والسـياسي والإعلامي في العـالم، وأتاحت إمكانـات مذهلة لأجـل التواصـل والتعبـير بشـكل غير مسـبوق، حيـث أصبحت الأجهـزة الرقميـة عبارة عـن غـرف إخبارية متحركـة وقنوات مؤثـرة وضاغطـة، كما أن التوسـع السريع في البنيـة التحتية للاتصـالات الرقميـة والتقـدم في التكنولوجيـا الرقمية أدى إلى إحـداث تغيير اجتماعي عميق، مما شـكل تحديـات وفرصاً لحقوق الإنسـان. وأشـار الدكتور المـري إلى أن حماية حقوق الإنسـان في الحـاضر والمسـتقبل، باتت تعتمد بشـكل متزايد على القدرة عـلى توضيح كيفية تطبيق مبادئها على وسـائل التواصـل الاجتماعـي، والاسـتفادة مـن تلك المنصـات، التي أصبحـت أداة لا غنـى عنهـا لإعـمال حقـوق الإنسـان وتعزيز التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة. وبين أنه قـد أضحت هنالك رغبة لدى الكثير مـن الهيئات الحقوقيـة والأفراد في توظيف التكنولوجيـا الحديثـة خدمة لقضايـا حقوق الإنسـان، وهو ما جعـل من هذه الشـبكات متنفسـا لتجـاوز القيود السياسـية والقانونيـة والاجتماعيـة التـي تحـدّ مـن حريـة التعبـير أو الإكراهـات التي تواجه القنـوات الإعلاميـة التقليدية في هذا الخصـوص. وأعرب عـن تطلع اللجنـة الوطنية لحقوق الإنسـان للخـروج ببعـض المخرجـات التـي تعالـج الإشـكاليات وتدعم الحريات وتحمـي النشـطاء والمدافعين عن حقوق الانسـان، داعيا إلى ضرورة تطوير التفاهم المشـترك بين مختلف أصحاب المصلحة بشـأن الفرص والمخاطر والممارسات الجيدة.

المعلومات المتاحة عبر هذه وسائل التواصل الاجتماعي عرضة للمراقبة والهجمات الإلكترونية مالم يحسن حمايتها

من جانبها دعت السـيدة ميشـيل باشـليه المفوضة السامية للأمـم المتحدة لحقوق الإنسـان، إلى التصدي لكافة التحديات التـي تواجـه حريـة الاعـلام والصحفيـين وحماية النشـطاء وتسـليط الضوء عليها، من أجل بنـاء شراكات فاعلة وانتهاز كل الفرص لتحقيق الغايات المنشـودة، وتجنـب التداعيات، معربة عن تطلعهـا إلى أن يخرج مؤتمر الدوحة الدولي حول وسـائل التواصـل الاجتماعـي بالنتائـج المرجـوة في هـذا الخصوص. وتطرقت السـيدة باشـليه، في كلمـة وجهتها عـبر الفيديو في الجلسـة الافتتاحية للمؤتمر، إلى التغيـير والتطور الكبير الذي حـدث في مجـال الإعـلام والصحافة ووسـائل التواصل الاجتماعي بسـبب الثـورة الرقميـة، معتبرة ذلك مـن الأمور المهمـة لمن كانوا يشـعرون بالعزلة في السـابق.

وحـذرت في الوقـت نفسـه، مـن أن البيانـات والمعلومـات المتاحة عبر هذه الوسـائل تبقى عرضـة للمراقبة والهجمات الإلكترونية اذا لم يحسـن حمايتها، مـع ضرورة ضمان ألا تصبح أيضـا القوانين ذات الصلـة عرضة للتشـهير والتزييف.

وقالـت باشـليه: إنّ انتهـاكات حقـوق الانسـان المسـتمرة وحماية الحيز المـدني تتطلب رفع القيـود والحواجز في وجه الاعـلام والصحافـة والمنظـمات الحقوقية نفسـها، ووجود مجتمع مدني نشـط وأصـوات ناقدة مرتفعة، وشـددت على أن القوانـين التي تحمي حقوق الإنسـان تسـتطيع إدارة تلك المخاطر والتصـدي لها.

اعتقال وتعذيب من يعبرون عن آراء معارضة عبر الإنترنت يدمر الثقة بين الشعوب وحكوماتهم.

وفي ذات السياق حذرت السيدة جورجيت غانيون ممثلة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، من أن فرض قيود على منصات وسائل التواصل الاجتماعي واعتقال وتعذيب من يعبرون عن آراء معارضة عبر الإنترنت، يعمل على تدمير الثقة التي ينبغي أن توجد بين الشعوب وحكوماتهم. وقالت : إن الإنترنت الذي أصبح وسيلة للحصول على المعلومات، والقيام بالعديد من الأنشطة المختلفة مثل، حشد الدعم والتنظيم والاحتجاج، برزت معه شواغل أخرى بشأن إساءة استخدام المنصات الرقمية، بما في ذلك التحريض على الكراهية والعنف ضد الأفراد والمنظمات والمجتمعات. وأضافت أنه "في الوقت الذي تشهد فيه العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأماكن أخرى من العالم احتجاجات شعبية، فإننا في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نعتبر الحوار ضرورة ملحة لتلبية المطالب الشعبية والمشروعة للإصلاح"، مؤكدة أن قبول وجهات النظر المعارضة يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للتوصل إلى توافق آراء بناء في المجتمع، كما أن إيجاد الحكومات لحيز ينعم الجميع من خلاله بحرية التعبير، بما في ذلك توجيه النقد والمطالبة بالإصلاح، يمكن أن يسهم في إحداث تغيير إيجابي.

واستنكرت السيدة غانيون، حظر العديد من الدول وتدخلها بشكل كبير في عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مشددة على أن حرية التعبير والفكر والتجمع وتكوين الجمعيات، فضلاً عن الحق في الخصوصية، من العناصر الأساسية لتعزيز مجتمعات ديمقراطية وتحقيق التنمية والسلام والأمن.. معربة عن قلقها من مواقف بعض السياسيين الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق واسع لتحقيق أهداف سياسية، إلى جانب قيامهم بفرض قيود كبيرة على المحتوى المتاح على وسائل التواصل الاجتماعي في إطار اختصاصاتهم، كما تحدد الشركات التي تدير تلك المنصات ما يمكن للمستخدمين قوله ورؤيته وسماعه.

ونبهت إلى أن قانون حقوق الإنسان يقتضي أن تكون أي تدخلات في عمل تلك المنصات مصممة تصميماً جيداً لتجنب التجاوز، وأن تكون دقيقة وواضحة لتمكين المستخدمين من فهم ما يحدث مع البيانات التي يشاركونها، إلى جانب تمكينهم من الاعتراض على أي قرارات قد يعتبرونها غير عادلة. واستنكرت استخدام بعض الدول لتكتيك تعطيل خدمات الاتصالات في إسكات المعارضة السياسية والحد من الاحتجاجات السلمية ومنع المدافعين عن حقوق الإنسان من توثيق الانتهاكات والتأثير على المساهمات الحيوية للمجتمع المدني في المساءلة العامة. وقالت إن الشركات الخاصة أيضًا تتحمل مسؤولية رئيسية في تعطيل خدمات الاتصالات، مضيفة: "قد تأمر الحكومات بتعطيل خدمات الاتصالات، إلا أن الشركات التي تدير الشبكات أو تنظم حركة البيانات عبر الإنترنت هي من تنفذ فعليا معظم هذه التدابير".

وفي هذا السياق، دعت المسؤولة الأممية الشركات إلى استكشاف جميع الخيارات القانونية للاعتراض على تلك الطلبات، والكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة والقابلة للنشر بشأن أي أوامر قد نفذتها لتعطيل خدمات الاتصالات، إلى جانب تقديم تقارير منتظمة حول الخدمات المتأثرة أو المستعادة والخطوات التي تتخذها لمعالجة تلك الاشكاليات.

لا مستقبل بدون إعلام حر

من جهته استعرض السيد إيمون غيلمور، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، مهام الاتحاد والدور الذي يقوم به فيما يعنى بحرية الإعلام والصحافة والتعبير والدفاع عن الصحفيين في مجالات ممارسة عملهم المهني. وأكد في كلمته أنه لا مستقبل بدون إعلام حر، ما يعني ضرورة أن تتمتع وسائل الاعلام الحكومية والأهلية بالحرية التامة والتعددية واحترام حقوق الانسان واخلاقيات المهنة ، لاسيما وأن جميعها أصبح اليوم متاحا بفضل التقنية الحديثة والثورة الرقمية التي اعتبرها فتحا جديدا لنشطاء حقوق الانسان والسياسيين على حد سواء. وقال: إن الاتحاد يدرك كافة هذه التحديات، وعقد لأجلها مؤتمرات وأعد دراسات باعتبار ان التكنولوجيا الحديثة بمثابة فرصة للتطور في مجال العمل الصحفي والتصدي لتحدياته، الأمر الذي يتوجب معه تعزيز دور الصحافة والاعلام في مجال حرية التعبير والديمقراطية مع الوعي التام بأن هذه التحديات تستوجب العمل الجماعي لحماية الصحفيين والمواطنين، وتقوية

العمل النقابي الصحفي والحد من سيطرة المال واحتكار الشركات الكبرى لذلك. واعتبر العنف والقمع الذي تمارسه الحكومات ومجموعات الضغط والجيوش الإلكترونية وجهات الدعاية والشركات الكبرى التي لا يهمها غير الأرباح، على كل من يعارض سياساتها، أمرا سلبيا لحرية الصحافة والاعلام والنشر، لما يترتب عليه من تضليل وتشويه للمعلومات وتأثير اجتماعي ضار.

ولفت سعادته إلى أن كل تلك الضغوط ينتج عنها ممارسات مقلقة مثل الأخبار الكاذبة، ومتطرفين أيضا يستخدمون التقنية الرقمية لبث الكراهية وبذر الخلاف والقذف والتجسس، ما يستدعي العمل لحماية الصحفيين والحق في التعبير، باعتبار ذلك من الحقوق الأساسية لمواجهة هذه المخاطر وتأثيراتها السلبية على السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية. وأكد على ضرورة أن تضطلع الصحافة مع توفر وسائل التقنية الحديثة، بإسهامات لافتة في مجال حرية التعبير وفضاء رقمي جيد ومتطور ، واستغلال الثورة الرقمية لفضح الفساد والتسلط وكل من يسعى لخدمة مصالحه الضيقة دولا ، شركات أو مؤسسات.

تحديات جديدة.. الترويج للأنشطة الإرهابية والإجرامية، والتحريض على العنف، والتمييز

نوه السيد كارلوس نيجريت موسكيرا، رئيس التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالدور الكبير الذي تضطلع به وسائل التواصل الاجتماعي في توسيع نطاق الحيز المدني، حيث أضحت أدوات أساسية تستخدم في أنشطة المناصرة والإبلاغ. واعتبر سعادته، في كلمته أن تعزيز التعددية أمر حيوي لحماية الحق في حرية التعبير، في وقت لعبت فيه وسائل التواصل الاجتماعي دورا مهما في فتح آفاق للفئات المحرومة من إسماع صوتها والانضمام إلى المناقشات العامة وإبراز دورها.. مبينا أن هذه الوسائل من شأنها ربط الأشخاص وتبادل الخبرات وتوجيه الانتقادات وغير ذلك. ولفت إلى أنه في هذا السياق، برزت تحديات جديدة منها على سبيل المثال، الترويج للأنشطة الإرهابية أو الإجرامية، أو التضليل، أو التحريض على العنف، والتمييز، ما جعل الدول تحاول تنظيم استخدام التكنولوجيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي للحد من انتهاكات الحق في الخصوصية وضمان حرية التعبير، ما يبرز في هذا المجال دور الشركات الخاصة. وأوضح السيد موسكيرا أن حقوق الإنسان المطبقة خارج الإنترنت، تنطبق أيضا على المضامين المتاحة عبر الإنترنت، وقال إنه في هذا الشأن تقع على عاتق الدول المسؤولية الأساسية لاحترام وحماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتطرق لدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وقال إنه بموجب ولاياتها طبقا لمبادئ باريس، تضطلع بدور هام وفريد من نوعه في تعزيز وحماية الحيز المدني، خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، على حد سواء إلى جانب حماية حقوق الإنسان. وقال: أن المؤسسات الوطنية في وضع مثالي للقيام بذلك بموجب ولاياتها المنوطة بها بموجب مبادئ باريس وطبيعتها المستقلة ومكانتها الموثوقة ووظائفها بما في ذلك: الرصد، وتقديم المشورة بشأن التشريعات والسياسات، والعمل مع أصحاب الحقوق وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية ودوائر الأعمال التجارية، وتقديم التقارير والمساءلة. وأوضح أن من بين اختصاصات المؤسسات الوطنية، دعوة الدول إلى التصديق على جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها وتطبيقها على خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، وتقديم المشورة للدولة بشأن التشريعات والسياسات الوطنية والبرامج من أجل صون وتعزيز الحيز المدني عبر الإنترنت من خلال ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز الخطابات الإيجابية حول أهمية حقوق الإنسان في كل جانب من جوانب المجتمعات، وأهمية الحيز المدني خارج الإنترنت وعبر الإنترنت، وذلك بطريقة مبتكرة مع استخدام التكنولوجيات الجديدة والتركيز على الشباب.

وأضاف أن من بين الاختصاصات أيضا إذكاء الوعي بين الفاعلين الخواص بشأن مسؤوليتهم في احترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وتقديم المشورة لهم

بشـأن الإجـراءات والتدابـير اللازمة لضـمان وفائهم بهذه المسـؤولية، بالإضافـة إلى التعـاون مـع دوائـر الأعمال التجارية (الجهات الفاعلة الخاصة) بشـأن قضايا مثل، كفالة إتاحة المحتـوى طبقا لقواعد يحدد إطارها حقوق الإنسـان المتعلقـة بحرية التعبـير والخصوصيـة، ومشـاركة دوائر الأعمال التجارية وتوسـع نطـاق مشـاركتها مع منظمات المجتمع المـدني في جميـع المواقع، وتحسـن التصدي للمضايقـات عبر الإنترنت ورصد الحيز المـدني وإعداد تقارير بشـأنه، خارج الإنترنت وعـبر الإنترنت.

ونـوه بأنه يمكـن أن تلعـب المؤسسـات الوطنيـة لحقوق الإنسـان دورا هامـا مـع دوائر الأعـمال التجاريـة ومن خلال الاسـتعلام مـن المسـتخدمين، إلى جانب حـث الدولة على مسـاءلة دوائـر الأعـمال التجارية. وكـذا تحديد متـى يؤثر تنفيذ السياسـات بشـكل غير متناسـب على المدافعين عن حقـوق الإنسـان والحيـز المدني وغـير ذلك مـما جاء في (إعـلان مراكش). ودعـا رئيس التحالف العالمي للمؤسسـات الوطنية لحقوق الإنسـان إلى أن تشتمل الخطة الاستراتيجية القادمـة للتحالف على الحيـز المدني من ضمـن الأولويات، مـع مواصلة بناء قدرات المؤسسـات الأعضـاء، وتعزيز تبادل الخبرات والممارسـات، والعمل مع الدول ومنظمات المجتمع المـدني وشركاء الأمم المتحـدة ودوائر الأعـمال التجارية.

التوصيات

فيـما أوصى المشـاركون في المؤتمـر شركات التواصـل الاجتماعـي بإنجـاز قانون حقوق الإنسـان كمرجـع لحماية الحق المدني، وكيفية العمل في هـذا المجال، خاصة فيما يتعلـق بالشـفافية، وتطبيـق التوصيات الخاصـة بتراخيص الأمـم المتحـدة حول حمايـة وتعزيز حقـوق التعبير.

ذكرت التوصيـات النهائيـة للمؤتمر أن بعض الـدول لديها قوانين غـير واضحـة ومبهمـة للتعامل بشـكل واضح مع الجرائـم السـيبرانية وخطـاب الكراهيـة والطـرق التـي تسـتخدم لبث هذه المفاهيم السـيئة، كما أن هناك بعض العقوبات غـير المتناسـبة مع تلـك الجرائم.

وطالبـت التوصيـات التي قرأتها ياسـمين أبـو منصور من المفوضية السـامية لحقـوق الإنسـان بالأمـم المتحدة، أن تحـدد القوانـين المحتـوى الرقمـي، وتكون شـفافة، وبحسـب القانـون الـدولي يجب أن تكـون التدابـير قادرة عـلى التحكـم بهـذا المحتـوي، ولا بـد من تقييـم هذه الإجـراءات بشـكل دوري، وأن تقـوم التدخـلات بنـاء على مشـاورات تشـمل كل أصحاب المصلحة، وأن يكون الإشراف مسـتقلاً. ودعت التوصيـات إلى احترام حـق الحصول على تعويضات، واللجـوء للمحاكم، وتوفـير معلومات حول حق بعض الـشركات في حذف أو حجب المحتـوى على الإنترنت، ومطالبـة الحكومـات بإزالة محتـوى التشـهير، وأن يكون ذلك مصانـاً من خـلال القوانين.

كـما طالبـت التوصيـات، الدول بضـمان عدم وجـود قيود على حريـة التعبـير، وتجريـم عرقلتهـا، وأن يكـون ذلك واضحـاً في القانـون، خاصـة إذا كان الخطـاب تحريضاً على العنـف، ويتطلـب ذلـك فلترة المحتـوي؛ لأنـه في بعض الأحيان لا يكون متناسـباً مع الحق في الخصوصية، ويشـكل نوعاً مـن القمع.

ودعت التوصيات إلى ضرورة تعزيز حقوق الإنسان بموجب مبادئ باريس، للتأكد من أن هذه المنظمات لا تخضع للتهديد، بما في ذلك الأنشطة على الإنترنت.

وطالبت التوصيات بضرورة التعاون مع الصحافيين والناشطين من أجل حمايتهم من سوء التصرفات والسلوكيات العدائية، خاصة في الدول التي لا يجد فيها الأشخاص الحماية من قبل الحكومات، مشيرة إلى أن هناك مجموعة من الخيارات القانونية التي يمكن الاستفادة منها في حال وجود طلب لحجب الإنترنت. ودعت التوصيات إلى الالتزام بإطار عمل حقوق الإنسان، ومحاولة تجنب التمييز وتوسيع خيارات المستخدمين، عندما يريدون الوصول لهذه المعلومات، والاستفادة من كل ما تقدمه شركات التواصل الاجتماعي لضمان الاستخدام الآمن لهذه المعلومات.

وحول التوصيات لمناصري حقوق الإنسان، دعا المشاركون في المؤتمر للعمل على تنظيمات وتشريعات ومعايير واضحة، بالإضافة إلى مناصرة عملية محو الأمية الرقمية، وبناء قدرات الفاعلين في المجتمع المدني فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة لتأمين المساعدات القانونية للصحافيين المتعلقة بحرية التعبير، وتعزيز عملية تنفيذ احترام الحقوق وأخلاقيات الصحافيين.

وطالبت التوصيات شركات الإعلام بتأمين التدريب، ونشر الوعي الأمني، خصوصاً لمن يعمل في الصحافة الاستقصائية، وأن يقوم مستخدمو التواصل الاجتماعي باستخدام التشفيرات اللازمة، خصوصاً لمن يعمل في الصحافة ومناصري حقوق الإنسان.

وأكدت التوصيات ضرورة تعزيز الرد على كل الهجمات التي يتعرض لها الصحافيون، والعمل مع الإعلام المستقل، ومحاولة تعزيز حريات التعبير والخطاب المستقل، بالإضافة لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز عمل الصحافيين، خاصة الذين يعملون في أماكن الصراع، حيث يتعرضون للخطر كل يوم لتوثيق الانتهاكات على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما تستمر عمليات القتل والترهيب ضدهم.

وطالبت التوصيات الأمم المتحدة بتقديم المشورة للدول حول السياسات التشريعية، وتعزيز الالتزام بالاتفاقيات الدولية، وأن يتم تعديل التشريعات بطريقة تعمل على تنفيذ الالتزام بهذه الاتفاقيات، والعمل مع الشركات حول مسؤولية احترام حقوق الإنسان، وتنفيذ إعلان مراكش ٢٠١٨ حول دور مؤسسات حقوق الإنسان في تعزيز وتنفيذ الحيز المدني، والتركيز بشكل خاص على المرأة. وشددت التوصيات على ضرورة مراقبة الحيز المدني عبر الإنترنت وخارجه، استناداً للبيانات والمعلومات المتعلقة بحالات القتل والانتهاكات ضد الصحافيين والنقابيين والمحامين والأكاديميين والطلاب، استناداً لهدف التنمية المستدامة السادس عشر.

وأضافت التوصيات أن المؤتمر ينص على أن مؤسسات حقوق الإنسان تلعب دوراً مهماً في تعزيز وحماية الحيز المدني عبر الإنترنت، وحماية حقوق الإنسان، بسبب صلاحياتها، استناداً لمبادئ باريس.

تعاون كبير بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وجمعية المحامين نسعى لتوفير مقر دائم لجمعية المحاميين القطريين ونطالب لتعديل قانون المحاماة

حوار: ضياء الدين عباس

يتمتع بمسيرة قانونية ثرية، بدايةً بعمله عمل باحث قانوني من عام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ بديوان المحاسبة، وهو أستاذ مقرر القانون وحقوق الإنسان المنتدب بكلية المجتمع في قطر، شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات والمحاضرات واللقاءات التلفزيونية، ومثل جمعية المحامين القطرية في عدة مؤتمرات داخلية وخارجية **..المحامي القطري جذنان راشد الهاجري..** عمل قاضيًا بالمحكمة الابتدائية عام ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨، مارس مهنة المحاماة من عام ٢٠٠٨ حتى تاريخه محام مقيد أمام محكمة التمييز، نائب رئيس جمعية المحامين القطرية سابقًا، وعضو مجلس إدارة جمعية المحامين القطرية ثلاث دورات متتالية وحتى الآن.

الأستاذ جذنان الهاجري تخرج في جامعه قطر (بكالوريوس في القانون والشريعة ٢٠٠٢)، وحاصل على ماجستير القانون في جامعة النيلين في السودان عام ٢٠١٤. وباحث الدكتوراه في القانون بجامعة عين شمس- جمهورية مصر العربية.. وكان مع مجلة (الصحيفة) في الحوار التالي:

➢ مما لا شك فيه أن العمل في (حقوق الإنسان) و(المحاماة) وجهان لعملة واحدة وهي تحقيق العدالة والانتصاف، في بداية هذا القاء حدثنا عن هذا الجانب؟

➢ تحقيق العدالة والإنصاف هما غاية العمل القانوني والحقوقي ومن هنا يتأكد انهما وجهان لعملة واحده فتعتبر القوانين أداة إرساء قواعد العدالة، والإنصاف في المجتمعات، فالقانون جاء للتأكيد على حقوق الأشخاص سواء أشخاص طبيعة أو معنو ية .

وتنظيم هذه الحقوق بما يضمن ممارستها دون افتئات على حقوق الآخرين، وأن لكل شخص حقوق وعليه واجبات، وإن مرجعية ضوابط هذه الحقوق وتلك الألتزامات هو القانون الملزم لجميع المخاطبين به، فالقانون ينظم استعمال الحقوق والحقوق تستعمل فى حدود القانون.

> **حقوق الإنسان والمحاماة وجهان لعملة واحدة وهي تحقيق العدالة**

ما هي الاستحقاقات المهنية والأخلاقية لمهنة المحاماة؟

المحاماة مهنة حرة تهدف إلى تحقيق العدالة، وتسهم مع القضاء في إرساء قواعدها، وتعاون المتقاضين في الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

المحامون أحد أضلاع المنظومة القضائية وجمعية المحامين القطرية تسعي للارتقاء بالمهنة

ولأن مهنة المحاماة هي فى أساسها رسالة لترسيخ العدالة والأنصاف فإن كل المعاني والأخلاق السامية تنتصر لمهنة المحاماة، فالصدق في التعامل مع الجميع والإلمام الجيد بفروع القانون هما الركيزتان الأساسيتان اللتان يقوم عليهما الصرح العظيم المسمًى بـ « المحاماة » ولاغنى لأي منهما حيث يجب أن يتوفر فى المحامي الثقة (الصدق والأمانة) والكفاءة القانونية لممارسة عمله باقتدار

ما هو تقييمك لمسيرة مهنة المحاماة في دولة قطر ما لها وما عليها؟

مهنة المحاماة بدولة قطر بفضل الله وبفضل القيادة الرشيدة تسير فى ركاب تحقيق رؤية قطر ٢٠٣٠ ، فالمحامون هم أحد أضلاع المنظومة القضائية وأن جمعية المحامين القطرية بكافة أعضائها تسعي نحو الإرتقاء بمهنة المحاماة وفى العموم فإن المحامين فى دولة قطر يحسب لهم جهودهم لمعاونة القضاء وتحقيق العدالة .

باعتبارك واحد من المحاميين الوطنيين البارزين الذي يترافعون في القضايا التي تحولها اللجنة الوطنية لغير القادرين على اتعاب المحاماة، حدثنا عن هذه التجربة وماذا تعني كم من في إطار أخلاق ا لمهنة ؟

من الواجب على المحامين أن يكون لهم دور فى مساعدة غير القادرين على تحمل أتعاب المحاماة ، فطالما كان الهدف الأسمى هو تحقيق العدالة وتطبيق صحيح القانون وحفظ وصون حقوق المتقاضين، فلا غرابة فى أن يَشرُف المحامون وعلى الرحب والسعة بتولي مهمة الدفاع والمرافعة فى القضايا التى تحولها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ، فالمحاماة ليست مهنة فحسب بل هي رسالة لرفع الظلم عن كاهل المظلومين ومساعدة أصحاب الحقوق على نيل حقوقهم وهذا من واجباتنا تجاه المجتمع في تقديم يد العون لغير القادرين بالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان .

برأيكم ما هي أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاماة على المستوى الوطني وما هي الحلول لتجاوزها؟

مهنة المحاماة تواجه الكثير من التحديات التي يتطلع اليها أعضائها ومن تلك التحديدات توفير مقر ثابت لجمعية المحامين حيث يوجد حالياً مقر مؤقت ونسعى لتوفير المقر الدائم للجمعية، وكذلك توفير موارد مالية ثابتة للجمعية والعمل على الارتقاء بالمهنة ودعم استقلالية المحاماة ولم شمل المحامين والأعضاء تحت راية الجمعية (بيت المحامين) ليكون لها الإشراف الكامل على المحاميين وكل ما يتعلق بشئون المهنة، علاوة على ذلك ومن ضمن التحديات يجب تعديل قانون المحاماة الحالي بما يلبي طموحات المهنة ولدينا في هذا الشأن تواصل مثل وزارة العدل ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشئون الاجتماعية لتذليل أية صعوبات قد تواجه المهنة، وتسعي جمعية المحامين للتغلب على تلك التحديات بالتواصل مع الجهات المختصة من أجل ذلك.

ونتمنى ممن القيادة الرشيدة للدولة مزيداً

عدد المحاميين قليل جداً وندعو لتشجيع الشباب للانخراط في مهنة المحاماة

من الدعم للمهنة وتشجيع الشباب للانخراط في مهنة المحاماة حيث أن عدد المحاميين قليل جداً.

ما هي أهم الأدوار التي تقوم بها جمعية المحامين في قطر؟

جمعية المحامين القطرية منذ أن تأسست عام ٢٠٠٦ وهى تسعى لخدمة المهنة واعضاءها ولاستقلاليه مهنة المحاماة بشكل عام وأصبحت الجمعية من أهم

الجمعيات المهنية في المجتمع لما لها من نشاط في نشر الوعي القانوني لأعضائها وللمجتمع بشكل عام، فمن أهم الأدوار التي تقوم بها الجمعية هي رفع الوعي القانوني والثقافي بين أعضاء المهنة والمجتمع بشكل عام والعمل على عقد الندوات والدورات التدريبية المتخصصة للأعضاء والتعاون مع جهات عديدة بالدولة في عمل المؤتمرات لنشر الثقافة القانونية.

من واقع التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أي مدى تسهم هذه التجربة في عملية الانتصاف؟

بالتأكيد أن لجمعيه المحامين القطرية دور بارز خاصة في تعاونها مع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان من خلال تحويل القضايا من إلى الجمعية بشأن ترافع المحامين في الحالات الإنسانية للأشخاص غير القادرين على نفقات توكيل محامي للترافع عنهم في المحاكم. حيث أنه بتعاون المحامين مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والترافع عن غير القادرين تم إزالة عقبة ربما كانت تعترض المتقاضي غير القادر عندما يرغب فى المطالبة القضائية بحق من حقوقه أو الترافع عنه رغم عدم أمتلاكه لأتعاب المحامي، وفى هذا ترسيخ لقيمة العدل وضمان حصول كل ذي حق على حقه حتى وأن كان غير قادر على سداد أتعاب المحامي.

> **على المحامين مساعدة غير القادرين على تحمل أتعاب المحاماة.**

وأنتم في طريقكم لنيل درجة الدكتوراة في القانون حدثنا عن أهم معالم رسالتكم لنيل هذه الدرجة.

إن موضوع البحث لنيل درجة الدكتوراة هو بعنوان التزام العامل بعدم منافسة صاحب العمل، وقد قسمت هذا الدراسة لهذا الموضوع على بابين يسبقهما فصل تمهيدي تناولت فيه التعريف بعقد العمل وأهميته وتمييزة عن غيره وتناولت في الباب الأول للبحث الأبعاد القانونية للإلتزام بعدم المنافسة في إطار علاقة العمل، وتناولت في الباب الثاني الأثار القانونية للإخلال بالإلتزام بعدم المنافسة في قانون العمل وقد ختم البحث بالعديد من النتائج والتوصيات.

وتهدف الدراسة بصفة أساسية إلى إبراز كل ما يتعلق بالإلتزام بعد المنافسة من مسأل قانونية وبيان الشروط والأوضاع والقيود التي يلزم وجودها لصحة الإلتزام محل الدراسة وما يترتب على هذا الإلتزام من أثار قانونية في ذمة كل من طرفيه والمدى الذي يعمل في هذا الالتزام.

ويكتسي موضوع البحث أهميته نظرا لإرتباط بقانون العمل في ظل تنظيم قطر لاحداث كاس العالم ٢٠٢٢ وما يواكب هذا الحدث من انتقادات وجهتها المنظمات المعنية حول الحاجة إلى تطوير البيئة القانونية لسوق العمل في قطر فكان الحاجة لبحث هذا الموضوع للوصول الى الضوابط والقيود القانونية المنظمة لتحقيق التوازن المطلوب بين صاحب العمل في حماية منشأته من المنافسات غير المشروعة وبين المصلحة العامة للمجتمع ككل في إزكاء روح المنافسة بين الافراد والمشروعات.

هل تؤيد أن يتحول القاضي إلى محامي أو العكس؟ وما هي العوامل التي تدفع لهذا التحول؟

العدالة هي شجرة وارفة الظلال يسقيها نهر القضاء العادل ذو الروافد المتعددة ، وأن تحوّل القاضي وعمله بالمحاماة أو العكس فهذا فى النهاية يصبّ فى مصلحة العدالة بما في ذلك تبادل الخبرات القانونية بتغير المواقع من منصة القضاء لموقع المرافعة والمدافعة عن المتقاضي أو العكس .

عملت في السلك القضائي والآن في تعتبر واحد من أهم المحامين في الدولة.. حدثنا عن التجربتين وكيف أسهم عملك بالقضاء في إثراء مهنة المحاماة؟

إنه من عظيم الشرف أن أحظى بالعمل بمهنتين جليلتين فقد توليت في بداية المسيرة العملية العمل بالقضاء وكانت تلك الفترة لها بالغ الأثر في مسيرتي العملية، حيث أن العمل بالقضاء ليس بالأمر السهل فهي مسؤولية عظيمة تتطلب اليقظة والفطنة فالقاضي يتولى وظيفة كلفها الله بها وهي اقامة العدل بتطبيق صحيح القانون على

فترة عملي بالقضاء كان لها بالغ الأثر في مسيرتي العملية

المتقاضين ورفع الظلم عن كاهل المظلومين فالقضاء له هيبته ومكانته وهو وسيلة إقرار الحق وإصدار الحكم ورفع النزاع.

وقد توجهت للعمل في المحاماة عن رغبة وحب لهذه المهنة السامية فالمحاماة تشارك السلطة القضائية في التأكيد على سيادة القانون وتحقيق العدالة وتُتيح هذه المهنة اطّلاع المحامي على ملفات الدعوى والأوراق القضائية، كما تسمح له بقراءة جميع البيانات المتعلقة بالقضايا التي سيباشر بالدفاع عنها، لهذا لا بدّ وأن يكون المحامي على قدر المسؤولية كي يكون ناجحًا في مهنته وقادرًا على مواكبة جميع الأحداث فيها، خصوصًا أنها مهنة متجددة، ولا يمكن أن تتشابه جميع القضايا مع بعضها، لذلك يجب أن يكون المحامي شخصًا يمُارس مهنته بشغف ورغبة كي يكون ناجحًا ومتميزًا، لأن الترافع في القضايا ليس أمرًا سهلاً، ويتطلب الجرأة والحزم أيضاً.

شبكـــات التواصـــل الاجتـ

بقلم: د. آمنة علي السويدي
استشاري دراسات وبحوث

تعـد شـبكات التواصـل الاجتماعي وسـيلة للتواصل المنظـم، اذ في غضـون مـدة قصـيرة مـن الزمن أدى إلى انتشـار مفهـوم حقوق الإنسـان ، بحيـث تلعـب دور كبـير في التأثير عـلى اتجاهـات الأفراد وميولهـم وقناعاتهـم وأنمـاط سـلوكهم، بحيـث غـيرت منصـات التواصـل الاجتماعـي مـن طبيعة التواصـل الاجتماعي والسـياسي في العـالم. فاتسـع نطـاق فرص ممارسـة الحقـوق الأساسـية وحريـات التعبير والتجمـع وتكوين الجمعيـات والمشـاركة في الحياة العامـة عـلى نحـو لا مثيـل له.

وقـد أدى الانتشـار السريـع في البنية التحتيـة للاتصـالات الرقمية والتقـدم في التكنولوجيا الرقمية إلى إحداث تغيـير اجتماعي عميق، مما شـكل تحديات وفرصًـا لحقوق الإنسـان والحيز المدني.

ومـع ذلـك، أعقـب ظهـور تلـك الفرص الجديـدة تهديدات ناشـئة للحيز المدني. حيـث تلعب التقنيات الرقميـة أيضًـا دورًا في تقويـض حقـوق الإنسـان - سـواء في الحيـاة الواقعيـة أو في المجـال الرقمـي. وبالنسـبة للمجموعـات والمجتمعـات المهمشـة تاريخيًا، تتقلـص المسـاحة التـي كانـت محـدودة بالفعـل.

لا شـك أن لشـبكات التواصـل الاجتماعـي تعريفـات عديـدة إلا أن جميع وسـائل شـبكات التواصل الاجتماعـي في مفهومهـا الأسـاسي هـي منصـات عـلى الإنترنـت أو الهاتـف المحمول تتيح التفاعـل ثُنـائي الاتجـاه حـول ما ينتجـوه مـن محتويـات مكتوبـة أو مرئيـة فضـلًا عـن التواصل بين المسـتخدمين، وهو ما يقودنا إلى ممارسـات عديـد الحقـوق ومنها الحـق في التعبـير والحـق في المشـاركة والحـق في المعلومة والحـق في اسـتقاء الأخبـار، إذ أن هـذه الحقـوق وغيرهـا مـن الحقـوق الواسـعة في منظومة حقـوق الإنسـان هـي حقـوقٌ أساسـيةٌ لجميـع البشر، أيًـا كانت جنسـيتهم أو مـكان إقامتهـم أو جنسـهم أو أصلهـم القومـي أو العرقـي أو دينهـم أو لغتهـم أو أي شيءٍ آخـر. وهـذه الحقـوق كلها مترابطة ومتـآزرة وغير قابلةٍ للتجزئـة، وتعـرف حقوق الإنسـان بأنها المعايـير الأساسـية التي لا يمكـن للنـاس أن يعيشـوا بكرامة مـن دونها .

ففـي هـذا السـياق الحقوقـي، وفرت شـبكات التواصل الاجتماعي إمكانـات واسـعه أمـام الافـراد للتواصـل والتعبـير عـن آرائهـم، فأصبحـت هـذه الشـبكات تعـجّ بالمواقـف والآراء المختلفـة مـا جعـل منهـا منـبرًا للدفـاع عـن الحقـوق والحريـات؛ والتعريـف بمختلـف المشـكلات الاجتماعيـة، والاقتصادية، والسياسـية، وتحوّلت معـه مـن آليـات للتواصـل إلى قنـوات مؤثّـرة وضاغطـة.

كما وفـرت هـذه الشـبكات فضاء واسـعًا للنقـاش، وتـداول القضايا والمشـكلات المجتمعيـة بحريـة كبيرة؛ سـاهم في تشكيل توجهات الرأي العـام وطنيًـا، ودوليًا، فقد سـمحت هـذه المنصـات بظهور مـا يسـمى بالمواطـن الصحفي، بعدمـا فتحـت آفاقًـا واعـدة وواسـعة أمـام فئـات مجتمعية للتعبير عـن آمالهـا، وآلامها، حيث تسـمح وسـائل الاتصال الإلكترونية للأفـراد بالتعبير عـن آرائهم بحرية وسـهولة دون الخشية من الرقيب، بالإضافة إلى الاطـلاع على مواقف الآخريـن ووجهـة نظرهـم مـن حقـوق الإنسـان، وهو مـا تحوّلت معـه هـذه التقنيـات مـن نوافذ للتواصـل والتعـارف إلى منابـر مؤثرة لإسـماع الأصوات المهمّشة؛ وبنـاء اتجاهات الـرأي العام داخل المجتمعـات بصـدد قضايـا كبرى إقليمية، وعالمية، متجـاوزه بذلك المفهـوم التقليـدي للسـيادة الوطنية، وترسـيخ تواصل إنسـاني عابر للحـدود، لدعـم قضايا حقوق الإنسـان، لـذا فـان هـذه منصات التواصل الاجتماعـي تعد من أفضل وسـائل الاتصال المباشر في مجال حقوق الإنسـان لتميزهـا بالعديد مـن المميزات.

ـــمـــاعي

إن الإقبـال المتزايـد عـلى هـذه الشـبكات يحمـل دلالـه كبـيره علـى الثقة التي اكتسـبتها هذه الشـبكات بين أفراد المجتمع وثقة هـؤلاء الأفـراد بهـا، بالإضافة إلى ضعـف تأثـير القنـوات الإعلاميـة الرسـمية المحلية والدوليـة، لقد اسـتطاعت هـذه الشـبكات بطرح الكثـير مـن القضايـا والمشـكلات المرتبطة بالمجتمع والشـأن العام عـلى أرضيـة النقـاش مـما خلق نـوع مـن النقـاش العـام لهـذه القضايـا، لقد اسـتطاعت وسـائل الاتصـال الاجتماعـي أن تؤثـر على سـلوك الحكومـات مـن خـلال إبرازهـا لانتهاكات حقوق الإنسـان وتسـليط الضوء عليهـا، مما يجعل الحكومات تحـت الرقابة الشـعبية والدوليـة.

كـما أتاحـت وسـائل الاتصـال الإلكترونيـة ووسـائل التواصـل الاجتماعـي فرصـة للناشـطين في مجـال حقـوق الانسـان لنشر التوعية بهـذه الحقـوق بالإضافة إلى كشـف وتوثيـق العديـد مـن الانتهاكات بعيـدا عـن الرقابة، لذا فـان هـذا الـدور جعل مـن هذه المنصات الإلكترونيـة تعمل بمثابة قوة فعالـة لمحاربـة الانحراف عن القانون والتعسـف والفساد فهي بهـذا الدور الجيد تصنـف على إنها قضاء مسـتقل.

هـذا وقـد اسـتخدمت منظـمات المجتمـع المـدني ومنظـمات حقـوق الإنسـان وسـائل الاتصال الاجتماعـي بمثابـة نافـذة لإيصال رسـائلها التعليميـة والتثقيفيـة إلى كافـة شرائح المجتمـع أو إلى القطاعـات المسـتهدفة بهـذه الرسـائل.

لقـد سـاهمت وسـائل التوصـل الاجتماعـي والتـي تضـم بإمداد أفـراد المجتمع بمجريـات الأحداث اليوميـة مـما أدى إلى تقليـص سـيطرة الدول على وسائل الإعلام ووفر هامـش من الحريـة لتعامل مـع حقـوق الإنسـان ، والجديـر بالذكر أن هناك سـلبيات لشـبكات التواصـل الاجتماعـي.

ومن هنا يمكـن القول إن شـبكات التواصل الاجتماعي سـاهمت في تعزيز ودعم قضايا حقوق الإنسـان عـبر مسـتويين؛ الأول؛ أفقـي مـن حيـث ترسـيخ ثقافـة حقوق الإنسـان كما هي متعـارف عليها عالميًـا والتربيـة عليهـا؛ وبلـورة نقاشـات مفتوحـة عـلى مواضيع ذات الصلـة.. والثـاني؛ عمـودي وذلـك مـن خـلال تسـليط الضوء على مختلـف القضايـا والمواضيع المتعلقـة بمعانـاة فئـات معيّنة داخـل المجتمعـات باتجـاه تطوير التشريعـات الداخليـة والمصادقة عـلى مختلـف الاتفاقيـات الدولية ذات الصلة؛ وفتح نقاشـات حقوقية وفضـح الانتهـاكات المختلفة التي تطـال حقوق الإنسـان.

حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي ودور التشريعات الدولية في حمايتها

اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

د.نشأت مفضي المعاسفة
مستشار قانوني وأمني
دكتوراه في القانون الجنائي المقارن
ماجستير في القانون العام وماجستير في العدالة الجنائية

المقدمـــة :

يشـهد العالم اليـوم اهتمامـاً بالغاً في نـشر مبادئ حقـوق الإنسـان ومـن بينها حـق حريـة الـرأي والتعبير، إذ وردت العديـد مـن النصـوص القانونيـة ضمـن المواثيق والاتفاقيـات والإعلانـات الدوليـة الداعية إلى احـترام هذه الحـق ، ورغم ذلـك فإن الكثيريـن يرون أن هـذه الاتفاقيات والإعلانـات الدوليـة وإن كان لبعض منها آثـار قانونية على التشريعـات الوطنية ، إلا أنها تطبق بالحـد الأدنى ويطالبون بالمزيـد مـن الاهتـمام والمزيـد مـن التنفيذ عـلى أرض الواقع، ومع تطور شـبكة الاتصالات ظهـرت مواقع للتواصل الاجتماعي بأشـكال عديدة مكنت الملايين من مسـتخدميها مـن التواصل والاتصـال، كما ووفـرت منصات لنـشر البيانات والمعلومـات المكتوبة والمرئية والصوتية مـما أتاح المجال الواسـع في ممارسـة حرية الـرأي والتعبـير وفي مجالات متعددة سياسـية واجتماعية واقتصاديـة وثقافية وغيرها، ومع انتشـار مواقع التواصل الاجتماعي باتـت تظهر العديد من الفجـوات القانونية المتعلقة باسـتخدام هذا الحق، كما واتسـعت فجوات أخرى ما بين التشريعات الدولية والوطنية وارتفعت الانتهاكات بحق ممارسـة حرية الـرأي والتعبير، ولا شـك أن بعض مسـتخدمي شـبكات التواصل الاجتماعي قد أسـاؤوا اسـتخدام هـذ الحق بطريقـة غـير قانونية كنشر الشـائعات والتنمر الإلكتروني وإثارة قضايا عنصرية أو السب والقذف واسـتخدام ألفاظ غـير لائقة وغيرها مـن الجرائم ، وجـاء هـذا البحث ليقـدم بين سـطوره بياناً لماهيـة حرية الـرأي والتعبير عبر مواقـع التواصل الاجتماعـي، وأثر تطور شـبكة الإنترنت عـلى انتشـار تلك المواقـع، وكذلـك بيان النصـوص القانونية التـي وردت في المعاهـدات والإعلانات والاتفاقيـات الدولية التـي وفرت الضمانات لاسـتخدام هذا الحـق والتي اشـترطت أن يمارس بصـورة قانونية.

مشكلة الدارسة وأسئلتها :

بيان أثر انتشـار مواقع التواصل الاجتماعي في ممارسة حرية الرأي والتعبـير، ودور المواثيـق والتشريعات الدولية في تقديـم ضمانـات ممارسـة هـذه الحـق عبرهـا حيث سـتحاول الدارسـة تسـليط الضوء عليهـا من خـلال الإجابة على الأسـئلة التالية:

ما المقصـود بمواقع التواصـل الاجتماعـي؟ وما مدى أهميتها ؟

ما المقصود بحرية الرأي والتعبير؟ وما مدى أهميتها؟

ما هي أهـم المواثيق والاتفاقيـات الدولية التي تكفل حماية حريات الـرأي والتعبير؟

مـا هي المظاهـر الإيجابية والسـلبية لممارسـة حرية الـرأي والتعبير عبر شـبكات التواصـل الاجتماعي؟

أهمية الدراسة :

نظـراً لازديـاد أعـداد مسـتخدمي مواقـع التواصـل الاجتماعـي، باتـت هي المـكان الأكـثر جاذبيـة للتعبير عن الرأي مـما دفع الكثير مـن دول العالم إلى سـن تشريعات وطنيـة تجـرم بعـض الأفعـال التي تمـارس عبرهـا كنشر الشـائعات أو التنمر الإلكتروني وغيرهـا، وأصبح هنالك خلط

ما بين حرية إبداء الرأي والتعبير وبين تلك الأفعال الجرمية مما دفعني كباحث إلى بيان ماهية حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي وما هي الضمانات التي أرستها المواثيق والمعاهدات الدولية لممارسة هذا الحق.

أهداف الدارسة :

بيان المقصود بمواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر تطورها والإحصائيات المتعلقة بها.

بيان المقصود بحرية الرأي والتعبير وأشكال ممارستها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

تحديد أهم الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية ممارسة حرية الرأي والتعبير.

منهجية الدراسة وتقسيماتها:

اتبع الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: مفهوم حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

المبحث الثاني: حرية الرأي والتعبير في التشريعات الدولية

المبحث الثالث: أثر تطور شبكات التواصل الاجتماعي على مظاهر حرية الرأي والتعبير.

المبحث الأول

مفهوم حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي

يشهد العالم اليوم انفتاحاً كبيراً على مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت منابر للتعبير وإبداء الآراء حيث ساهمت هذه المواقع برفع سلم حرية الرأي والتعبير لمستويات لم يكن عالمنا يدرك مدى إيجابيتها أو حتى مدى خطورتها، وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي وذلك من خلال بيان المقصود بمواقع التواصل الاجتماعي وأهميتها وكذلك ماهية حرية الرأي والتعبير واهميتها.

أولاً: ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأهميتها

هنالك العديد من التعريفات الخاصة بها إذ عرفت بأنها «شبكات تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاؤون وفي أي مكان من العالم، واكتسبت اسمها الاجتماعي كونها تعزز العلاقات بين بني البشر»[1] ، وكباحث يمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي على أنها منصات الكترونية مصممة من قبل شركات وأفراد وذلك عبر شبكة الإنترنت وتتيح أنواعاً مختلفة من الاتصالات فمنها الكتابي ومنها المرئي والصوتي .

أهمية مواقع التواصل الاجتماعي:

وتظهر أهميته في العديد من المجالات منها [2]:

تعد مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة فاعلة في الحصول على المعلومات المتنوعة، والتي أسهمت في رفع المستوى المعرفي والعلمي لدى الباحثين والدارسين ولكل المهتمين.

خدمات تبادل الأخبار والمناقشة والدردشة

١- محمد المنصور، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك كوبنهاكن، الدنمارك،٢٠١٢، ص: ٨.

٢- د. عبد الله عبد المنعم عبد اللطيف العسيلي، وسائل التواصل الحديثة وأثرها على العلاقات الأسرية، بحث ضمن مؤتمر وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على المجتمع، المؤتمر العلمي السنوي الرابع لكلية الشريعة، جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٤، ص: ١٩٨-٢٠٠، وأنظر د. نشأت المعاسفة، الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها، كلية الشرطة القطري، الطبعة الأولى، قطر، ص: ١٣٦-١٣٨

الجماعيــة (التواصــل الاجتماعــي) عبر مواقــع إلكترونية مختلفــة والتي تتنافــس فيما بينها بقــوة لجذب المزيد من المشــتركين.

خدمات توفــير الوظائف: إذ أن بعــض مواقع التواصل الاجتماعي تقــدم خدمة التواصل ما بــين كافة القطاعات وعــرض الوظائــف، وأفضــل مثــال لتلك المواقــع موقع LinkedIn.

خدمــات البريــد الإلكــتروني E-mail: وهــي من أكثر الخدمــات انتشــاراً وشــعبية عبر شــبكة الإنترنت[٣].

ومــن الخدمــات المرتبطــة بموضوعنــا هــي أن تلك المواقــع عــلى اختــلاف أشــكالها تقــدم في مجملها منصــات للتعبــير عــن الــرأي والــرأي الآخــر حيــث يعبر الأفــراد والجماعات عــن آرائهم حول كافــة الموضوعات المطروحة السياســية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وبالنتيجــة يمكــن أن نعــرف مفهوم حريــة الرأي والتعبــير عــبر مواقــع التواصــل الاجتماعــي بأنــه ممارســة حــق حريــة الــرأي والتعبــير عــبر مواقــع وتطبيقــات الكترونيــة والتفاعــل من خلالهــا عبر نشر المنشــورات والمكالمــات الصوتيــة أو المرئيــة.

ثانياً : ماهية حرية الرأي والتعبير وأهميتها

يتضمــن الحــق في حريــة الــرأي والتعبــير حريتين مترابطتين يســتحيل الفصل بينهما أو ممارســة إحداهما دون الأخــرى، الأولى حرية الــرأي، والثانية حرية التعبير، أما حرية الــرأي فيقصد بها «حق الفــرد في اعتناق آراء دون مضايقــة وهو حــق لا يجوز إخضاعه إلى اســتثناء أو تقييــد لأن الرأي يبقى حبيــس الدماغ حتــى يتم التعبير عنــه وتمتــد حرية الــرأي لتشــمل حق الفــرد في تغيير رأيــه في أي وقت ولأي ســبب يختــاره بمــلء إرادته»[٤]، وأما عــن حرية التعبير فعرفــت على أنها : « المقــدرة على القــول أو التصريح بكل مــا يــدور في فكر وذهن الفرد ويرغــب بإيصاله إلى الآخرين ،عبر اســتخدام أي وســيلة اتصالية متاحه له ،ويرغــب بها وبأي شــكل تعبيــري دون وجــود مانع أو عائق يمنعــه من أيصال آرائــه وأفــكاره ومعتقداتــه»[٥]، وعرفــت بأنهــا «حــق الشــخص في أن يقــول مــا يريــد بحريــة ودون خوف أو إكــراه أو تهديــد وبالطريقــة التي يراها مناســبة وفي الوقــت الــذي يــراه مناســباً وألا يجبر أي شــخص على الــكلام إذا أراد أن لا يتكلم «[٦].

وكباحــث يمكن تعريف حرية الــرأي والتعبير بأنها حق مكتســب بموجب المواثيق والتشريعات الدوليــة والدســاتير الوطنيــة يعطــى بموجبهــا الإنســان حــق إبــداء الــرأي والتعبير عن أفــكاره، وبأيــة وســيلة متاحــة وبدون قيود طالمــا أنه لا يخالف القوانين.

أهميــة حريــة الــرأي والتعبير: وتظهــر أهميتها في

٣- علي جبار الحسينأوي، جرائم الحاسوب والإنترنت، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمأن، تاريخ ٢٠٠٩م، ص:٢٩-٣٠

٤- سمير حسنية ، الحق في حرية الرأي والتعبير، المركز الوطني لحقوق الأنسأن ، فلسطين ، رام الله ، ٢٠١٨م، ،ص:٤

٥- د.زينه سعد نوشي واخرون ، شبكات التواصل الاجتماعي وحرية التعبير عن الحقوق الفردية والتنوع الاجتماعي ،كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، ص: ٤١

٦- محمد فوزي الخضر ، الفضاء والاعلام ، حرية التعبير ، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية ، ٢٠١٢م ، ص:٧-٨

مجـالات عـدة منهـا:

الحـق في حريـة الـرأي والتعبير هو حـق منصوص عليـه في المواثيـق والإعلانـات والمعاهـدات الدولية والإقليميـة وهذا ما سـنوضحه في المبحـث الثاني من هذه الدراسـة .

ميـز اللـه الانسـان عـن باقـي الخلـق بـان اكرمه بنعمـة العقل التي تمكنـه من التفكير والابـداع والابتكار والتعبـير عن مشـاعره وافكاره ويأتي هـذا الحق ضمانه لممارسـة الانسـان حرية الرأي والتعبير عن مأيدور في عقلـه وخياله مـن افكار .

وتشـكل حريـة الـرأي والتعبـير دعامـة أساسـية للحـق في حريـة الفكر والدين ، وتسـاعد عـلى تنميتها وتطويرهـا، وكذلك لحقوق إنسـانية أخـرى منها الحق في التجمـع السـلمي والحـق في تكويـن الجمعيات.

إنها مسـاندة بشـكل كبير في تعزيز وحمأية الإنسان وحقوقـه حيث تمكـن حرية الـرأي والتعبير من الكشـف عـن أي انتهـاكات لحقوق الإنسـان ، فبمجرد مشـاهدة أي انتهـاك يتـم اعلانـه وفضحـه عـلى المـلأ وهـذا يشـكل تهديداً للافـراد والجماعات والـدول التي تمارس انتهاكات مسـتمرة لحقوق الانسـان .

المبحث الثاني

حرية الـرأي والتعبير في التشريعات الدولية

يعتبر الحـق في حرية الـرأي والتعبير مـن الحقوق الأساسـية للإنسـان التي نصت عليه الإعلانات والمواثيق والاتفاقيـات الدولية، كما ويرتبط الحـق في حرية الرأي والتعبـير بحقـوق أخـرى إذ أن بعضهـا مكمـل لبعضه البعـض، وفيـما يلي سنسـتعرض هـذا الحق مـن خلال بيان مـا ورد من نصـوص حوله.

أولاً : الاعلان العالمي لحقوق الانسان

ولـد الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان في العاشر مـن كانون الأول ديسـمبر عـام ١٩٤٨، وتضمـن ٣٠ مادة في وثيقة تاريخية تشـكل مسـار خارطة الطريق لحقوق الإنسـان في العـالم أجمـع ، ومن بـين نصوصـه نلحظ اهتماماً واضحـاً في حق الـرأي والتعبـير بالإضافة إلى جميع الحقوق الأساسـية التي يجـب أن يتمتع بها البشر لأنهـم آدميـون وهي ليسـت منحة من أحـد أو هبة من دولة مـا ومنها مـا يلي [٧]: -

مـا ورد في المادة (١٩) مـن الإعلان وذكـر فيها أن « لكل شـخص حق التمتع بحريـة الرأي والتعبير، ويشـمل هذا الحق حريتـه في اعتنـاق الآراء دون مضايقة، وفى التـماس الأنبـاء والأفكار وتلقيهـا ونقلهـا إلى الآخرين بأية وسـيلة ودونمـا اعتبار للحـدود» ، ومن خـلال النص نـرى أن الإعـلان العالمي ذكر حـق التمتع بحريـة الرأي والتعبـير كما واشـتمل هـذا الحق على حقـوق لصيقة ومرتبطة بـه كحق اعتنـاق الآراء دون مضايقة ولم يعرف الإعلان أو يحـدد الآراء بل جعلها عامـة، كما نص في ذات المـادة عـلى الحـق في الوصـول إلى الأنبـاء والأفكار وتلقيهـا ونقلهـا إلى الآخرين بأية وسـيلة كانت ودونما اعتبار للحـدود بين الدول، كما ورد في المـادة (٢) : «لكل إنسـان حق التمتع بجميـع الحقوق والحريـات المذكورة في هـذا الإعـلان، دونمـا تمييز مـن أي نوع، ولا سـيما التمييز بسـبب العنـصر، أو اللـون، أو الجنـس، أو اللغة، أو الديـن، أو الـرأي سياسـيا وغـير سـياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الـثروة، أو المولد، أو أي وضع آخـر، وهنـا تؤكد المـادة (٢) مـن الإعلان عـلى موضوع الترابط بـين العديد من الحقـوق بعضها ببعـض ، إذ لكل إنسـان حق التمتع بجميـع الحقوق والحريـات المذكورة في هذا الإعـلان، دونما تمييز من أي نوع ولا سـيما في الرأي السـياسي أو غير السـياسي .

إن الإعـلان العالمـي كان مصـدر إلهـام للمجتمـع الـدولي وكان ولا يزال لحظة تاريخيـة للبشرية جمعاء، إلا أن نصوصه كانت عبـارة عن مجرد إعلان غـير ملزم قانونياً ولكنـه ملـزم أدبيـاً، إلا انـه كان بدايـة لظهـور حقبـة جديدة تحمـل بين طياتها اتفاقيات ومعاهدات سـاهمت جميعهـا في توفير قاعدة عامة للمعايـير الدنيا الخاصة بحماية حقوق الإنسـان.

ثانياً : العهدان الدوليان

العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

اعتمد العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسـية وعـرض للتوقيـع والتصديـق والانضـمام بموجـب قرار الجمعيـة العامة للأمـم المتحدة المـؤرخ في ١٦ كانون/ ديسـمبر١٩٦٦ ويتكـون من ٥٣ مـادة، وجـاء في ديباجته

٧- للمزيد أنظر: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨م.

أن الــدول الأطراف فيــه، تــرى أن الإقرار لجميــع البشرية بالكرامــة والحقــوق المتســاوية والثابتــة تشــكل وفقا للمبــادئ المعلنــة في ميثــاق الأمــم المتحدة، أســاس الحريــة والعدل والســلام في العالم، و تدرك بأن الســبيل الوحيــد لتحقيــق المثل الأعــلى المتمثــل وفقــاً للإعلان العالمــي لحقــوق الإنســان، في أن يكــون البشر أحــراراً، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياســية ، وبمراجعة ما ورد في العهــد نجــد أن هنالك العديد من الحقوق الأساســية والحقــوق المرتبطــة بحرية الــرأي والتعبــير وذات علاقة بدراســتنا نوجزهــا على النحــو التالي[٨]:-

نرى مــن الديباجــة أن العهد أكد عــلى أن يكون البشر أحــرارا، ومتمتعين بالحرية المدنية والسياســية ومتحررين مــن الخــوف، ونص العهــد في مــواده على أنــه لا يجوز تعريــض أي شــخص، على نحو تعســفي أو غــير قانوني للتدخــل في خصوصياتــه أو شــؤون أسرتــه أو بيتــه أو مراســلاته[٩]، وأن لــكل إنســان حــق في اعتنــاق آراء دون مضايقة ، ولكل إنســان حق في حرية التعبير[١٠] ، والحق في التجمــع الســلمي وحرية تكويــن الجمعيات[١١].

كــما نــص عــلى أن تتعهــد كل دولة طــرف في هذا العهــد باحــترام الحقــوق المعترف بهــا فيــه، وبكفالة هذه الحقــوق لجميع الأفــراد الموجوديــن في إقليمها والداخلــين في ولايتهــا، دون أي تمييز بســبب العرق، أو اللــون، أو الجنــس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياســيا أو غير ســياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعــي، أو الثروة، أو النســب، أو غــير ذلك من الأســباب[١٢].

كذلك نــص على أن لكل إنســان حــق في اعتنــاق آراء دون مضايقة ولكل إنســان حق في حرية التعبير، ويشــمل هذا الحق حريتــه في التماس مختلــف ضروب المعلومات والأفــكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونمــا اعتبار للحدود، ســواء على شــكل مكتــوب أو مطبــوع أو في قالب فني أو بأية وســيلة أخرى يختارهــا، ومن الأهميــة أن نذَكر بأن العهد لم يترك حرية الرأي والتعبــير دون قيود قانونية إذ نص عــلى جواز إخضاع حريــة الرأي والتعبــير لبعض القيود ولكــن شريطة أن تكــون محددة بنــص القانــون وأن تكون ضرورية لاحــترام حقــوق الآخرين أو ســمعتهم، ولحماية الأمن القومي أو النظام العــام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[١٣].

العهــد الخــاص بالحقــوق الاقتصاديــة والاجتماعيــة والثقافيــة

اعتمد العهد الخاص بالحقــوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعــرض للتوقيع والتصديــق والانضمام بموجب قــرار الجمعيــة العامــة للأمم المتحــدة ٢٢٠٠ ألــف (د-٢١) المــؤرخ في ١٦ كانــون الأول/ديســمبر ١٩٦٦م ويتكون من ٣١ مــادة، وبمراجعتهــا نجد أن هنالك العديــد من الحقوق الأساســية والحقوق المرتبطة بحرية الرأي والتعبير وذات العلاقة بدراســتنا نوجزها على النحــو التالي[١٤]:-

نــص العهــد عــلى تتعهــد كل دولــة طــرف في هذا العهد بأن تتخذ بمفردها وعن طريق المســاعدة والتعاون الدوليين، ولا ســيما على الصعيدين الاقتصــادي والتقني، وبأقــصى ما تســمح بــه مواردهــا المتاحة، ما يلــزم من خطــوات لضــمان التمتــع الفعــلي التدريجــي بالحقوق المعــترف بها في هــذا العهد، ســالكة إلى ذلــك جميع السبل المناســبة، وخصوصا ســبيل اعتماد تدابير تشريعية وأن تضمن جعل ممارســة الحقوق المنصــوص عليها في هــذا العهد بريئــة من أي تمييز بســبب العــرق، أو اللون، أو الجنــس، أو اللغــة، أو الديــن، أو الرأي سياســيا أو غير ســياسي، أو الأصل القومــي أو الاجتماعــي، أو الثروة، أو النســب، أو غير ذلك من الأســباب[١٥].

يظهــر لنــا جلياً من خــلال ما نــص عليه كل مــن العهد الخــاص بالحقوق المدنيــة والسياســية والعهــد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعيــة والثقافية أهمية حرية الــرأي والتعبــير ومن الجديــر بالذكر أن لكل مــن العهدين آليــات خاصــة لمتابعة التزامــات الدول بما جــاء فيهما من خلال لجان خاصــة مهمتها تلقي ودراســة التقارير وإصدار التعليقــات ومتابعة التزام الدول، حيث شــكلت لجنة معنية بحقوق الإنســان لمتابعة التزام الــدول الأعضاء في العهد الــدولي الخــاص بالحقوق المدنية والسياســية وشــكلت لجنــة أخــرى معنيــة بالحقــوق الاقتصاديــة والاجتماعية والثقافية .

٨- للمزيد أنظر : العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المؤرخ في ١٦ كأنون/ ديسمبر١٩٦٦ ، وتاريخ بدء النفاذ: ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٦م .
٩- المادة رقم ١٧ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
١٠- المادة ١٩ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
١١- المادة ٢١ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
١٢- المادة ٢ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
١٣- المادة ١٩ من الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المرجع السابق .
١٤- للمزيد أنظر : العهد الخاص بالحقوق القتصادية والاجتماعية والثقافية المؤرخ في ١٦ كأنون الأول/ديسمبر ١٩٦٦م، ودخل حيز النفاذ في ٣ كأنون الثأني/ يناير ١٩٧٦م
١٥-المادة ٢ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ثالثاً: الميثاق العربي لحقوق الإنسان

اعتمد الميثاق العربي لحقوق الإنسان من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس بتاريخ ٢٣ مأيو/أيار ٢٠٠٤م ، ويتكون من ٥٣ مادة ، وبمراجعتها نجد أن هنالك العديد من الحقوق الأساسية والحقوق المرتبطة بحرية الرأي والتعبير وذات العلاقة بدراستنا نوجزها على النحو التالي[١٦] :-

نص الميثاق على أن تتعهد كل دولة طرف فيه بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق من دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الرأي أو الفكر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو الإعاقة البدنية أو العقلية[١٧].

كذلك يضمن الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير والحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود الجغرافية، على أن تمارس هذه الحقوق والحريات في إطار المقومات الأساسية للمجتمع ولا تخضع إلا للقيود التي يفرضها احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم أو حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة[١٨].

المبحث الثالث

أثر تطور شبكات التواصل الاجتماعي على مظاهر حرية الرأي والتعبير

ندرك بأن شبكات التواصل الاجتماعي شهدت تطوراً سريعاً خاصة في العشرة سنوات الأخيرة وذلك يعود لتطور وسائل الاتصالات وخاصة شبكة الإنترنت، وفي هذا المبحث سنتناول نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي والإحصائيات المتعلقة والمرتبطة بها ثم نستعرض أبرز مظاهر حرية الرأي والتعبير عبرها .

أولاً : نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي

بدأت شبكات التواصل الاجتماعي بالظهور مع انتشار الحاسب الآلي واتصاله بشبكة الإنترنت والتي أطلق عليها شبكة الشبكات، أو الشبكة العنكبوتية وذلك لامتدادها عبر دول العالم[١٩]، وبداية ظهور الإنترنت تعود إلى ما بين ١٩٦٨ إلى ١٩٧٠م إذ بدأت من خلال شبكة (APRANET) [٢٠] التي أعدت خصيصاً للاتصالات العسكرية الأمريكية، ومع بدايات عام ١٩٧٢م ابتكر «راي توملينسون» البريد الإلكتروني (E-mail) وهي

تعد من أهم البرامج الخاصة بالتواصل[٢١]، وفي أوآخر السبعينات كان بإمكان الناس حول العالم الدخول عبر الشبكة في نقاشات حول مواضيع متفرقة عبر ما يعرف باسم المجموعة الإخبارية (Newsgroup)[٢٢]، ومع انتهاء الثمانينات من القرن العشرين ،تم إنشاء شبكة عالمية ضمن الإنترنت وعرفت باسم الشبكة العالمية الموسعة (World wide web)، وهي تختصر بالأحرف www والتي تكتب في العنوان الرئيسي لأية صفحة على هذه الشبكة، وبهذا نشأت الإنترنت كما نعرفها اليوم ونشأت معها مواقع التواصل الاجتماعي ، وأما عن مدى انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في وقتنا الحالي نستعرض فيما يلي آخر الإحصائيات العالمية حولها .

إحصائيات مستخدمي شبكة الانترنت ومواقع التواصل :

نستعرض فيما يلي إحصائيات مستخدمي الإنترنت عالمياً، والإحصائيات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ونلاحظ الفرق الشاسع بعدد مستخدمي الشبكة ما بين عام ٢٠٠٠م وعام ٢٠١٩م، والتي جاءت على النحو التالي :-

١٦- للمزيد أنظر: الميثاق العربي لحقوق الإنسان ،تونس ، تاريخ ٢٣ مأيو/أيار ٢٠٠٤م.
١٧ - المادة ٣ الفقرة الأولى من الميثاق العربي لحقوق الإنسأن
١٨- المادة ٣٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسأن .

١٩- أسامة أبو الحجاج، دليلك الشخصي إلى عالم الإنترنت، القاهرة، نهضة مصر، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٨م،ص١٨ .
٢٠- د.نشأت المعاسفة ، د.وضاح الحمود، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء عبر الإنترنت، دار المنار للنشر، الأردن، عمأن ٢٠٠٦ م، ص : ١٠-١١، وأنظر : USA "The Internet Yesterday, Today, Tomorrow", Erik Bosrup, ١٩٩٨, USA page , Jakobsbergs ,Gymnasium Specialization Project ١٠، وأنظر محمد الصاعدي، جرائم الإنترنت، ورقة عمل مقدمة في ندوة «مكافحة جريمة الإنترنت على المستوى العربي «شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٨، ص:١١، وأنظر:علي جبار الحسينأوي، جرائم الحاسوب والإنترنت، دار اليازوري العلميه للنشر والتوزيع، الأردن، عمأن، تاريخ ٢٠٠٩م، ص : ٢٧/٢٨
٢١- أسامة محمود عباس، رحلة إلى عالم الإنترنت، شركة التجارة للكمبيوتر والإلكترونيات، ط١٩٩٩،١م، وأنظر : نشأت المعاسفة وآخرون ، مرجع سابق، ص: ١٠-١١.
٢٢- عمر محمد بن يونس،الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت, دار النهضة العربية،القاهرة،جمهورية مصر العربية،٢٠٠٤م.

جدول (١) [٢٣]

٢٣- جدول ١ ويمثل أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت لعام ٢٠١٩م ، للمزيد أنظر الموقع المتخصص في احصائيات الإنترنت عبر العالم www.internetworldstats.com. تم الالتقاط في تاريخ ١٤/٤/٢٠٢٠م

WORLD INTERNET USAGE AND POPULATION STATISTICS/ 2019 Year جدول احصائيات مستخدمي الانترنت في العالم			
World Regions	Population (2020 Est.)	Population % of world	Internet Users 31 Dec 2019
Africa	1,340,598,447	17.2 %	526,374,930
Asia	4,294,516,659	55.1 %	2,300,469,859
Europe	834,995,197	10.7 %	727,814,272
Latin America / ribbean	658,345,826	8.5 %	453,702,292
North America	368,869,647	4.7 %	348,908,868
Oceania / Australia	42,690,838	0.5 %	28,775,373
WORLD TOTAL	7,796,615,710	100.0 %	4,574,150,134

جدول (٢)[٢٤]

٢٤- جدول ٢ ويمثل أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط ، المرجع السابق، تم الالتقاط بتاريخ ١٤/٤/٢٠٢٠م.

Middle East Internet Users, and Population 2019 جدول اعداد مستخدمي الانترنت في الشرق الأوسط ٢٠١٩				
MIDDLE EAST	2019 Est. عدد السكان التقريبي	عدد المستخدمين 2000	عدد المستخدمين 2019	نسبة عدد المستخدمين بالنسبة لعدد السكان
Bahrain	1,637,896	40,000	1,615,620	98.6 %
Iran	82,503,583	250,000	62,702,731	76.0 %
Iraq	40,412,299	12,500	19,947,510	49.4 %
Jordan	10,069,794	127,300	8,700,000	86.4 %
Kuwait	4,248,974	150,000	4,231,978	99.6 %
Lebanon	6,065,922	300,000	5,546,494	91.4 %
Oman	5,001,875	90,000	4,011,004	80.2 %
Palestine	5,186,790	35,000	3,381,787	65.2 %
Qatar	2,743,901	30,000	2,734,297	99.6 %
Saudi Arabia	34,140,662	200,000	31,856,652	93.3 %
Syria	18,499,181	30,000	6,335,969	34.2 %
United Arab Emirates	9,682,088	735,000	9,532,016	98.5 %
Yemen	29,579,986	15,000	7,903,772	26.7 %

كما نـرى مـن الإحصائيات فـإن هنالك قفـزات كبيرة في أعداد مسـتخدمي الإنترنـت عبر السـنوات وبالتالي تنعكـس إيجاباً على أعداد مسـتخدمي شـبكات التواصل الاجتماعي، وهنـاك تقديرات عشـوائية تتحدث عن وجود الآلاف مـن هـذه المنصـات، ولكـن نسـتعرض في هذه القائمـة أكثرهـا شـهرة وانتشـاراً والتي تقـدم أرضية مرنة لممارسـة حرية الـرأي والتعبـير ومنها [٢٥]:-

فيسـبوك : لا يزال فيسـبوك هو الأهـم في ميدان المراسـلات والتفاعـل بـين الأصدقـاء ونـشر الصـور والفيديوهـات والمنشـورات وممارسـة حريـة الـرأي والتعبـير، حيث تجـاوز عـدد مسـتخدمينه (٢,٢٣٤ مليار) مستخدم نشـط شـهريا، وبانتشار شاسـع حول العالم.

اليوتيـوب : واحـدا مـن أهـم مواقـع التواصـل الاجتماعـي المرئية ويوميا يُشـاهد عـلى اليوتيوب أكثر مـن مليـار سـاعة بواسـطة (١,٩٠٠ مليـار إلى ٢ مليار) مسـتخدم نشط شـهريا .

الواتـس آب : وهـو مـن أهـم تطبيقـات التراسـل الفـوري حول العـالم والذي اسـتحوذ عليه فيسـبوك بصفقة سـميت بصفقة العصر، ويسـتخدم واتسـاب أكثر من (١,٥٠٠ مليار) مسـتخدم نشـط شـهريا حـول العالم.

الانسـتغرام : أسـس في عام ٢٠١٠ ورغـم أنه حديث العهـد إلا أنه مـن أهـم وأسرع التطبيقـات الاجتماعية نمـواً حيث وصل عـدد مسـتخدمي موقع «انسـتجرام» للعـام ٢٠١٨ إلى (٨٠٠ مليون) مسـتخدم نشـط شـهريا على مسـتوى العالم، هذا واسـتحوذت شركة فيسبوك عـلى الانسـتغرام في صفقـة كبـيرة كلفـت مليـارات الدولارات.

تيك توك : منصة اجتماعية صينية لإنشـاء ومشـاركة مقاطع الفيديو الموسـيقية القصيرة تأسسـت في ٢٠١٦ ولقت انتشـاراً واسـعا واليوم تعتبر تيك توك أكبر منصة لمقاطـع الفيديـو القصيرة في آسـيا حيث وصـل أعداد مسـتخدميها إلى (٥٠٠ مليون) مسـتخدم نشط شهرياً.

تويتر : تأسـس الموقع عـام ٢٠٠٦ وسرعـان ما أصبح البوابـة الأولى للتدوين المصغر والمصـدر الأهم للأخبار العاجلـة في العـالم، ويمتلـك تويـتر أكـثر مـن (٣٣٠ مليـون) مسـتخدم نشـط شـهرياً رغم أنـه يعاني من تباطـئ في معـدلات النمو منذ سـنوات.

ثانيـاً: مظاهـر حريـة الـرأي والتعبير عبر شـبكات التواصـل الاجتماعي

رأينا سـابقاً كيف أن لإنتشار شـبكة الإنترنت أثراً واضحاً وكبـيراً على ارتفـاع أعداد شـبكات التواصـل الاجتماعي وبالنتيجـة ارتفـاع أعـداد مسـتخدميها، كـما أدركنا من خلال اسـتعراض بعـض الاتفاقيـات والمواثيـق الدولية أهميـة احترام حمايـة حرية الرأي والتعبـير، وفيما يلي سنسـتعرض مظاهـر حرية الـرأي والتعبير عبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي الإيجابية منها والسـلبية :

أولاً : المظاهـر الإيجابيـة لممارسـة حريـة الـرأي والتعبـير عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي ومنهـا :

حريـة الـرأي الإلكـتروني المكتـوب : نتيجـة التطور الهائـل في تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات وارتفاع نسـبة مسـتخدمي شـبكة الإنترنت عبر العالم وانتشـار التطبيقـات الخاصـة بمواقـع التواصل الاجتماعـي باتت مسـألة النـشر الإلكتروني أسـهل بكثير مـما كانت عليه سـابقاً وبالنتيجة اتسـعت مظلة حريـة النشر وفي كافة المجالات السياسـية والاقتصادية والاجتماعيـة والدينية وغيرهـا وذلـك بالمقارنة مع مـا كانت عليه قبل انتشـار مواقـع التواصل الاجتماعـي، وحرية النـشر تعني دعماً لحريـة الـرأي والتعبـير وهذه تعد مـن أبـرز الإيجابيات وذلـك في حال تـم اسـتخدامها تحت مظلـة القانون .

حريـة الـرأي الإلكتروني المـرئي والمسـموع: حيث انعكـس التطـور التقنـي لشـبكة الإنترنـت ولمواقـع التواصـل الاجتماعـي الذي ذكرناه سـابقاً عـلى الأفراد والمؤسسـات الخاصـة والعامـة المهتمـة في الإعلام المـرئي والمسـموع مـما سـاهم بـدور فعـالّ في ممارسـة حرية الرأي والتعـبير كمنبر لبـث الأخبار ونقل الآراء ومناقشـتها على المستوى المحلى والعـالمي .

الحـق في الحصـول عـلى المعلومـات: الحـق في الاطلاع أو الحق في الحصـول على المعلومات مصطلحات تعنـي حـق الفـرد في الحصول عـلى المعلومـه التي تعنيـه ويرغـب في معرفتها ويعتبر الحـق في الحصول على المعلومات عاملاً أساسـياً لممارسـة حريـة الرأي والتعبـير، إذ لا يمكـن للإنسـان تكوين رأيـه الموضوعي

٢٥- للمزيد أنظر موقع دولفينوكس المتخصص بالإحصائيات التقنية ومن احصائيات شبكات التواصل الاجتماعي : https://dolphinuz.com/ وأنظر موقع لاسكا المتخصص باحصائيات شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي : https://www.alexa.com/ ، تم الالتقاط في تاريخ ٢٠٢٠/٤/١٤م، وأنظر مقال حول آخر الإحصائيات المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي لعام ٢٠٢٠م منشور من قبل موقع النجاح الإلكتروني https://www.annajah.net/ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٦ وتاريخ الالتقاط ٢٠٢٠/٥/١٤م.

في قضية مـا وخاصـة القضايـا العامـة، دون الحصول بحريـة على المعلومـات المتعلقـة بها[٢٦].

ثانيـاً : المظاهـر السـلبية لممارسـة حريـة الرأي والتعبـير عـبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي، منهـا :

التنمّـر الإلكـتروني: ويعـرف بأنـه «اسـتخدام التكنولوجيا الحديثة كوسـائل التواصـل الاجتماعي وكافة الخدمـات التـي توفرهـا الإنترنـت لمضايقة شـخصٍ آخر أو تهديـده أو إحراجـه أو التحـرش به، يشـمل ذلك نشر معلوماتٍ شـخصيةٍ أو صـورٍ أو مقاطـع فيديو مصممة لإيـذاء شـخصٍ آخـر أو إحراجـه»[٢٧]، ومـن الجديـر بالذكر أن التنمـر كان يتمركـز في محيـط البيئـة التعليميـة، ولكـن اليـوم وعبر شـبكات التواصـل الاجتماعـي فمن الممكـن أن يتعرض الجميـع للتنمر وذلك بعـد أن أصبحت تكنولوجيـا الاتصـالات تشـكل جـزءاً لا يتجـزأ مـن الحياة العصرية، وتشـير الأبحـاث إلى أن ما يصـل إلى ٧ من كل ١٠ شـباب قد تعرضوا للإسـاءة عبر الإنترنـت في مرحلة ما وواحد مـن كل ثلاثة ضحايـا للتنمر قد تعـرض لأذى ذاتي من جـراء ذلك، وأقدم شـخص مـن كل ١٠ عـلى محاولة الانتحـار على مدى فترة اسـتغرقت أربع سـنوات، وبعد تحليل ١٩ مليـون تغريدة، ووجد تقريـر «Ditch the Label and Brandwatch» أن هنـاك ما يقرب مـن ٥ ملايين حالة من حـالات كراهية النسـاء عـلى تويتر وحـده ، كما وجد التقرير أن هنـاك ٧,٧ ملايين حالة من حـالات العنصرية[٢٨].

للتنمر أشـكال عديـدة منها : السـخرية من شـخصٍ ما في دردشـةٍ جماعيـةٍ عبر الإنترنت ، ومطـاردة الضحية عـبر مواقـع التواصل لأجـل التحرش بـه والتنمـر عليه، والتعليقـات غـير اللائقـة اجتماعياً وأخلاقيـاً على صورة خاصـة أو فلـم منشـور ونشر صـور حقيقيـة أو معدلة يبدو فيهـا الطـرف الآخر في وضـع غير لائـق وغيرها.

نـشر الإشـاعات الهدامـة : والإشـاعة عـبر مواقـع التواصـل الاجتماعي هي نـشر خبر أو مجموعـة أخبار أو صور أو افـلام زائفة عبرها ، وتتميز الشـائعات المتداولة عبر وسـائل التواصـل الإلكتروني بعـدد مـن الخصائص، منهـا سرعـة الانتشـار خاصـة مـع توافـر وانتشـار الهواتـف الذكيـة وتعـدد تطبيقـات ومنصـات التواصل الاجتماعـي، وارتفـاع أعداد مسـتخدمي تلـك المنصات، ومـن الجديـر بالذكر هنا أنـه توجد جهـات مختصة تقوم بنـشر الشـائعات عبر مـا يطلق عليـه بمصطلـح (الذباب الإلكـتروني) وهي عبارة عن برنامج يقوم بعملية انشـاء حسـابات وهمية ومن ثـم يعمل على تكـرار تلقائي لما يراد نشر الإشـاعة حوله وذلك في محاولـة لصناعة رأي عـام وعادة ما تسـتخدم أثنـاء الخلافات السياسـية بين الـدول[٢٩]، وبالطبـع فـإن الإشـاعات لا تقتـصر فقط على المواضيع السياسـية بل تتعداهـا إلى موضوعات أخرى اقتصادية،واجتماعية،وأمنيـة وغيرهـا .

مـن خـلال مـا سـبق بيانه وخاصـة فيـما يتعلق بإحصائيـات مسـتخدمي شـبكة الإنترنـت في الـشرق الأوسـط نجـد أن دولـة قطـر احتلـت المراتـب الأولى في أعـداد مسـتخدمي الإنترنـت إذ وصلـت نسـبة عدد المسـتخدمين بالنسـبة لعـدد السـكان إلى ٩٩,٦ ٪ ، وبالطبـع فإن المـشرع القطـري أدرك أهميـة مواكبة هـذه التطورات فأصدر قانون رقـم ١٤ لعام ٢٠١٤م الخاص بمكافحـة الجرائـم الإلكترونيـة، بالإضافـة إلى ذلك فإن المـشرع القطري كفـل حرية الـرأي والتعبـير من خلال النص عليهـا في دسـتور الدولة لعـام ٢٠٠٤م حيث نص عـلى أن حريـة الـرأي والبحـث العلمي مكفولـة، وكذا حرية الصحافـة والطباعة وذلك وفقاً للـشروط والأحوال التـي يحددها القانـون [٣٠].

الخاتمة

مـن خلال مـا بيناه سـابقاً نـدرك أن لانتشـار مواقع التواصـل الاجتماعي آثـار إيجابية وسـلبية وخاصة فيما يتعلـق بممارسـة حريـة الـرأي والتعبـير كـما وأدركنا أن العديـد مـن المواثيـق والاتفاقيـات الدوليـة وحتى الدسـاتير الوطنية حثت على أهمية حمأيـة هذه الحرية من الانتهـاكات، ولكن مع جـواز إخضاعها لبعـض القيود شريطـة أن تكون محددة بنص القانـون وأن تكون ضرورية لاحـترام حقـوق الآخرين أو سـمعتهم، ولحمايـة الأمن القومـي أو النظـام العـام أو الصحة العامـة أو الآداب العامة، هذا وقد خرجت الدراسـة ببعـض التوصيات على النحـو التالي : -

٢٦- أحمد نهاد الغول ، حرية الرأي والتعبير ، سلسلة تقارير قأنونية رقم ٦٢ ، منشورة ضمن منشورات الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسأن ، ٢٠٠٦م ص: ١٦-١٨

٢٧- غياث عبد الملك ، مقال منشور بعنوان بعنوان ما هو التنمر الإلكتروني على الموقع آرآجيك ، https://www.arageek.com/ تاريخ النشر ٢٠٢٠/٤/٤م ، تاريخ الالتقاط ٢٠٢٠/٤/١٦م .

٢٨- ليام هاكيت ، بحث منشور ضمن بحوث المؤسسة «Ditch the Label»، وهي مؤسسة خيرية للمساواة ومكافحة التنمّر، المملكة المتحدة ،٢٠١١م.

٢٩- د. محمد شرف القضاة ،(دور وسائل الاتصال الحديثة في ترويج الشائعات) ، مجلة المجتمع ، سلطنة عمأن ، نوفمبر ٢٠١٩ ، ص : ٢.

٣٠- الدستور القطري لعام ٢٠٠٤م : المادة ٤٧ ،و المادة ٤٨ .

التوصيات :

أهمية توفير ضمانات حقيقية لممارسة حرية الرأي والتعبير عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أهمية نشر الوعي حول مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على ان تشمل كافة فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بنشر الإشاعات والتنمر الإلكتروني .

تشجيع الأفراد على التعبير عن أنفسهم بحرية، وممارسة حقوقهم في جميع مواقع التواصل الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار احترام القوانين وعدم مخالفتها .

قائمة المراجع

أسامة أبو الحجاج، دليلك الشخصي إلى عالم الإنترنت، القاهرة، دار نهضة مصر، مصر، ١٩٩٨م.

أسامة محمود عباس، رحلة إلى عالم الإنترنت، شركة التجارة للكمبيوتر والإلكترونيات، ط١ ١٩٩٩م.

احمد نهاد الغول، حرية الرأي والتعبير، سلسلة تقارير قانونية رقم ٦٢ ، منشورة ضمن منشورات الهيئة الفلسطينية لحقوق الانسان، ٢٠٠٦م .

سمير حسنية ، الحق في حرية الرأي والتعبير، المركز الوطني لحقوق الانسان ، فلسطين ، ٢٠١٨م .

د.زينه سعد نوشي واخرون، شبكات التواصل الاجتماعي وحرية التعبير عن الحقوق الفردية والتنوع الاجتماعي ،كلية الاعلام ، جامعة بغداد .

محمد فوزي الخضر، الفضاء والاعلام، حرية التعبير، المركز الفلسطيني للتنمية، ٢٠١٢م .

محمد المنصور، تاثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين ، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية في الدنمارك كوبنهاكن، الدنمارك،٢٠١٢ .

عبد الله عبد المنعم عبد اللطيف العسيلي ، بحث بعنوان: وسائل التواصل الحديثة وأثرها على العلاقات الاسرية ، المؤتمر العلمي الرابع لكلية الشريعة ، جامعة النجاح الوطنية الفلسطينية ، ٢٠١٤.

علي الحسيناوي، جرائم الحاسوب والإنترنت، دار اليازوري العلميه للنشر، الأردن، ٢٠٠٩م.

عمر محمد ، الجرائم الناشئة عن استخدام الإنترنت، دار النهضة العربية ، القاهرة ،٢٠٠٤م.

ليام هاكيت ، بحث منشور لمؤسسة «Ditch the Label»، مؤسسة خيرية للمسأواة ، المملكة المتحدة ،٢٠١١م.

محمد الصاعدي، جرائم الإنترنت، ورقة عمل «مكافحة جريمة الإنترنت على المستوى العربي»، مصر، ٢٠٠٨م

د. محمد شرف القضاة ، مقال: دور وسائل الاتصال الحديثة في ترويج الشائعات، مجلة المجتمع،عمان ، ٢٠١٩ م .

د.نشأت المعاسفة، جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال والنساء عبر الإنترنت، دار المنار للنشر، الأردن، ٢٠٠٦

د.نشأت المعاسفة واخرون، الجرائم المستحدثة وآليات التصدي لها، كلية الشرطة القطري، ط١، قطر ٢٠١٥م.

غياث عبد الملك، مقال ما هو التنمر الإلكتروني على الموقع آرآجيك ،arageek.com/ ٢٠٢٠م.

Erik Bosrup ,"The Internet Yesterday, Today, Tomorrow, published by Gymnasium Specialization Project , USA, ١٩٩٨

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، للأمم المتحدة ١٩٤٨م.

العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦ .

العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، تونس ، تاريخ ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٤م.

دستور دولة قطر لعام ٢٠٠٤م.

موقع متخصص في احصائيات شبكة الانترنت:.www internetworldstats.com

منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org .

موقع دولفينوكس: dolphinuz.com وموقع الاسكا https://www.alexa.com

موقع النجاح الإلكتروني: https://www.annajah.net

موقع ميزان الالكتروني: البوابة القانونية القطرية https://www.almeezan.qa/

اسم الكتاب : الحماية القانونية للمرأة

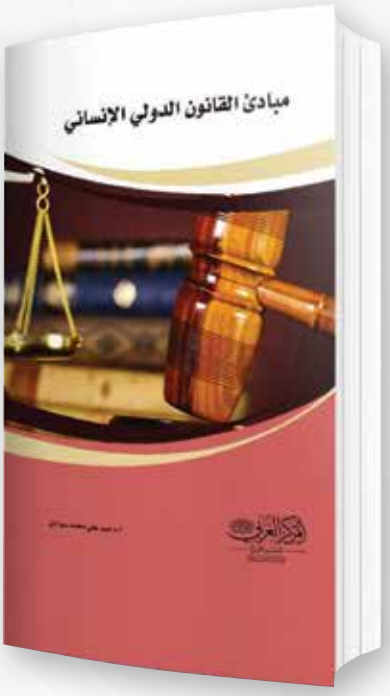

المؤلف / ريم صالح الزبن

السنة : ٢٠١٦

الناشر : مركز الدراسات العربية

نبذه عن الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، هذه الحقيقة لا تحتاج إلى تأكيد ، لأن المرأة إنسان مثل الرجل، إلا أنها لا تزال موضوع خلاف في بعض المجتمعات، وخاصة المجتمعات العربية والإسلامية، ومرت حقوق المرأة في تطورها حقب متعددة، ورسم الاجتهاد خطوطًا لها، بغرض الوقوف على مدى اندماج حقوق المرأة بالتشريع الوطني والدولي.

اسم الكتاب : مبادئ القانون الدولي الإنساني

المؤلف / الدكتور عبد علي محمد سوادي

السنة : ٢٠١٧

الناشر : المركز العربي للنشر والتوزيع

نبذه عن الكتاب :

يتناول هذا الكتاب بالتحليل والدراسة، ظاهرة الصراع التي تعد إحدى الحقائق الثابتة في الواقع الإنساني الجماعي، منذ نشأة الحياة على الأرض، وفي العصور القديمة كانت الحروب تتسم بالوحشية والمغالاة في سفك الدماء، ولم تنج من ويلاتها عجوز فان أو إمرأة أو طفل رضيع. فظهرت بذلك الحاجة إلى ضرورة إيجاد قواعد – تتوجب مراعاتها في أثناء تلك الصراعات – وتعمل على تفعيل الاعتبارات الإنسانية، وعلى مر العصور تشكلت هذه القواعد حتى أصبحت في عصرنا الراهن فرعًا قانونيًا هامًا من أفرع القانون الدولي العام هو «القانون الدولي الإنساني».

لقاء الفريق الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة بوفد الفريق المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي بالأمم المتحدة. وبحث اللقاء سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، بينما قدم الدكتور علي بن صميخ نبذة تعريفية حول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها واختصاصاتها وأساليب عملها في تلقى الشكاوى وسبل حلها، كما تطرق لشرحٍ مفصلٍ لاختصاصات لجنة الرصد والزيارات المختصة بعمل زيارات مفاجئة لعدد من مرافق الدولة بما في ذلك المؤسسات العقابية والإصلاحية وتفقدها لمدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في تلك المؤسسات.

الدوحة: ٦ نوفمبر ٢٠١٩م

تعاون (قطري كويتي) في مجال حقوق الإنسان

اجتمع سعادة ئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمقر اللجنة مع سعادة السفير/ جاسم مبارك المباركي رئيس الديوان الوطني لحقوق الإنسان بدولة الكويت والوفد المرافق له؛ بحضور سعادة السيد/ حفيظ محمد العجمي سفير دولة الكويت لدى دولة قطر. وتناول الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتفعيل تبادل التجارب والخبرات. كما بحث الاجتماع إمكانية توقيع اتفاقية تفاهم بين اللجنة الديوان تهدف إلى تعزيز العلاقات الوثيقة بين الطرفين في مجالات حقوق الإنسان وحمايتها، إلى جانب التنظيم المشترك للدورات التدريبية أو المؤتمرات أو المنتديات والندوات، وإجراء الدراسات أو الأبحاث حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك خاصة في ظل وجود العوامل المشتركة مثل التركيبة السكانية والعادات والتقاليد الاجتماعية بين مواطني دولة قطر ودولة الكويت.

الدوحة: ٩ نوفمبر ٢٠١٩م

د. المري يجتمع مع السفير النيبالي

اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة الدكتور/ ناراد ناس براداج سفير جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية. وبحث الاجتماع سبل التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات الحقوقية.

الدوحة: ٢٥ نوفمبر ٢٠١٩م

الاجتماع مع السفير السويدي

اجتمـع سـعادة الدكتـور عـلي بـن صميـخ المـري بمقـر اللجنـة مـع سـعادة السـيد أنـدرس بيتجسـتن سـفير مملكـة السـويد بالدولـة وبحـث الجانبـان سـبل التعـاون وأوجـه الشراكـة في المجـالات الحقوقيـة المختلفـة وتبـادل الخـبرات والتجـارب.

الدوحة: ٢٦ نوفمبر ٢٠١٩م

لقاء المقررة الأممية المعنية بالحق في التعليم

اجتمـع سـعادة رئيـس اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان بمكتبـه بمقـر اللجنـة مـع سـعادة السـيدة كومبـو بـولي بـاري المقـررة الخاصـة المعنيـة بالتعليـم بالأمـم المتحـدة التـي زارت البـلاد في الفـترة مـن ٨ إلى ١٦ ديسـمبر ٢٠١٩. وبحـث الجانبـان أهـداف زيـارة بـاري إلى الدوحـة إلى جانـب دور اللجنـة الوطنيـة لحقـوق الإنسـان في حمايـة وتعزيـز الحـق في التعليـم.

الدوحة:١٢ ديسمبر ٢٠١٩م

اجتماعات على هامش منتدى الدوحة ١٩

أجـرى سـعادة الدكتـور عـلي بـن صميـخ سلسـلة مـن الاجتماعـات عـلى هامـش انعقـاد جلسـات منتـدى الدوحـة ١٩ حيـث التقـى سـعادة السـيد كارلـوس نيجـرت موسـكويرا رئيـس التحالـف العالمـي للمؤسسـات الوطنيـة لحقـوق الإنسـان (GANHRI). وسـعادة السـيد تيمـوثي لينـدر كنـج مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمريـكي لشـئون الخليـج وسـعادة السـيد/ كرسـتيان سـيلفو رئيـس جمعيـة الصداقـة القطريـة الأوروبيـة وتناولـت الاجتماعـات اللقـاء أوجـه التعـاون في القضايـا ذات الاهتـمام المشـترك بمـا يرتقـي بالشـأن الحقوقـي..

الدوحة:١٥ ديسمبر ٢٠١٩م

الاجتماع مع سفير مملكة تايلاند

اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع سعادة السيد/ ناتهابول كهانتاهيران سفير فوق العادة من مملكة تايلاند لدى دولة قطر. وبحث الجانبان أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

الدوحة: ٢ فبراير ٢٠٢٠م

د. المري يجتمع مع المقرر الوطني للاتجار بالبشر في هولندا

اجتمع سعادة الدكتور علي بن صميخ المري بمكتبه بمقر اللجنة مع السيد/ هيركان بولهار المقرر الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر بمملكة هولندا وبحث الاجتماع أوجه التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات الحقوقية.

الدوحة: ٩ فبراير ٢٠٢٠م

اجتماع مع مديرة لجنة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة

التقى سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع السيدة ميشيل كونينكس المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة (CTED). وبحث الجانبان السبل الكفيلة لحماية حقوق الإنسان ونبذ التطرف والعنف إلى جانب التعاون في القضايا الحقوقية المختلفة.

الدوحة: ١٨ فبراير ٢٠٢٠م

لقاء وفد البرلمان البريطاني

اجتمع سعادة رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمكتبه بمقر اللجنة مع وفدٍ من البرلمان البريطاني برئاسة السيد الاستير كارمايكل وتناول الاجتماع أوجه التعاون في قضايا حقوق الإنسان وسبل تعزيزها وحمايتها.

الدوحة: ١٩ فبراير ٢٠٢٠م

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، بوصفها الجهة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الانسان بدولة قطر، بتلقي الشكاوى والتظلمات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان والعمل على حلها وانصاف الضحايا والمتضررين، ويمُثل هذا الالتماس شكلا من أشكال هذه التظلمات والشكاوى بحيث يمكن لمُقدمهِ تسجيل بياناته الشخصية و تقديم وصف لنوع وحيثيات عملية الانتهاك التي مست حقا من حقوقه وذلك حتى يتسنى للجنة عبر خبرائها ومختصيها تكييف هذه الوقائع واتخاذ الاجراءات اللازمة لرفع هذا الانتهاك.

NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

طلب التماس

رقم الالتماس		تاريخ التقديم	
نوع الالتماس		الموظف المختص	

بيانات صاحب الالتماس:

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

بيانات مقدم طلب الالتماس (في حالة من ينوب عن صاحب الالتماس في تقديم الطلب):

الاسم		الجنسية	
الرقم الشخصي			
محل/ تاريخ الميلاد			
العنوان			
رقم هاتف المنزل:		الهاتف النقال:	
توقيع صاحب الالتماس			

ـ إجراءات قسم الاستقبال والتسجيل:

- اسم مدخل البيانات:

- التاريخ: **- التوقيع:**